



المملكة الأردنية الهاشمية

V I N F O
المركز الإنمائي لبحوث النوع
الاجتماعي والمساواة



المرأة والرجل في الأردن

« صورة إحصائية »



كانون الأول 2012

العدد الثاني



المملكة الأردنية الهاشمية

K V I N F O

المركز الديمقراطي لبحوث النوع
الاجتماعي والمساواة



المرأة والرجل في الأردن

" صورة إحصائية "

كانون الأول 2012

العدد الثاني

دائرة الإحصاءات العامة

ص.ب:2015_الرمز البريدي:11181 عمان الأردن_ هاتف:00962-6-0070035_ فاكس:00962-6-5300710

البريد الإلكتروني: stat@dos.gov.jo – الموقع الإلكتروني: www.dos.gov.jo

تقديم

سعيًا لتعزيز دور المرأة في التنمية الشاملة وانطلاقاً من أهمية وقوفها جنباً إلى جنب مع الرجل في كافة ميادين الحياة باعتبارها تشكل نصف المجتمع، وضرورة سد الفجوة النوعية وتحقيق المساواة بين الجنسين، فقد عملت دائرة الإحصاءات العامة بدعم من المركز الديمركي للبحوث ودراسات المرأة على إنجاز هذا التقرير والذي يشمل على مؤشرات إحصائية دقيقة عن المرأة الأردنية في مجالات التعليم والعمل والفقير والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وتأتي أهمية هذا التقرير الإحصائي من كونه محاولة علمية جادة لسد فجوة إحصائية ضمن مجالات متعددة في حياة المرأة الأردنية كما أنه يعد خطوة على طريق توفير أسس النجاح للبرامج والسياسات المعنية بتمكين المرأة الأردنية وهنئتها. وقد تم توفير البيانات من خلال المسوح التي نفذتها دائرة الإحصاءات العامة ومن خلال السجلات الإدارية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وتم التركيز على اعتماد أحدث البيانات ومقارنتها مع السنوات السابقة التي تعكس أوضاع المرأة.

وتتقدم دائرة الإحصاءات العامة بالشكر للمركز الديمركي للبحوث ودراسات المرأة لما قدمه من دعم مالي لإعداد هذا التقرير، كما وتؤكد دائرة الإحصاءات على مواصلة التعاون والتنسيق مع المركز في المجالات التي تتعلق بالمرأة والعمل على تحسين أوضاعها وتفعيل أدوارها في المجالات المختلفة مما سينعكس إيجابياً على الجهود التنموية في الأردن. كما تتقدم بالشكر للذين قاموا بإعداد التقرير ومراجعته من العاملين في دائرة الإحصاءات العامة آملاً أن يفيد هذا التقرير جميع المهتمين بقضايا النوع الاجتماعي من متخذي القرار أو المخططين أو الباحثين على المستويين العام والخاص.

فتحي النسور

المدير العام

الباحثون

منال جورج سويدان

عبد الفتاح خلف جرادات

أماي داود جودة

لما هشام المتولي

مها خضر دواس

زريفه محمد عناب

عائشة هاشم أبو شعيره

المراجعة والتحرير

فتحي محمد النسور

كمال صدقي الصالح

إخلاص سليم عرنكي

محمد شراري العساف

فهرس المحتويات

ج	تقديم
هـ	الباحثون
و	فهرس المحتويات
ك	فهرس الأشكال
ص	فهرس الجداول
ق	الملخص التنفيذي
1	الفصل الأول: التعليم
3	1.1 المقدمة
3	2.1 التعلّم
5	3.1 الالتحاق بالتعليم
6	4.1 التسرب
7	5.1 الالتحاق بالتعليم المهني
10	6.1 الهيئات التدريسية
11	7.1 التعليم العالي
14	8.1 الهيئة التدريسية في الجامعات
14	9.1 الربط بين التعليم وبعض المؤشرات الاقتصادية
20	10.1 الربط بين التعليم وبعض مؤشرات الصحة
26	11.1 الربط بين التعليم وتكنولوجيا المعلومات
27	12.1 الربط بين التعليم والفقير
29	الفصل الثاني: الفقير
31	1.2 مقدمة
32	2.2 النوع الاجتماعي والفقير

3.2	نسبة الفقر	33
1.3.2	نسبة الفقر والتوزيع الجغرافي	33
4.2	مصادر الدخل للأسر الفقيرة	34
5.2	الإنفاق الاستهلاكي	35
1.5.2	الإنفاق الاستهلاكي الفعلي للأسر الفقيرة	35
2.5.2	الإنفاق الاستهلاكي للأسر الفقيرة حسب المجموعات الغذائية الرئيسية	36
3.5.2	الإنفاق الاستهلاكي للأسر الفقيرة حسب المجموعات غير الغذائية الرئيسية	38
6.2	الأسر الفقيرة والمستوى التعليمي	39
1.6.2	المستوى التعليمي للأسر الفقيرة حسب جنس رب الأسرة	39
2.6.2	المستوى التعليمي للأسر الفقيرة ومكان الإقامة	40
3.6.2	الأسباب الرئيسية لعدم الالتحاق بالمدرسة أو تركها لأرباب الأسر الفقيرة وأفرادها	42
7.2	معدل البطالة والمشاركة الاقتصادية	44
8.2	التأمين الصحي	46
9.2	الإعاقة	47
11.2	الحالة العملية لأرباب الأسر الفقيرة حسب الجنس	50
12.2	قطاع العمل لأرباب الأسر الفقيرة حسب الجنس	50
13.2	الأنشطة الإنتاجية الرئيسية لأرباب الأسر الفقيرة حسب الجنس	51
14.2	ملكية الأصول لأرباب الأسر الفقيرة حسب الجنس	52
15.2	الحالة الزوجية لأرباب الأسر الفقيرة حسب الجنس	53
16.2	فئات حجم الأسرة لأرباب الأسر الفقيرة حسب الجنس	54
17.2	الفئة العمرية لأرباب الأسر الفقيرة حسب الجنس	55
18.2	الحالة الزوجية لأرباب الأسر الفقيرة حسب الجنس	55
	الفصل الثالث: العمل	57
1.3	مقدمة	59

60	2.3 المشاركة الاقتصادية
62	3.3 التركيب الهيكلي للنشاط الاقتصادي
64	4.3 الحالة العملية
65	5.3 التركيب المهني
67	6.3 فئات الدخل
67	7.3 فجوة الاجور
73	8.3 البطالة
74	9.3 بطالة الشباب
76	10.3 النساء خارج قوة العمل
78	11.3 التمكين الاقتصادي
79	1.11.3 ملكية المرأة للأراضي والعقارات
80	2.11.3 ملكية الاوراق المالية
80	3.11.3 الحصول على القروض
81	12.3 فرص العمل المستحدثة
83	13.3 أسباب ترك العمل
84	14.3 العمل الإضافي
88	15.3 المعوقات التي تضعف مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل
89	1.15.3 الظروف والمعتقدات الاجتماعية
92	2.15.3 فجوة الأجر
94	3.15.3 صعوبة قياس مشاركة المرأة في القطاع غير المنظم
95	4.15.3 عدم توفر سياسات مساندة لعمل المرأة
97	الفصل الرابع: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
99	1.4 مقدمة
99	2.4 دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خلق فرص عمل

100.....	3.4 العاملون في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
101.....	4.4 الطلبة الخريجون في تخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
101.....	5.4 مستخدمو الحاسوب
102.....	6.4 خصائص مستخدمي الحاسوب
102.....	1.6.4 مكان الإقامة
103.....	2.6.4 التوزيع العمري
105.....	3.6.4 الحالة الزوجية
105.....	4.6.4 المستوى التعليمي
106.....	5.6.4 النشاط الاقتصادي
107.....	7.4 أسباب استخدام الحاسوب
108.....	8.4 الأفراد غير المستخدمين للحاسوب
109.....	9.4 خصائص الأفراد غير المستخدمين للحاسوب
109.....	1.9.4 مكان الإقامة
109.....	2.9.4 الحالة الزوجية
110.....	3.9.4 النشاط الاقتصادي
111.....	10.4 أسباب عدم استخدام الحاسوب
111.....	11.4 أسباب عدم استخدام الحاسوب بين المشتغلين والمتعطلين
113.....	12.4 الأفراد خارج قوة العمل حسب استخدام الحاسوب
114.....	13.4 الشبكة العنكبوتية (الانترنت)
117.....	14.4 الإنترنت والحصول على خدمات الاتصال
121.....	المراجع

فهرس الأشكال

- 1..... الفصل الأول: التعليم
- شكل 1.1: نسبة المتعلمين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الجنس لسنوات مختارة..... 4
- شكل 2.1: نسبة الأمية للسكان الأردنيين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الجنس لسنوات مختارة..... 4
- شكل 3.1: التوزيع النسبي للأفراد غير المتعلمين (الأميين) حسب الجنس والفئة العمرية، 2010..... 5
- شكل 4.1: معدل الالتحاق الصافي في المراحل التعليمية حسب الجنس، 2010..... 6
- شكل 5.1: نسب التسرب حسب مراحل التعليم والجنس للسنوات الدراسية 1997 و2010..... 7
- شكل 6.1: التوزيع النسبي للطلاب المتحقين بالتعليم الثانوي (الأكاديمي والمهني) حسب الجنس، 1994 و2010.. 8
- شكل 7.1: التوزيع النسبي للطلاب المتحقين بالتعليم الثانوي المهني حسب التخصص والجنس للسنة الدراسية 2010/2011..... 9
- شكل 8.1: التوزيع النسبي لمدرسي المدارس حسب المرحلة التعليمية والجنس، 2000 و2010..... 10
- شكل 9.1: التوزيع النسبي لمدرء المدارس حسب المرحلة التعليمية والجنس لعامي 2000 و2010..... 11
- شكل 10.1: التوزيع النسبي للطلاب في التعليم الجامعي، 2010..... 12
- شكل 11.1: التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المستوى التعليمي والجنس، 2010..... 15
- شكل 12.1: فجوة الأجر بالدينار حسب قطاع العمل والمستوى التعليمي، 2010..... 18
- شكل 13.1: التوزيع النسبي للمتعطلين حسب المستوى التعليمي والجنس، 2010..... 19
- شكل 14.1: صافي فرص العمل المستحدثة حسب المستوى التعليمي، 2010..... 20
- شكل 15.1: معدل الإنجاب الكلي للإناث (15-49) سنة حسب المستوى التعليمي، 2009..... 21
- شكل 16.1: متوسط عدد الأطفال الأحياء للإناث (40-49) سنة حسب المستوى التعليمي، 2009..... 21
- شكل 17.1: وسيط العمر وقت إنجاب المولود الأول للسيدات في الفئة العمرية (30-49) حسب المستوى التعليمي، 2009..... 22
- شكل 18.1: نسبة السيدات اليافعات (15-19) سنة اللاتي لديهن طفلاً أو أكثر حسب المستوى التعليمي، 2009..... 23
- شكل 19.1: معدل وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة من العمر حسب المستوى التعليمي للأم، 2009..... 25

شكل 20.1: التوزيع النسبي للأفراد مستخدمي الحاسوب ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب المستوى التعليمي والجنس، 2011	26
شكل 21.1: التوزيع النسبي للأفراد مستخدمي الإنترنت ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب المستوى التعليمي والجنس، 2011	27
الفصل الثاني: الفقر	ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.
شكل 1.2: نسبة الفقر حسب الجنس، 2010	33
شكل 2.1: نسبة الفقر حسب جنس رب الأسرة والحضر والريف، 2010	34
شكل 3.2: متوسط الدخل السنوي للأسر الفقيرة حسب مصادر الدخل وجنس رب الأسرة، 2010	35
(بالدينار الأردني)	35
شكل 4.2: متوسط الإنفاق الاستهلاكي السنوي للأسر الفقيرة حسب جنس رب الأسرة، 2010	36
(بالدينار الأردني)	36
شكل 5.2: متوسط الإنفاق الاستهلاكي للأسر الفقيرة حسب المجموعات الغذائية الرئيسية وجنس رب الأسرة، 2010	37
(بالدينار الأردني)	37
شكل 6.2: متوسط الإنفاق الاستهلاكي للأسر الفقيرة حسب المجموعات غير الغذائية الرئيسية وجنس رب الأسرة، 2010	39
(بالدينار الأردني)	39
شكل 7.2: التوزيع النسبي للأسر الفقيرة حسب المستوى التعليمي وجنس رب الأسرة، 2010	40
شكل 8.2: التوزيع النسبي للأسر الفقيرة حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة والحضر والريف، 2010	41
شكل 9.2: التوزيع النسبي للفقراء الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب المستوى التعليمي والجنس، 2010	42
شكل 10.2: التوزيع النسبي لأرباب الأسر الفقيرة حسب الأسباب الرئيسية لعدم الالتحاق بالمدرسة أو تركها والجنس، 2010	43
شكل 11.2: التوزيع النسبي للفقراء الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الأسباب الرئيسية لعدم الالتحاق بالمدرسة أو تركها والجنس، 2010	44
شكل 12.2: معدل البطالة للفقراء وغير الفقراء الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الجنس، 2010	45
شكل 13.2: معدل المشاركة الاقتصادية للفقراء وغير الفقراء الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الجنس، 2010	46

- شكل 14.2: النسبة المئوية للفقراء وغير الفقراء المؤمنين صحياً، 2010 47
- شكل 15.2: النسبة المئوية للفقراء وغير الفقراء الذين يعانون من إعاقة، 2010 48
- شكل 16.2: التوزيع النسبي لأرباب الأسر الفقراء وغير الفقراء حسب الإعانة من صندوق المعونة الوطنية والجنس، 2010 49
- شكل 17.2: التوزيع النسبي لأرباب الأسر الفقراء حسب الحالة العملية والجنس، 2010 50
- شكل 18.2: التوزيع النسبي لأرباب الأسر الفقراء حسب قطاع العمل والجنس، 2010 51
- شكل 19.2: النسبة المئوية لأرباب الأسر الفقيرة حسب الأنشطة الإنتاجية الرئيسية والجنس، 2010 52
- شكل 20.2: النسبة المئوية لأرباب الأسر الفقيرة حسب ملكية الأصول والجنس، 2010 53
- شكل 21.2: متوسط حجم الأسرة حسب جنس رب الأسرة، 2010 53
- شكل 22.2: التوزيع النسبي للأسر الفقيرة حسب فئات حجم الأسرة والجنس، 2010 54
- شكل 23.2: التوزيع النسبي لأرباب الأسر الفقيرة حسب الفئة العمرية والجنس، 2010 55
- شكل 24.2: التوزيع النسبي لأرباب الأسر الفقيرة حسب الحالة الزوجية والجنس، 2010 56
- 57 الفصل الثالث: العمل
- شكل 1.3: معدل النشاط الاقتصادي المنقح للسكان الأردنيين 15 سنة فأكثر حسب الجنس لسنوات مختارة 61
- شكل 2.3: معدل النشاط الاقتصادي للسكان الأردنيين 15 سنة فأكثر حسب الفئات العمرية والجنس، 2011 .. 62
- شكل 3.3: التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الأنشطة الاقتصادية والجنس، 2011 63
- شكل 4.3: التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الحالة العملية وقطاع العمل والجنس، 2011 65
- شكل 5.3: التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب المهنة الرئيسية والجنس، 2011 66
- شكل 6.3: التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب فئات الدخل الشهري (بالدينار) والجنس، 2011 67
- شكل 7.3: متوسط الأجر الشهري حسب الجنس، 2000-2010 68
- شكل 8.3: فجوة الأجر (الشهري) حسب القطاع، 2010 69
- شكل 9.3: متوسط الأجر الشهري بالدينار الأردني حسب قطاع العمل والمستوى التعليمي والجنس، 2010 73

- شكل 10.3: معدلات البطالة للسكان من أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الجنس لسنوات مختارة 74
- شكل 11.3: معدل البطالة للسكان 15 سنة فأكثر ومعدل بطالة الشباب، 2011 75
- شكل 12.3: نسبة السكان خارج القوى العاملة من أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الجنس لسنوات مختار 76
- شكل 13.3: النسبة المئوية للسكان خارج قوة العمل 15 سنة فأكثر حسب الجنس وفئات العمر، 2011 77
- شكل 14.3: التوزيع النسبي للسكان خارج قوة العمل من أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الفئة والجنس، 2011 77
- شكل 15.3: التوزيع النسبي للسكان خارج قوة العمل من أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب السبب الرئيسي لعدم البحث عن عمل والجنس، 2011 78
- شكل 16.3: التوزيع النسبي للملكية الاراضي والشقق حسب الجنس والملكية، 2011 79
- شكل 17.3: التوزيع النسبي لعدد الأوراق المالية (الأسهم) والقيمة الإجمالية لها حسب الجنس، 2010 80
- شكل 18.3: التوزيع النسبي لعدد القروض (الميكروية) الممنوحة والقيمة الإجمالية لها حسب جنس المقترض، 2010 81
- شكل 19.3: التوزيع النسبي لفرص العمل المستحدثة حسب الجنس لسنوات مختارة 82
- شكل 20.3: التوزيع النسبي لفرص العمل المستحدثة حسب الجنسية والجنس، 2011 82
- شكل 21.3: التوزيع النسبي لفرص العمل المستحدثة حسب المهنة والجنس، 2011 83
- شكل 22.3: التوزيع النسبي للأفراد الذين تركوا عملهم حسب سبب ترك العمل والجنس، 2011 84
- شكل 23.3: التوزيع النسبي للمشتغلين الاردنيين من أعمارهم 15 سنة فأكثر الراغبون في عمل آخر أو اضافي حسب الجنس وفئات العمر العريضة، 2011 85
- شكل 24.3: التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين من أعمارهم 15 سنة فأكثر الراغبون في عمل آخر أو إضافي حسب المحافظة والجنس، 2011 86
- شكل 25.3: التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين من أعمارهم 15 سنة فأكثر الراغبون في عمل آخر أو إضافي حسب السبب والجنس، 2011 87
- شكل 26.3: النسبة المئوية للمتغلبين الأردنيين من أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الجنس وأساليب البحث عن عمل، 2011 88
- شكل 27.3: التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الحالة الزوجية والجنس، 2011 89
- شكل 28.3: التوزيع النسبي للمتغلبين حسب الحالة الزوجية والجنس، 2011 90

شكل 29.3: التوزيع النسبي لإجابات الرجال والنساء حول أسباب عدم الموافقة على العمل حسب الجنس، 2008	91
شكل 30.3: التوزيع النسبي لإجابات الرجال والنساء حول شروط الموافقة على العمل حسب الجنس، 2008...	92
الشكل 31.3: فجوة الأجر بين الجنسين حسب أنشطة اقتصادية مختارة، 2010.....	93
شكل 32.3: معدل النشاط الاقتصادي حسب المسح والجنس، 2008.....	94
شكل 33.3: معدل البطالة حسب المسح والجنس، 2008.....	95
شكل 34.3: النسبة المئوية لاختيار العمل من داخل المنزل حسب الجنس، 2008.....	95
الفصل الرابع: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.....	97
شكل 1.4 : التوزيع النسبي لفرص العمل المستحدثة في قطاع تكنولوجيا المعلومات حسب الجنس، 2011.....	100
شكل 2.4: التوزيع النسبي للمشتغلين في قطاع تكنولوجيا المعلومات حسب الجنس، 2011.....	100
شكل 3.4: التوزيع النسبي للطلبة الخريجين من تخصصي علوم الحاسوب وهندسة الاتصالات حسب الجنس، 2008-	
2011.....	101
شكل 4.4: التوزيع النسبي للأفراد مستخدمي الحاسوب ممن أعمارهم 5 سنوات فأكثر حسب الجنس، 2007-	
2011.....	102
شكل 5.4: النسبة المئوية لمستخدمي الحاسوب الذين أعمارهم 5 سنوات فأكثر حسب الجنس والحضر	
والريف، 2007-2011.....	103
شكل 6.4: التوزيع النسبي للأفراد ممن أعمارهم 10 سنوات فأكثر حسب استخدام الحاسوب والفئة العمرية والجنس،	
2011.....	104
شكل 7.4: التوزيع النسبي للأفراد مستخدمي الحاسوب ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية والجنس،	
2011.....	105
شكل 8.4: التوزيع النسبي للأفراد ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب استخدام الحاسوب والمستوى التعليمي	
والجنس، 2011.....	106
شكل 9.4: التوزيع النسبي للأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب حالة النشاط الاقتصادي والجنس، 2011	
.....	107
شكل 10.4: توزيع الأفراد مستخدمي الحاسوب ممن أعمارهم 5 سنوات فأكثر حسب سبب الاستخدام، 2011	
.....	108

- شكل 11.4: نسبة الأفراد غير المستخدمين للحاسوب ممن أعمارهم 5 سنوات فأكثر حسب الجنس، 2007-2011
108.....
- شكل 12.4: النسبة المئوية للأفراد غير المستخدمين للحاسوب الذين أعمارهم 5 سنوات فأكثر حسب الجنس والحضر والريف، 2007-2011 109.....
- شكل 13.4: التوزيع النسبي للأفراد غير المستخدمين للحاسوب ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية والجنس، 2011..... 110.....
- شكل 14.4: التوزيع النسبي للأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب حالة النشاط الاقتصادي واستخدام الحاسوب والجنس، 2011..... 110.....
- شكل 15.4: توزيع الأفراد الذين أعمارهم 5 سنوات فأكثر الذين لا يستخدمون الحاسوب حسب سبب عدم الاستخدام والجنس، 2011..... 111.....
- شكل 16.4: توزيع الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر الذين لا يستخدمون الحاسوب حسب سبب عدم الاستخدام والجنس، 2011..... 112.....
- شكل 17.4: توزيع الأفراد خارج قوة العمل ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الجنس واستخدام الحاسوب، 2011..... 113.....
- شكل 18.4: التوزيع النسبي للأفراد الذين أعمارهم 5 سنوات فأكثر المستخدمين للإنترنت حسب الجنس، 2007-2011..... 114.....
- شكل 19.4: التوزيع النسبي لمستخدمي الإنترنت الذين أعمارهم 5 سنوات فأكثر حسب الفئات العمرية والجنس، 2011..... 115.....
- شكل 20.4: توزيع الأفراد الذين أعمارهم 5 سنوات فأكثر حسب استخدام الإنترنت والجنس والحضر والريف، 2011..... 116.....
- شكل 21.4: التوزيع النسبي للأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر مستخدمي الإنترنت حسب حالة النشاط الاقتصادي، 2011..... 116.....
- شكل 22.4: التوزيع النسبي للأفراد الذين أعمارهم 5 سنوات فأكثر الذين يستخدمون الإنترنت للحصول على خدمات الاتصال حسب الجنس، 2011..... 117.....
- شكل 23.4: النسبة المئوية للأفراد الذين أعمارهم 5 سنوات فأكثر ولديهم عنوان بريد إلكتروني حسب الحضر والريف والجنس، 2011..... 118.....

شكل 24.4: التوزيع النسبي للأفراد الذين أعمارهم 5 سنوات فأكثر ممن استخدموا الانترنت للحصول على خدمات ترفيهية حسب نوع الخدمة والجنس، 2011..... 118

شكل 25.4: التوزيع النسبي للأفراد الذين أعمارهم 5 سنوات حسب أماكن استخدام الإنترنت، 2011..... 119

شكل 26.4: النسبة المئوية للأفراد الذين أعمارهم 5 سنوات فأكثر ممن استخدموا الانترنت خلال ال 12 شهراً السابقة حسب نوع الخدمات والجنس، 2011..... 120

فهرس الجداول

- 1..... الفصل الأول: التعليم
- جدول 1.1: التوزيع النسبي للطلبة الملتحقين بالجامعات الأردنية لدرجة البكالوريوس حسب الاختصاص والجنس للعام الدراسي 2010/2011 13
- جدول 2.1: التوزيع النسبي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية حسب الجنس، لعامي 2008 و2010. 14
- جدول 3.1: التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المستوى التعليمي والمهنة الحالية، 2010..... 16
- جدول 4.1: التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المستوى التعليمي وفئات الدخل الشهري من العمل (بالدينار) والجنس، 2010..... 17
- جدول 5.1: نسبة المواليد أحياء خلال الخمس سنوات السابقة للمسح حسب نوع المساعدة أثناء الولادة والمستوى التعليمي، 2007..... 23
- جدول 6.1: نسبة السيدات اللاتي أعمارهن (15-49) سنة ولديهن فقر دم حسب المستوى التعليمي، 2009... 24
- جدول 7.1: نسبة السيدات المتزوجات حالياً واللاتي يستعملن وسيلة من وسائل منع الحمل حسب المستوى التعليمي، 2009..... 25
- جدول 8.1: التوزيع النسبي للأفراد الفقراء وغير الفقراء 15 سنة فأكثر حسب الجنس والمرحلة التعليمية، 2008. 28
- 57..... الفصل الثالث: العمل
- جدول 1.3: فجوة الأجر حسب مستويات المهنة والجنس، 2010..... 71
- جدول 2.3: فجوة الأجر حسب المهنة وقطاع العمل، 2010..... 72

الملخص التنفيذي

احتوى تقرير المرأة والرجل في الأردن أربعة فصول تضمنت وصفاً احصائياً لتباينات النوع الاجتماعي في الأردن في مجالات التعليم والفقير والعمل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وتناول الفصل الأول وضع التعليم في الأردن من خلال التركيز على أبرز التباينات بين الجنسين مع الإشارة إلى الخصائص والمؤشرات الأساسية المتعلقة بالذكور والإناث في مجال الالتحاق بالتعليم والتعليم العالي وقد تم ربط مؤشرات التعليم بالمؤشرات الأخرى كالمؤشرات الاقتصادية والصحية وتكنولوجيا المعلومات والفقير.

وتناول الفصل الثاني موضوع الفقر من منظور جندري، حيث تمت دراسة أوجه الاختلاف بين أرباب الأسر الفقيرة وغير الفقيرة في كثير من المجالات والتي منها المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية. وركز الفصل الثالث على دراسة المشاركة الاقتصادية للنساء في سوق العمل الأردني حسب خصائص مختلفة، في حين تناول الفصل الأخير من التقرير مؤشرات تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأبرز خصائص العاملين فيه.

وفيما يلي ملخص لأهم النتائج:

- انخفضت نسبة الأمية بين الإناث من 85.4% في عام 1961 إلى 10.3% في عام 2010، كما انخفضت نسب الأمية بين الذكور من 52.5% في عام 1961 إلى 3.7% في عام 2010.
- ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم للذكور والإناث في كافة مراحل التعليم، حيث بلغ معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي الإلزامي 98.3% في عام 2010 (الطالبات 99% مقابل 97.6% للطلاب). وبلغ معدل الالتحاق الصافي في التعليم الثانوي 75.5% في عام 2010 (الطالبات 81.0% مقابل 70.0% للطلاب).
- بلغت نسبة الإناث الملتحقات بالجامعات الأردنية 51.2% في عام 2010 في حين بلغت نسبة الطلبة الملتحقين 48.8%.
- نسبة كبيرة من الطالبات الملتحقات بالجامعات الأردنية اخترن اختصاصات العلوم الإنسانية والتربية، حيث بلغت النسب 70.5% و82% على التوالي، في حين لا تزال نسب الطلاب الملتحقين

بالجامعات الأردنية في اختصاصات الحقوق/الهندسة/التجارة وإدارة الأعمال تفوق نسب الالتحاق للطالبات في هذه التخصصات.

- بلغت فجوة الأجر بين المشتغلين الذكور والإناث في القطاع الخاص من حملة البكالوريوس فأعلى 36.5%، في حين بلغت فجوة الأجر لحملة الثانوية أو الدبلوم المتوسط 16.6%.
- أكثر من نصف فرص العمل التي تم استحداثها في سوق العمل الأردني في عام 2010 استفادت منها الإناث اللاتي يحملن المؤهل الجامعي وبنسبة بلغت 54.4% من إجمالي فرص العمل المستحدثة للإناث.
- بلغت نسبة الفقر للأسر التي يرأسها ذكور 9.5% من إجمالي الأسر في المملكة مقابل 0.9% للأسر التي ترأسها الإناث.
- ارتفع متوسط الإنفاق الاستهلاكي السنوي للأسر الفقيرة التي يرأسها الذكور مقارنة بالأسر التي ترأسها الإناث بمقدار 815 ديناراً وبنسبة زيادة بلغت 16.7%.
- انخفض متوسط الدخل السنوي للأسر الفقيرة التي ترأسها الإناث مقارنة بالأسر الفقيرة التي يرأسها الذكور بمقدار 538 ديناراً.
- تبين أن السبب الرئيسي لعدم الالتحاق بالمدرسة أو ترك التعليم بين أفراد الأسر الفقيرة الذكور هو عدم الرغبة بالدراسة وبنسبة بلغت 22.5% مقابل 17.7% لأفراد الأسر الفقيرة الإناث.
- بلغ معدل البطالة للأفراد الفقراء الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر من الإناث 56.5% مقابل 25.1% للذكور.
- تعاني المرأة الفقيرة من انخفاض معدل مشاركتها الاقتصادية في سوق العمل، حيث بلغ المعدل للإناث اللاتي أعمارهن 15 سنة فأكثر 9.7% مقابل 67.7% للذكور.
- طرأ تحسن طفيف على مشاركة المرأة في سوق العمل خلال العقود الماضية إلا أن هذا التحسن لا يزال دون الطموح، حيث لم يتعدى معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة 15% حتى عام 2011، مقارنة مع 63% للذكور.
- تركز حوالي 40.7% من المشتغلين في نشاط التعليم، كما اجتذب نشاط الصحة والعمل الاجتماعي حوالي 13.8% من مجموع النساء المشتغلين.

- شكلت الإناث المشتغلات بأجر في القطاع الحكومي خمس المشتغلين الذكور والإناث في هذا القطاع في عام 2011، و17% في القطاع الخاص، ولم تتجاوز نسبة الإناث صاحبات الأعمال أو اللائي يعملن لحسابهن الخاص 5% من مجموع أصحاب الأعمال أو العاملين لحسابهم الخاص.
- بلغت نسبة النساء مالكات الأراضي 8.2% من مجموع مالكي الأراضي في عام 2011، في حين بلغت نسبة النساء مالكات الشقق 18.8% من مجموع مالكي الشقق في عام 2011، وبلغت مالكات الأوراق المالية 43% من مجموع مالكي الأوراق المالية في عام 2011.
- بلغت نسبة المشتغلات المتزوجات 14.6% من مجموع المشتغلين في عام 2011.
- استفادت الإناث من ما نسبته 25% من فرص العمل التي وفرها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن في عام 2011، وبلغت نسبة الإناث المشتغلات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 15% من مجموع المشتغلين في هذا القطاع في عام 2011.
- ارتفعت نسبة مستخدمي الحاسوب من الإناث من 44.1% في عام 2007 إلى 47.4% في عام 2011 وبنسبة بلغت 7.5%.
- 87% من الذكور الذين مستواهم التعليمي بكالوريوس فأعلى يستخدمون الحاسوب مقابل 83% للإناث لنفس المستوى التعليمي. كما كان الاستخدام الأكثر للحاسوب لدى الذكور والإناث للاستعمال الشخصي.
- أكثر من ثلث الذكور والإناث لا يستخدمون الحاسوب بسبب عدم المعرفة بكيفية استخدامه، وربع الإناث اللائي لا يستخدمن الحاسوب كان بسبب عدم توفر جهاز مقابل 30.5% من الذكور.
- ارتفعت نسبة الإناث المستخدمات للإنترنت من 39% في عام 2007 إلى 45.7% من مجموع المستخدمين في عام 2011. وكان أكثر من ثلث المستخدمين للإنترنت من الذكور والإناث في عام 2011 من الذين أعمارهم (15-24).
- يتباين استخدام الإنترنت بين الذكور والإناث للحصول على خدمات الاتصال، حيث كانت نسبة الذكور المستخدمين للإنترنت لأغراض المحادثة بكافة إشكالها وإرسال واستقبال البريد الإلكتروني أعلى من مثيلتها بين الإناث وبارتفاع بلغ 3% و6% على التوالي.
- 54% من الإناث يستخدمن الإنترنت في المدارس في عام 2011، في حين كان معظم المستخدمين الذكور للإنترنت في المقاهي.

الفصل الأول: التعليم

1.1 المقدمة

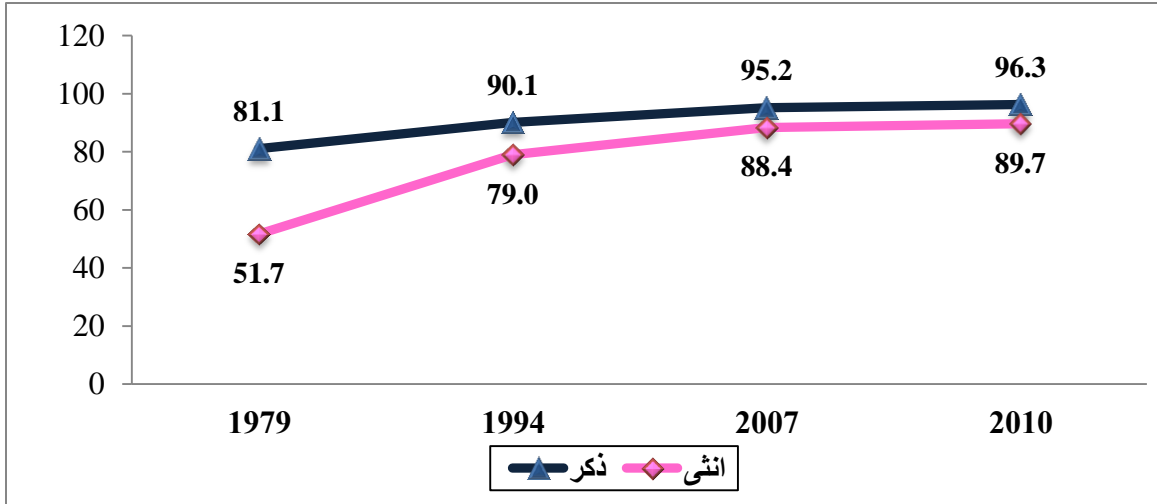
يكتسب التعليم أهمية بالغة في حياة المجتمعات باعتباره وسيلة لإحداث التطور الحضاري والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، فهو من ناحية يمثل أحد أهم مجالات التنمية البشرية ومن ناحية ثانية يمثل استثماراً في رأس المال البشري والذي يعد أهم وأرقى أنواع الاستثمار على الإطلاق، إذ أن الإنسان في المحصلة النهائية هو الثروة الحقيقية للأمم وأن التطور الحضاري للمجتمعات لا يقاس فقط بحجم الإنجاز المادي والثراء النقدي وإنما بما أحرزه من إنجاز علمي وإنتاج معرفي وما أحدثه التعليم من تطور في بناء القدرات البشرية والمهارات الإنسانية والقدرات الذهنية والإبداعية.

ويستعرض هذا الفصل وضع التعليم في الأردن خلال العقد الماضي من خلال تسلط الضوء على الفوارق بين الجنسين بدءاً بالمرحلة التي تسبق التعليم ووصولاً إلى المرحلة الجامعية، كما تبرز عدم التوازن في توظيف المعلمين والمعلمات في المدارس والجامعات.

2.1 التعلّم

يبين الشكل (1.1) معدلات معرفة الكتابة والقراءة بين الذكور والإناث للذين أعمارهم 15 فأكثر، حيث تشير البيانات إلى وجود فجوة بين الجنسين في معدلات القراءة والكتابة لصالح الذكور بنسبة وصلت إلى 6.6% لعام 2010. وبالرغم من الفجوة التي تظهرها البيانات إلا أنها أقل اتساعاً عما كانت عليه سابقاً مما يشير إلى انتشار التعليم بين الإناث الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة النساء المتعلمات من 51.7% في عام 1979 إلى 89.7% في عام 2010. بينما ارتفعت نسبة المتعلمين الذكور من 81.1% في عام 1979 إلى 96.3% في عام 2010.

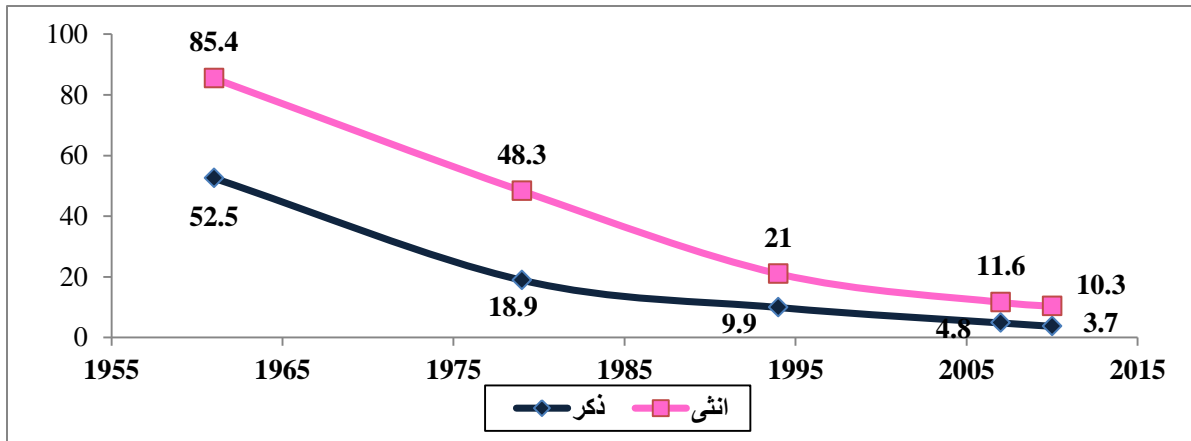
شكل 1.1: نسبة المتعلمين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الجنس لسنوات مختارة



المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة

وبالإضافة إلى ما سبق، تشير البيانات في الشكل (2.1) إلى أن الأردن سار بخطوات متقدمة في مجال مكافحة الأمية فالمتبع لنسب الأمية من عام 1961 حتى عام 2010 يلمس الانخفاض الجوهري لهذه النسبة فقد بلغت 52.5% للذكور و85.4% للإناث في عام 1961 وانخفضت في عام 2010 إلى 3.7% للذكور و10.3% للإناث مما يدل على أن الأردن قد حقق إنجازاً واضحاً في مكافحة الأمية من خلال سياسات وبرامج عمل واضحة استهدفت توفير برامج التعليم غير النظامي لمحو أمية الكبار إضافة إلى السياسات الموجهة نحو إلزامية التعليم والحد من التسرب المدرسي.

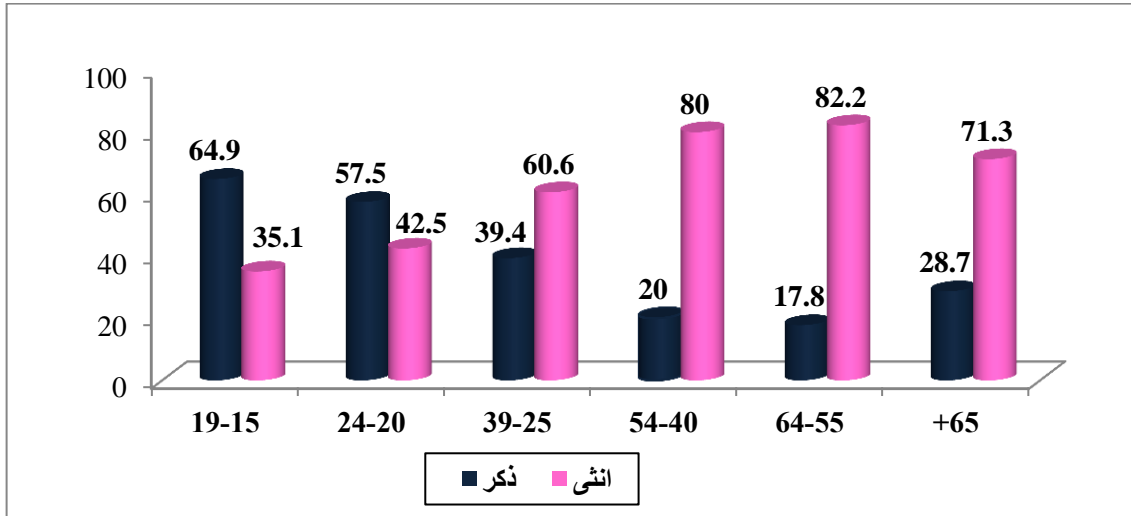
شكل 2.1: نسبة الأمية للسكان الأردنيين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الجنس لسنوات مختارة



المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة

وبدراسة الأمية حسب الفئات العمرية والجنس، يلاحظ أن نسب الأمية بين الإناث تزداد بشكل تصاعدي كلما ارتفع العمر حيث تشير البيانات في الشكل (3.1) أن نسبة الأمية بين كبار السن حسب الجنس تتباين بشكل جوهري، حيث بلغت بين الإناث 82.2% في الفئة العمرية (55-64) مقارنة مع 17.8% للذكور. كما بلغت نسبة الأمية بين الذكور في الفئة العمرية 65 سنة فأكثر 28.7% في حين بلغت النسبة بين الإناث في نفس الفئة العمرية 71.3%. وفي المقابل، تشير البيانات إلى أن الأمية بين الذكور ترتفع بين الأفراد في الأعمار الشابة حيث بلغت بين الذكور في الفئة العمرية (15-19) ضعف نسبتها بين الإناث.

شكل 3.1: التوزيع النسبي للأفراد غير المتعلمين (الأميين) حسب الجنس والفئة العمرية، 2010



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2010

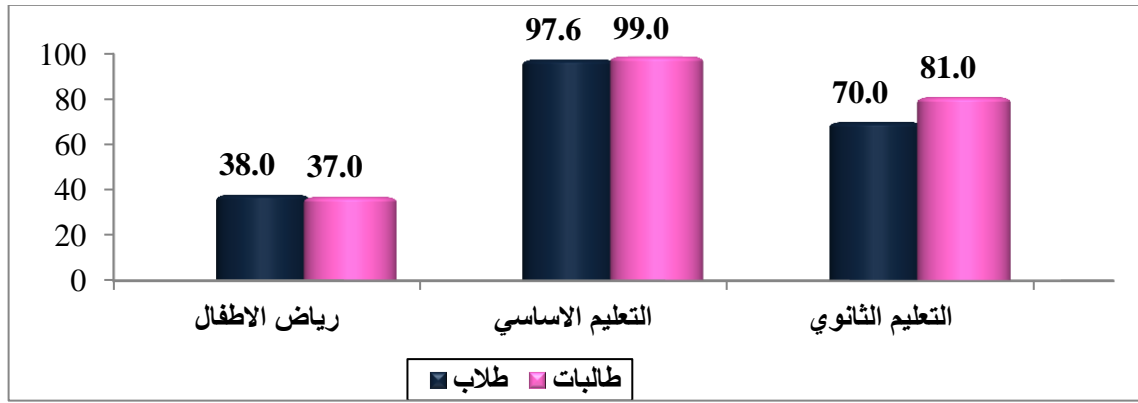
3.1 الالتحاق بالتعليم

حقق الأردن إنجازات ملموسة في مجال التعليم وخاصة التعليم الأساسي الإلزامي وتطويره كما ونوعاً، ومن المظاهر الرئيسية لهذه الإنجازات ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم بين الطلاب والطالبات في كافة مراحل التعليم حتى وصلت إلى معدلات قياسية، حيث بلغ معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي الإلزامي 98.3% في عام 2010 (الطالبات 99% مقابل 97.6% للطلاب). أما في التعليم الثانوي، فقد بلغ معدل الالتحاق الصافي في هذه المرحلة 75.5% في عام 2010 (الطالبات 81.0% مقابل 70.0%

للطلاب). باستثناء مرحلة رياض الأطفال إذ لا يزال معدل الالتحاق الصافي في هذه المرحلة منخفضاً
37% للطالبات و38% للطلاب(شكل 4.1).

وبصورة عامة، يمكن القول بأن السياسة العامة في الأردن ركزت على الاستثمار في التعليم نظراً
لمحدودية الموارد الطبيعية في الأردن وتحقيقاً للمبدأ القائل بأن الاستثمار الأفضل يكون في الإنسان
باعتباره أداة التنمية وغايتها.

شكل 4.1: معدل الالتحاق الصافي في المراحل التعليمية حسب الجنس، 2010



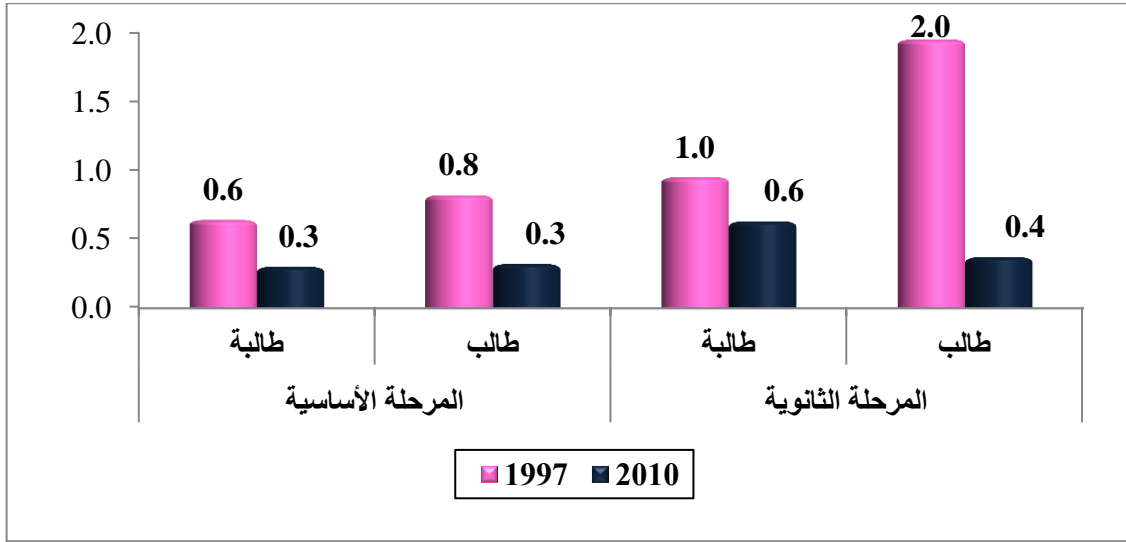
المصدر: وزارة التربية والتعليم، التقرير الاحصائي السنوي 2010

4.1 التسرب

إن ما يدفع باتجاه العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية بين النوعين هو التراجع الملحوظ في نسبة المتسربات،
مما يعني زيادة نسبة التحاق البنات بالتعليم وانخفاض نسبة تسربهن (الشكل 5.1).

وبشكل عام، تشير البيانات إلى انخفاض نسبة التسرب إلى أكثر من الضعف بين الطالبات في المرحلة
الأساسية للعامين 1997 و2010، في حين بلغ معدل الانخفاض بين الطلاب في نفس المرحلة 61.0%. أما
في المرحلة الثانوية، فقد بلغ الانخفاض بين العاميين الدراسيين المشار إليهما 81.0% للطلاب و33.7%
للطالبات.

شكل 5.1: نسب التسرب حسب مراحل التعليم والجنس للسنوات الدراسية 1997 و 2010



المصدر: وزارة التربية والتعليم، التقرير الاحصائي السنوي 2010

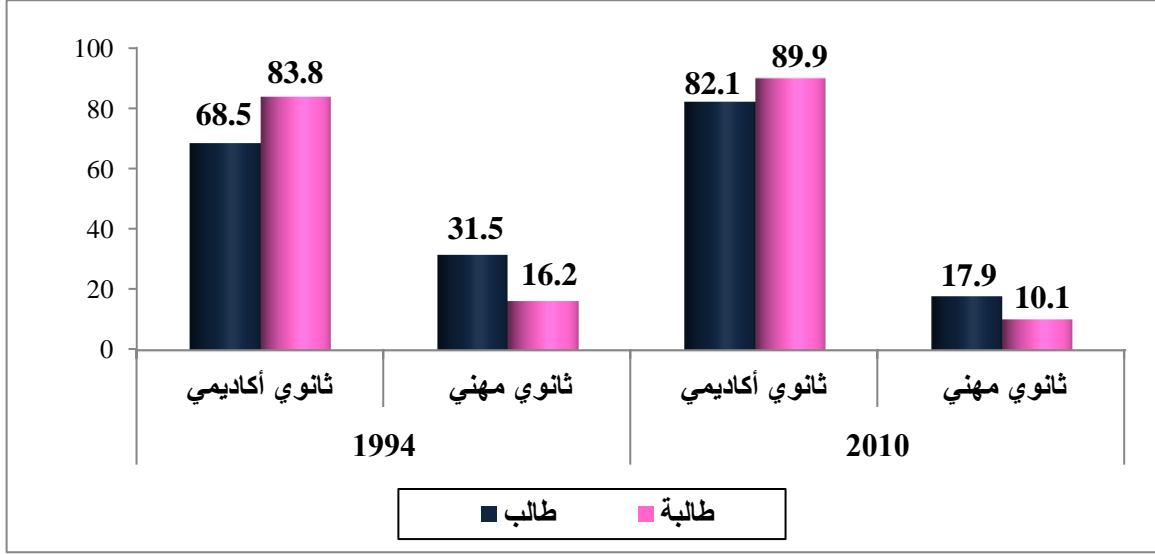
ويشير انخفاض نسب التسرب بين الطالبات بأن هناك اهتماماً غير مسبوق بتعليم الإناث. إلا أن القضية الأهم والأبرز والتي يجب النظر إليها تتجاوز مسألة المساواة في الوصول إلى التعليم بين الذكور والإناث ومعدلات الالتحاق لكليهما لتشمل ماهية التعليم من حيث التخصص ومدى تنوعه في المرحلة الثانوية فأعلى الذي تلقاه الطالبات مقارنة مع الطلاب والذي يعتبر بمثابة سلاح ذو حدين على اعتبار أن التخصصات التقليدية والتي عادة ما تقبل عليها الفتيات يمكن أن تعمق مركزية أدوار الرجال وثنائية أدوار النساء.

5.1 الالتحاق بالتعليم المهني

تشير البيانات في الشكل (6.1) إلى انخفاض واضح في التحاق الطلاب بالتعليم الثانوي المهني وزيادة إقبالهم على التعليم الثانوي الأكاديمي بين عامي 1994 و 2010. ويتضح من نسب الالتحاق حسب الجنس انخفاض إقبال الطالبات على التعليم الثانوي المهني مقارنة بالطلاب حيث انخفضت نسبة التحاق الطلاب بالتعليم الثانوي المهني بين عامي 1994 و 2010 بمقدار 77 نقطة مئوية، بينما انخفضت نسبة التحاق الطالبات بالتعليم الثانوي المهني بمقدار 23.5 نقطة مئوية. وقد يكون السبب وراء انخفاض الإقبال على التعليم المهني هو الاعتقاد السائد بأن الدراسة الأكاديمية تساعد الطلاب على الحصول على وضع

اجتماعي جيد يوفر لهم فرص عمل أفضل من الدراسة المهنية. وتجدد الإشارة إلى أن نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي المهني لا تزال متأثرة بالتنميط الاجتماعي السائد والأدوار الاجتماعية المسندة إلى كل من الذكر والأنثى.

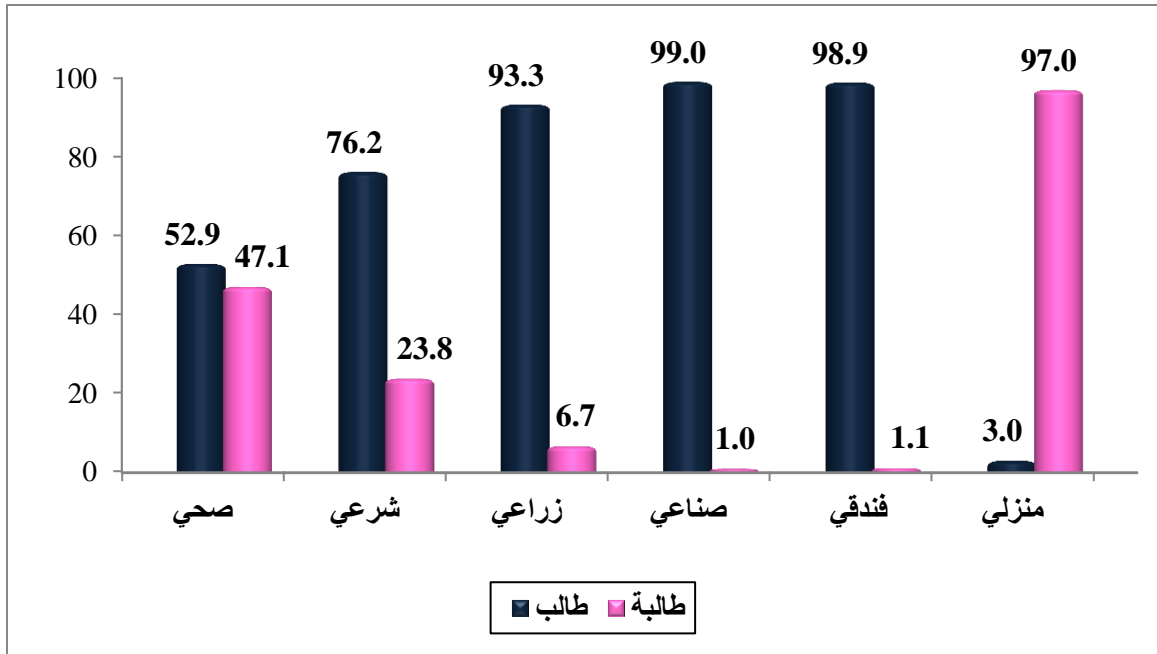
شكل 6.1: التوزيع النسبي للطلاب المتحقين بالتعليم الثانوي (الأكاديمي والمهني) حسب الجنس، 1994 و2010



المصدر: وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي السنوي 2010

تشير البيانات في الشكل (7.1) إلى أن الفجوة القائمة على أساس النوع الاجتماعي لا زالت تلقي بظلالها العميقة على نسب إقبال الطالبات على التخصصات المهنية سيما الصناعية، الزراعية والفندقية. فقد بلغت نسبة التحاقهن 6.7% للتخصص الزراعي و1% للتخصص الصناعي والفندقي مقابل 93.3% و99% للطلاب. كما تشير الأرقام إلى تمركز الطالبات في التخصصات المهنية الأكثر قبولا من ناحية مجتمعية مثل التخصص المتري والصحي والشرعي بنسب وصلت إلى 97%، 47.1% و23.8% على التوالي.

شكل 7.1: التوزيع النسبي للطلاب المنتهين بالتعليم الثانوي المهني حسب التخصص والجنس للسنة الدراسية 2011/2010



المصدر: وزارة التربية والتعليم، التقرير الاحصائي السنوي 2010

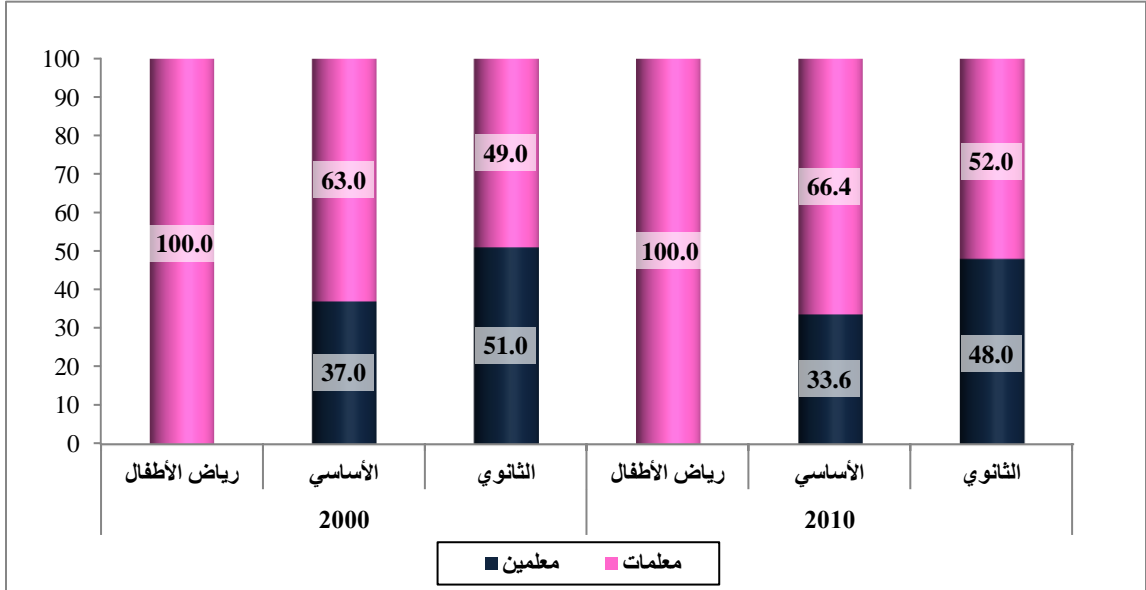
وعليه، فإن التوزيع غير المتكافئ في التخصصات بين الطلاب والطالبات يعود إلى جذور الثقافة السائدة ناهيك عن الخطاب المستخدم في المناهج الدراسية ومضامينه التي تساهم بشكل جوهري في تكريس الصورة النمطية لكل من الرجل والمرأة من خلال تجسيد الأدوار المقبولة اجتماعياً وثقافياً للنموذج المرأة والتي تقيد خياراتها في مجالات محددة بعينها كامتداد لدورها الإنجابي الذي يقوم على مبدأ رعاية الآخرين وخدمتهم. والنموذج الرجل الذي تتعدد أمامه الخيارات في الفضاء العام لدخول سوق العمل ليقوم بدوره الإعلالي على أكمل وجه، بحسب التوقعات والنظم والثقافة المجتمعية.

لذا تفضل الطالبات التخصصات المهنية المرتبطة بأدوارها وفق ما ينسجم مع النظرة المجتمعية، وبالتالي فإن هذا يؤهلها لإكمال تعليمها الجامعي في تخصصات تؤهلها أن تكون مقبولة في المجتمع. وفي المقابل، يتوزع الطلاب على التخصصات الصناعية والتجارية والزراعية التي تؤهلهم في المستقبل لدخول سوق العمل في المهن الحرفية كالنجارة والحدادة والحاسبة والإدارة.

6.1 الهيئات التدريسية

باستثناء مرحلة التعليم الثانوي، فقد فاق عدد المعلمات على مستوى المملكة لسنوات عديدة عدد المعلمين. ففي مرحلة رياض الأطفال تشكل المعلمات ما نسبته 100% من جملة المعلمين في الهيئات التدريسية وفي مرحلة التعليم الأساسي تشكل المعلمات ما نسبته 66.0% وما نسبته 52.0% في مرحلة التعليم الثانوي عام 2010. وبصورة عامة، فإن نسبة المعلمين في الهيئات التدريسية في مراحل التعليم كافة تتناقص من سنة لأخرى إذ انخفضت نسبة المعلمين من إجمالي الهيئات التدريسية في المرحلة الأساسية من 37.0% في عام 2000 إلى 33.6% في عام 2010 وفي المرحلة الثانوية من 51.0% إلى 48.0% خلال الفترة ذاتها. ويعكس اتجاه النساء إلى مهنة التدريس باعتبارها المهنة الأكثر أماناً واستقراراً بالنسبة للنساء تمشياً مع العادات والتقاليد المتوارثة (شكل 8.1).

شكل 8.1: التوزيع النسبي لمدرسي المدارس حسب المرحلة التعليمية والجنس، 2000 و2010

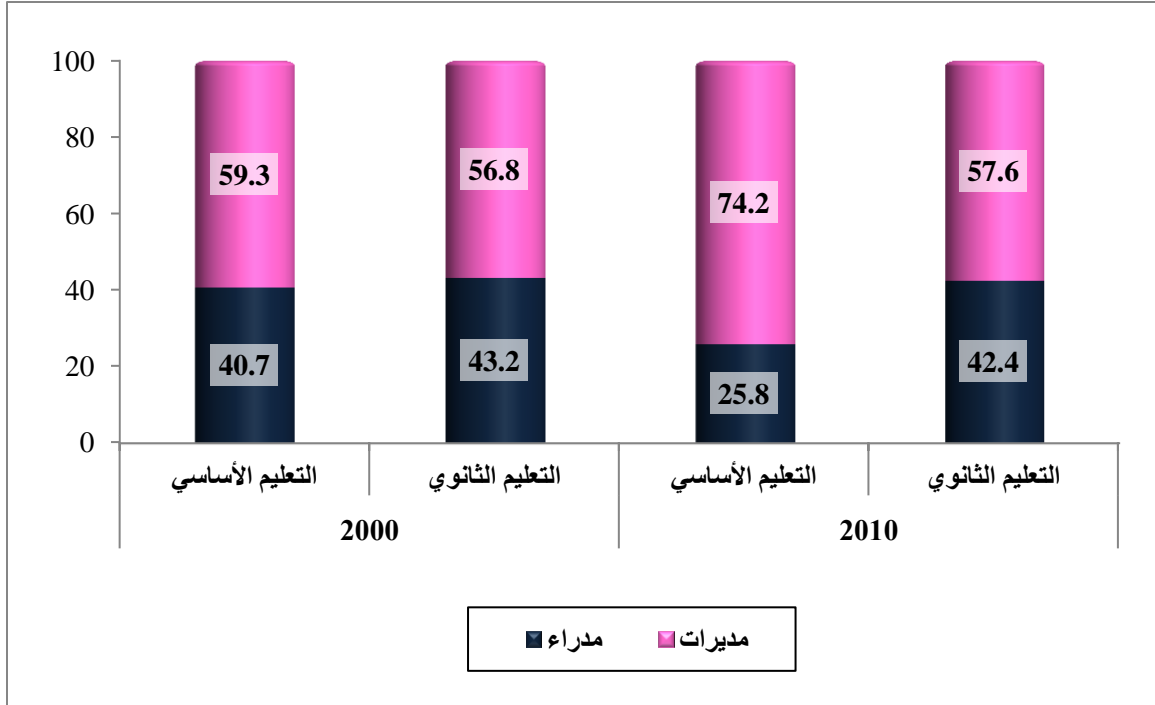


المصدر: وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي السنوي

يبين الشكل (9.1)، أن المديرات قد شكلن ثلاثة أرباع مدرء المدارس الأساسية في عام 2010. ويعزى السبب في هذا إلى أن معظم المدارس الأساسية في المملكة هي مدارس مختلطة وبالتالي فإن المدرء في هذه المدارس غالباً من الإناث. كما أشارت البيانات بأنه لا يوجد تفاوت كبير في نسبة المدرء والمديرات في

مرحلة التعليم الثانوي حيث بلغت النسب للمدراء والمديرات في هذه المرحلة 43.2% و56.8% في عام 2000 على التوالي، مقابل 57.6% و42.4% في عام 2010.

شكل 9.1: التوزيع النسبي لمدرء المدارس حسب المرحلة التعليمية والجنس لعامي 2000 و2010

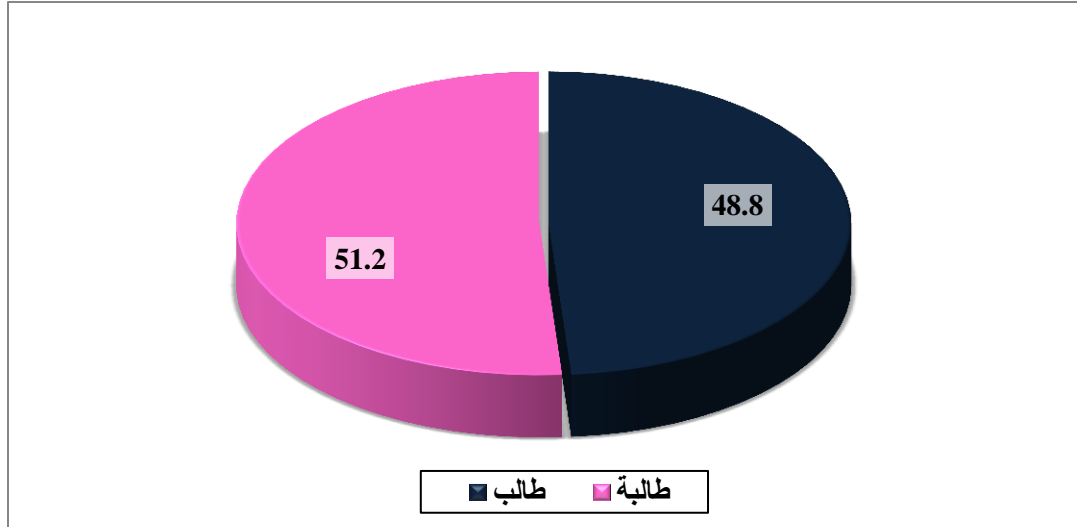


المصدر: وزارة التربية والتعليم، التقرير الاحصائي السنوي

7.1 التعليم العالي

حققت النساء الأردنيات تقدماً كبيراً في مجال التعليم الجامعي، ويبين الشكل (10.1) أن 51.2% من الملتحقين في الجامعات الأردنية في عام 2010 هن إناث في حين بلغت نسبة الطلبة الملتحقين 48.8%، وبفجوة نوعية لصالح الطالبات بلغت 2.4 نقطة مئوية، مما يشير إلى أن عدد الطالبات في الجامعات يفوق عدد الطلاب ويعود ذلك إلى سببين: أولاً، سعى عدد أكبر من الذكور إلى متابعة دراستهم الجامعية في الخارج، وثانياً، ميل الذكور إلى دخول سوق العمل في سن مبكر.

شكل 10.1: التوزيع النسبي للطلاب في التعليم الجامعي، 2010



المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التقرير الاحصائي السنوي 2010

ويلاحظ من البيانات في الجدول رقم (1.1) أن هناك اختلاف واضح بين الجنسين فيما يتعلق بمجال اختصاص الدراسة، حيث اختارت نسبة كبيرة من الطالبات المتحقات بالجامعات الأردنية اختصاصات العلوم الإنسانية والتربية وبنسب التحاق بلغت 70.5% و82% على التوالي، حيث تتجه الطالبات للتخصص الذي ينظر على أنها أكثر ملائمة لهن، وهي في العادة امتداد لأدوارهن كزوجات وأمّهات وفي المقابل كانت نسبة الطلاب المتحقين في هذه المجالات ضئيلة لم تتجاوز 29.5% و17% على التوالي، تشير في حين لا تزال نسب الطلاب المتحقين بالجامعات الأردنية في اختصاصات الحقوق/الهندسة/التجارة وإدارة الأعمال تفوق أضعاف نسب الالتحاق للطالبات في هذه التخصصات، وربما يعود اختيار الطلاب لهذه الاختصاصات كونها توفر فرص عمل أكبر لهم.

ومن الجدير بالذكر، أن تساوي توزيع المتحقين الجدد من الطلاب والطالبات في مجال الرياضيات وعلم الحاسوب لا يشير بالضرورة إلى تفضيل هذه الاختصاصات على غيرها لأن اختيار الاختصاص يتوقف إلى حد بعيد على عدد الأماكن المتوفرة في الكليات الأخرى والمعدلات التي يحصل عليها الطالب في امتحان الثانوية العامة.

جدول 1.1: التوزيع النسبي للطلبة المنتهين بالجامعات الأردنية لدرجة البكالوريوس حسب الاختصاص والجنس للعام الدراسي 2010/2011

التخصص	طالبة	طالب	فجوة النوع
علوم التربية وإعداد المعلمين	82.1	17.9	-64.2
العلوم الإنسانية والدينية	70.5	29.5	-41.0
العلوم الاجتماعية والسلوكية	57.5	42.5	-15.0
الحقوق	29.6	70.4	40.8
الهندسة	34.3	65.7	31.4
التجارة وإدارة الأعمال	37.3	62.7	25.4
الاتصال الجماهيري والتوثيق	58.2	41.8	-16.4
التربية الرياضية	43.4	56.6	13.2
الزراعة	59.7	40.3	-19.4
الصيدلة	70.0	30.0	-40.0
طب الاسنان	62.4	37.6	-24.8
الطب البيطري	47.6	52.4	4.8
الفنون الجميلة والتطبيقية	44.0	56.0	12.0
العلوم الطبية المساعدة	66.3	33.7	-32.6
الطب	40.5	59.5	19.0
العلوم الطبيعية	65.2	34.8	-30.4
الرياضيات وعلم الحاسوب	49.0	51.0	2.0
الهندسة المعمارية وتخطيط المدن	64.3	35.7	-28.6
مهن الخدمات	53.4	46.6	-6.8
المجموع	51.6	48.4	-3.2

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التقرير الإحصائي السنوي 2010

8.1 الهيئة التدريسية في الجامعات

أما الأرقام الخاصة بأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية والمبينة في الجدول رقم (2.1)، فتشير بوضوح إلى أنه كلما ارتفعت الرتبة الأكاديمية في الجامعات الأردنية انخفضت نسبة المدرسات أعضاء الهيئات التدريسية حيث بلغت نسبة المدرسات برتبة مدرس مشارك 5.5% و8.2% لعامي 2008 و2010. في المقابل بلغت هذه النسب 94.5% و 91.8% لدى المدرسين. وقد يعود عدم التوازن هذا في أعلى مستويات التعليم إلى انخفاض عدد الإناث الحائزات على شهادات في الدراسات العليا أو إلى رفض بعض الإناث ممن يحملن مؤهلات عالية الانضمام إلى القوى العاملة.

جدول 2.1: التوزيع النسبي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية حسب الجنس، لعامي 2008 و2010

2010		2008		أعضاء الهيئة التدريسية
ذكور	إناث	ذكور	إناث	
46.7	53.3	52.1	47.9	معيد
53.1	46.9	64.3	35.7	مدرس مساعد
54.4	45.6	56.0	44.0	مدرس
82.2	17.8	82.6	17.4	أستاذ مساعد
91.8	8.2	94.5	5.5	أستاذ مشارك

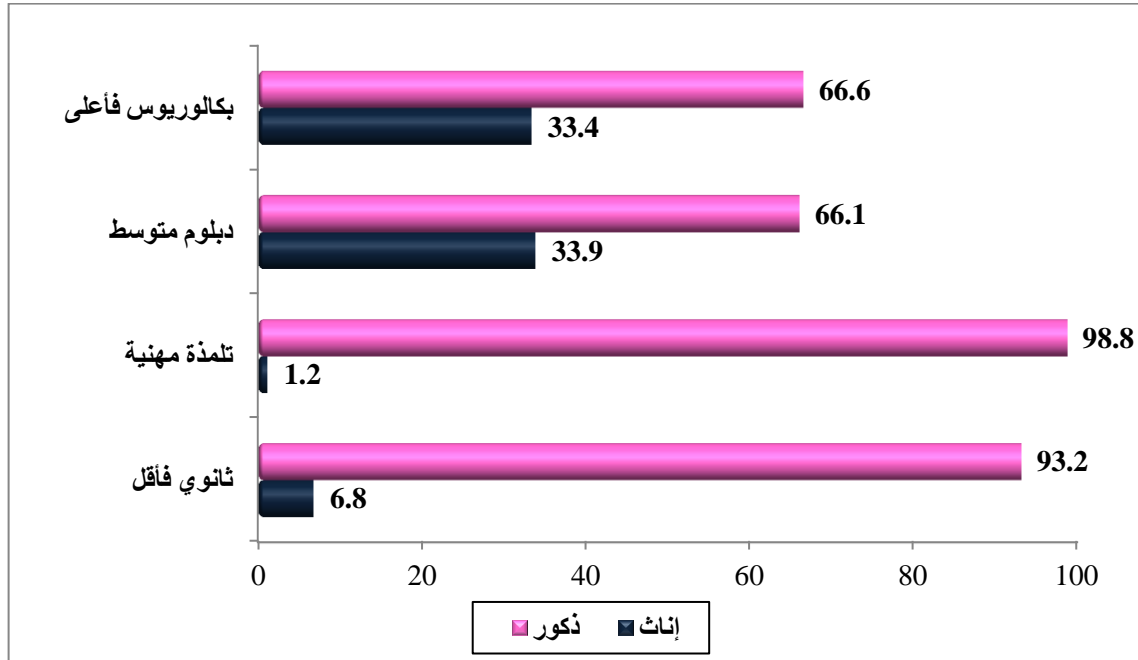
المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التقرير الإحصائي السنوي 2008، 2010

9.1 الربط بين التعليم وبعض المؤشرات الاقتصادية

حققت الأردن إنجازات ملموسة في مجال التعليم والتدريب وذلك من خلال مبدأ التعليم للجميع مما جعل الأردن يحتل مرتبة مثيرة للإعجاب من بين مثيلاتها في المنطقة، من خلال ردم الفجوة بين الذكور والإناث وتميز الإناث في بعض المجالات على الذكور، وخاصة في الالتحاق بمختلف مراحل التعليم. إلا أن هذا التفوق في المجال الأكاديمي لا يرافقه ذات التفوق في مجال المساهمة في النشاط الاقتصادي، فيلاحظ من الشكل (11.1) التفاوت بين نسب المشغلين ذكوراً وإناثاً تبعاً للمستوى التعليمي حيث بلغت نسبة المشغلين الذكور 83.6% مقابل 16.4% للإناث المشغلات.

كما يشير الشكل (11.1) إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للأثني زادت مشاركتها في سوق العمل فقد بلغت نسبة الإناث الحاصلات على شهادة دبلوم متوسط حوالي 33% من مجموع المشغلين الحاصلين على شهادة الدبلوم المتوسط، وكذلك الحال بالنسبة للمستوى التعليمي بكالوريوس فأعلى. في المقابل بلغت نسبة الإناث المشتغلات الحاصلات على شهادة التلمذة المهنية 1.2% مقابل 98.8% للذكور المشغلين في نفس المستوى التعليمي وتشير هذه النتيجة إلى الهوة القائمة على أساس النوع الاجتماعي والتي تلقي بظلالها العميقة على نسب إقبال الإناث على هذا النوع من التعليم، ويليه المستوى التعليمي ثانوي فأقل وبنسبة 6.8% من المشتغلات.

شكل 11.1: التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المستوى التعليمي والجنس، 2010



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2010

وتشير البيانات الواردة في الجدول (3.1) إلى أن هنالك ارتباط طردي بين المستوى التعليمي والمهنة وهذا الارتباط ينطبق على الذكور كما هو للإناث، حيث كانت أعلى نسب للذكور والإناث المشغلين في مهنة المشرعون وكبار الموظفين والمديرون ومهنة الاختصاصيون هم من الحاصلين على شهادة بكالوريوس فأعلى.

جدول 3.1: التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المستوى التعليمي والمهنة الحالية، 2010

المستوى التعليمي				الجنس	المهنة الحالية
بكالوريوس فأعلى	دبلوم متوسط	ثانوي فأقل	أمي		
93.9	5.5	0.6	0.0	ذكور	المشروعون وكبار الموظفين والمديرون
72.7	27.3	0.0	0.0	إناث	
96.7	2.8	0.5	0.0	ذكور	الاختصاصيون
87.2	12.7	0.1	0.0	إناث	
5.1	65.9	28.9	0.1	ذكور	الفنيون ومساعدو الاختصاصيين
7.8	88.2	3.9	0.1	إناث	
4.4	4.3	91.3	0.0	ذكور	الموظفون المكتبيون المساندون
13.2	13.3	73.5	0.0	إناث	
6.1	5.8	86.8	1.3	ذكور	عاملو البيع والخدمات
8.1	9.8	79.7	2.4	إناث	
3.1	3.0	80.4	13.5	ذكور	العمال المهرة في الزراعة والغابات وصيد الأسماك
0.0	0.0	61.8	38.2	إناث	
1.4	3.8	92.9	1.9	ذكور	الحرفيون والمهن المرتبطة بهم
0.7	10.6	87.5	1.2	إناث	
0.9	3.5	93.8	1.8	ذكور	مشغلو المصانع والآلات وعمال التجميع
0.0	0.0	100	0.0	إناث	
0.4	1.6	93.1	4.9	ذكور	العاملون في المهن الأولية
0.8	2.4	85.7	11.1	إناث	

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2010

كما يلاحظ أن أعلى نسب للذكور والإناث المشتغلين في مهنة الفنيون ومساعدو الاختصاصيين هم من الحاصلين على شهادة الدبلوم المتوسط. في المقابل، يلاحظ أن غالبية المشتغلين من الذكور والإناث في المهن المساندة والحرفية هم من الذين أكملوا تعليمهم الثانوي أو أقل. وتصدر الإشارة إلى أن هناك

تفاوت ملحوظ بين الإناث المشتغلات في المهن الأولية اللاقي مستواهن التعليمي أمي والمشتغلون الذكور في نفس المهنة والمستوى التعليمي.

وتشير البيانات في الجدول (4.1) إلى التباين الواضح بين المشتغليين الذكور والإناث حسب فئات الدخل الشهري والمستوى التعليمي. وأشارت النسب إلى أن 80% من المشتغلات غير المتعلقات يحصلن على دخل أقل من 200 دينار شهرياً. وفي المقابل، بينت النتائج أن 46.9% فقط من المشتغليين غير المتعلمين يحصلون على نفس الدخل.

جدول 4.1: التوزيع النسبي للمشتغليين حسب المستوى التعليمي وفئات الدخل الشهري من العمل (بالدينار) والجنس، 2010

فئات الدخل				الجنس	المستوى التعليمي
أقل من 200	200-299	300-499	500 فأكثر		
46.9	40.0	10.7	2.4	ذكور	أمي
79.5	20.0	0.5	0.0	إناث	
25.2	50.6	20.8	3.4	ذكور	أقل من ثانوي
66.4	28.6	4.8	0.2	إناث	
13.6	45.7	33.3	7.4	ذكور	ثانوي
32.2	54.2	10.8	2.8	إناث	
7.5	33.8	45.6	13.1	ذكور	دبلوم متوسط
20.9	51.6	25.8	1.7	إناث	
2.1	19.6	45.7	32.6	ذكور	بكالوريوس فأعلى
7.1	39.1	43.3	10.5	إناث	

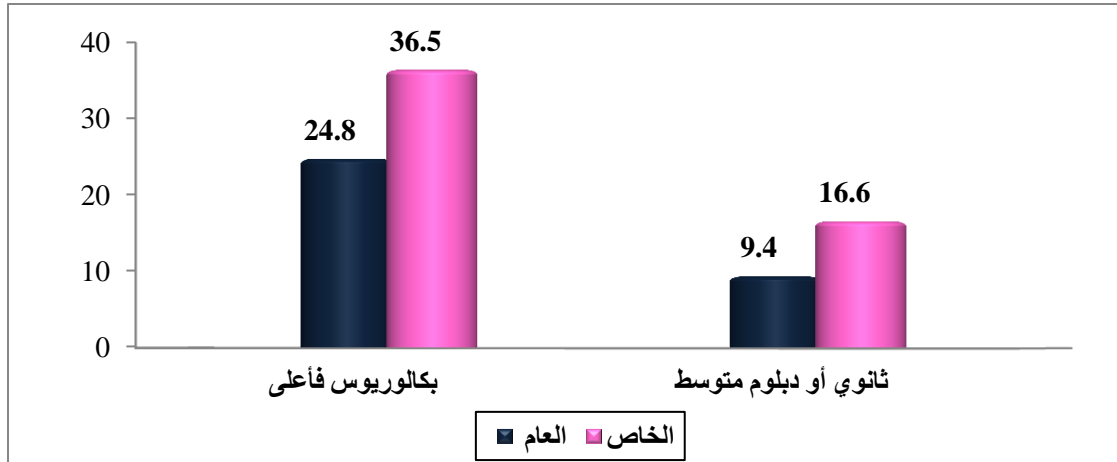
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2010

وإضافة إلى ما سبق، يلاحظ من النتائج أن حوالي نصف المشتغلات الحاصلات على الشهادة الجامعية يحصلن على دخل شهري يتراوح 300-499 دينار ولا يوجد اختلاف في النسب بين المشتغليين الحاصلين على نفس المستوى التعليمي أما في الدبلوم المتوسط فإن 45.6% من الذكور يحصلون على

دخل 300-499 دينار شهرياً، مما يشير إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمشتغل الذكر والأنثى ارتفع الدخل الشهري من العمل.

و تشير البيانات في الشكل (12.1) إلى أن فجوة الأجور بين الجنسين لا تنخفض عند مستويات أعلى من التعليم. كما تشير البيانات إلى أن المعاملة غير المتساوية في الأجور للإناث العاملات تبدو أكثر وضوحاً وانتشاراً في القطاع الخاص مما هي عليه في القطاع العام حيث بلغت فجوة الأجر بين المشتغلين من حملة البكالوريوس فأعلى 36.5 نقطة مئوية، في حين بلغت للمشتغلين من حملة الثانوية أو الدبلوم المتوسط 16.6 نقطة مئوية (فجوة الأجور بين الجنسين هي عبارة عن الفرق بين متوسط الأجر في الساعة للذكور والإناث نسبة إلى متوسط أجر الذكر في الساعة).

شكل 12.1: فجوة الأجر بالدينار حسب قطاع العمل والمستوى التعليمي، 2010



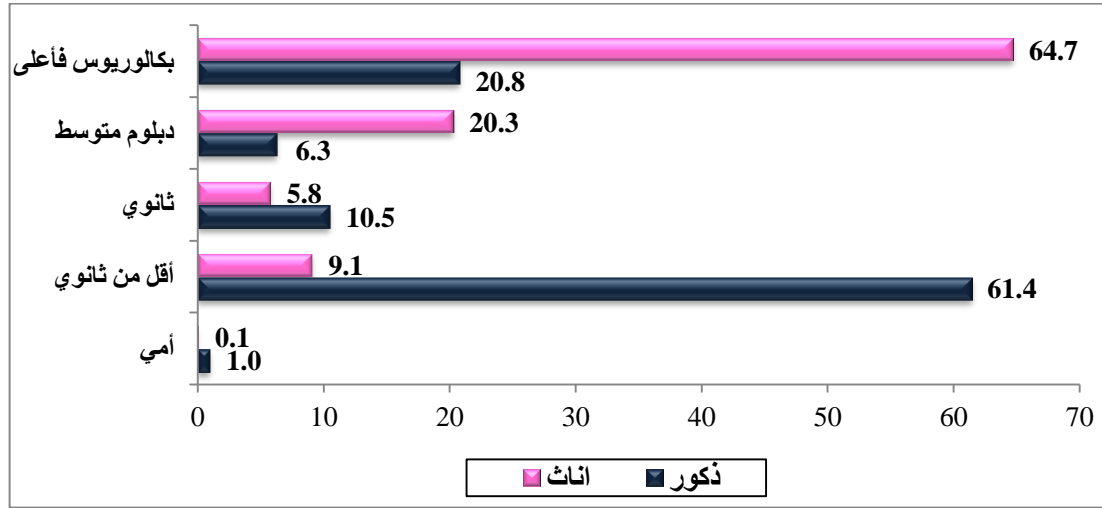
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام 2010

إن الارتفاع الجوهري في فجوة الأجور بين الجنسين في القطاع الخاص عما هو عليه في القطاع العام يدل على أنه بالرغم من أن الحكومات بذلت جهوداً كبيرة في مجال التعليم إلا أن أرباب العمل في القطاع الخاص يشكون من أن نظام التعليم لا يزود الخريجين الشباب بالمهارات التي يحتاجون إليها في سوق العمل. ونتيجة لذلك، فإن عائدات التعليم هي أعلى في القطاع العام من القطاع الخاص. هذه العوامل جعلت إلى جانب عاملين آخرين هما عدم التوافق بين تخصص المرأة في مجال التعليم واحتياجات

سوق العمل، وميلها للدخول في الأنشطة التقليدية للمرأة مثل الصحة والتعليم والتي تقل قيمتها في سوق العمل وترفع من تكلفة توظيف العمال المهرة من قبل شركات القطاع الخاص، أدت إلى انخفاض فرص العمل التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص للمرأة.

وعند دراسة العلاقة بين التحصيل العلمي والبطالة يلاحظ من الشكل (13.1) أن حوالي ثلثي المتعطلين الذكور هم من حملة المؤهل التعليمي أقل من ثانوي. في المقابل، تشير البيانات إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للإناث كلما ارتفعت نسبة المتعطلات، حيث بلغت النسبة بين حملة الشهادة الجامعية من الإناث 64.7% وهذه النسبة تزيد عن ثلاثة أضعاف النسبة بين الذكور. ويعني هذا وجود معاناة حقيقية لخريجي الجامعات من الإناث وفشل السياسات التعليمية في تلبية متطلبات سوق العمل.

شكل 13.1: التوزيع النسبي للمتعطلين حسب المستوى التعليمي والجنس، 2010

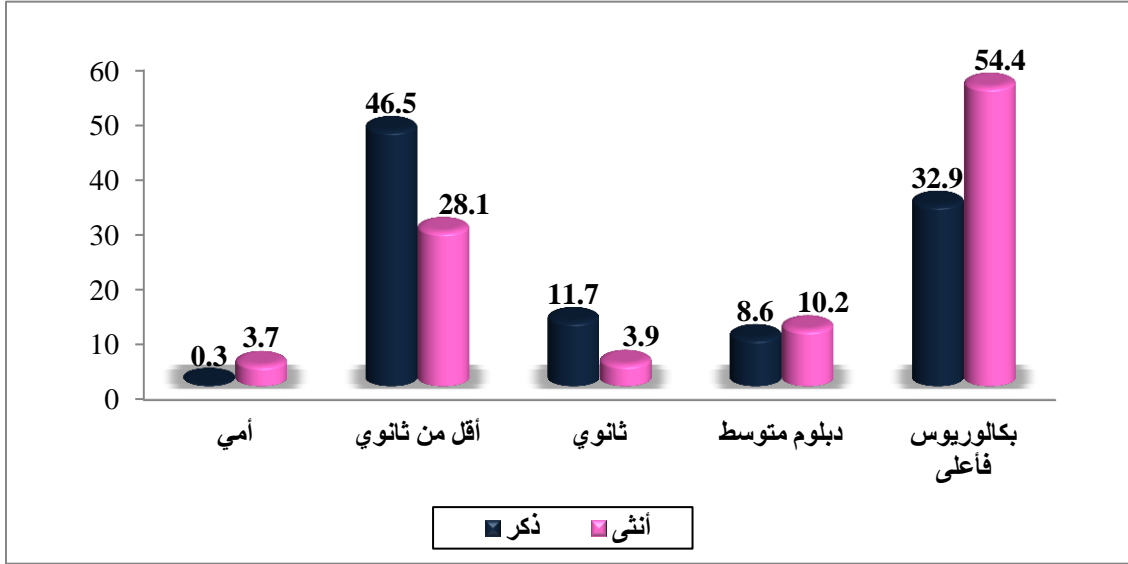


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2010

وبدراسة مدى استفادة الذكور والإناث من فرص العمل التي تم استحداثها في سوق العمل الأردني لعام 2010 يلاحظ أن حوالي نصف الفرص المستحدثة استفاد منها الذكور الذين يحملون المؤهل التعليمي الأقل من ثانوي (حوالي 46.5% من إجمالي الوظائف المستحدثة للذكور). في المقابل، فإن أكثر من نصف فرص العمل التي استفادت منها الإناث كانت اللاتي يحملن المؤهل الجامعي حيث بلغت النسبة 54.4% من إجمالي فرص العمل المستحدثة للإناث. كما تشير الأرقام المبينة في الشكل (14.1) إلى أن

النسبة الأقل من الذين استفادوا من فرص العمل التي استحدثتها سوق العمل الأردني ذهبت لكل من الذكور والإناث الأميين 0.3%، 3.7% على التوالي.

شكل 14.1: صافي فرص العمل المستحدثة حسب المستوى التعليمي، 2010

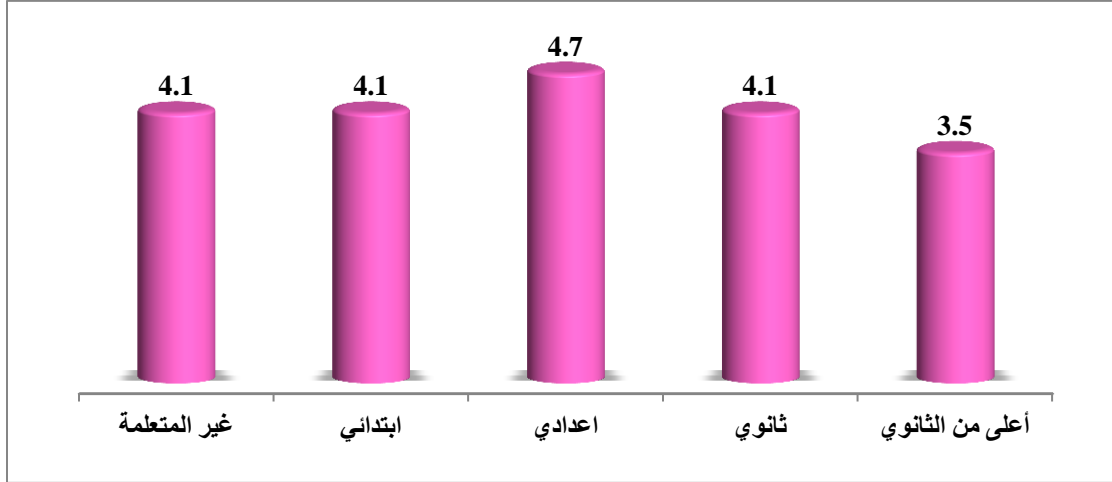


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح فرص العمل المستحدثة 2010

10.1 الربط بين التعليم وبعض مؤشرات الصحة

يلاحظ أن للمستوى التعليمي أثر في خفض معدل الإنجاب الكلي ولو بنسب ضئيلة بين السيدات المتعلّمات والغير متعلّمات، حيث يظهر الشكل (15.1) أن معدل الإنجاب الكلي قد بلغ للسيدات غير المتعلّمات 4.1 مولوداً حياً في عام 2009، وتراوح ما بين 4.1 مولوداً حياً لمستوى الثانوي و3.5 مولوداً حياً لمن تعلّمهن أعلى من الثانوي في حين يصل المعدل للسيدات اللاتي مستواهن التعليمي اعدادي 4.7 مولوداً حياً بين النساء اللاتي تعلّمهن الإعدادي، وتدلل هذه النتائج على أن انخفاض مستوى الإنجاب يرتبط مع ارتفاع المستوى التعليمي للسيدات.

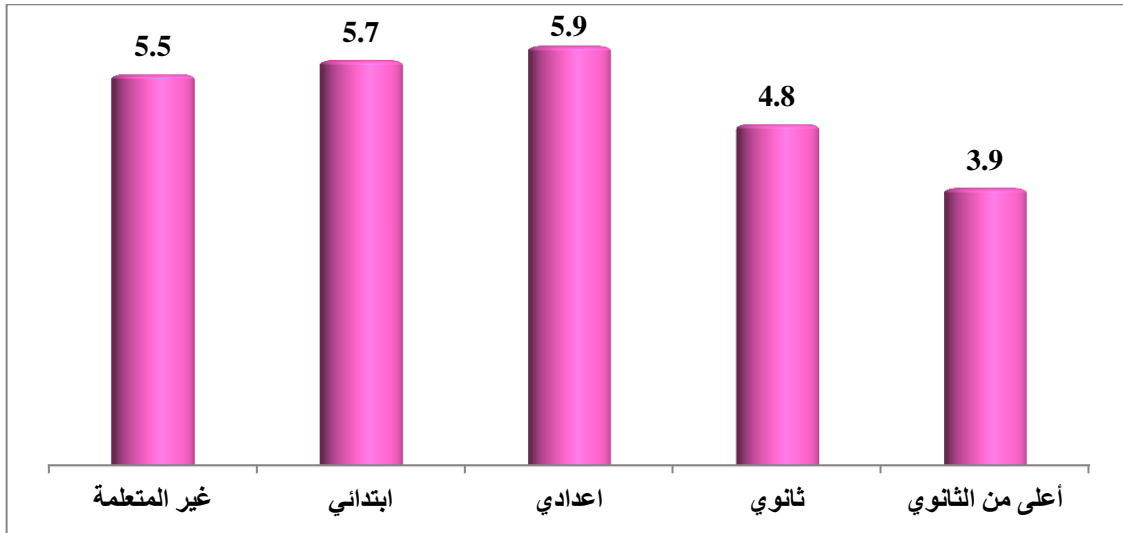
شكل 15.1: معدل الإنجاب الكلي للإناث (15-49) سنة حسب المستوى التعليمي، 2009



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الخصوبة والصحة الاسرية 2009

كما تعكس هذه المؤشرات أن زيادة عدد الإناث غير المتعلمات يؤدي إلى تكوين أسر أكبر حجماً مقارنة مع الإناث الأعلى تعليماً. ويبين الشكل (16.1) إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للسيدات اللاتي أعمارهن (40-49) سنة كلما انخفض متوسط عدد الاطفال للسيدة، فقد بلغ مولداً حياً للاثي مستواهن ثانوي وانخفض إلى 3.9 مولداً حياً للاثي تعليمهن أعلى من ثانوي.

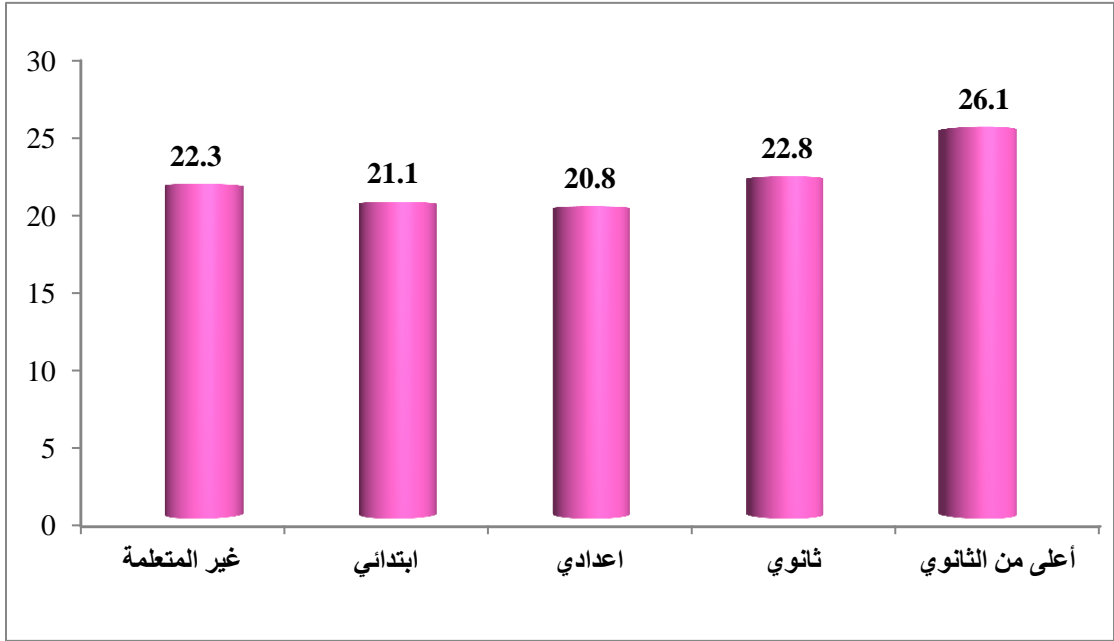
شكل 16.1: متوسط عدد الأطفال الأحياء للإناث (40-49) سنة حسب المستوى التعليمي، 2009



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الخصوبة والصحة الاسرية 2009

وبلغ وسيط العمر وقت إنجاب المولود الأول للسيدات اللاتي أعمارهن (30-49) سنة ومستواهن التعليمي ثانوي 22.9 سنة مقابل 20.8 سنة للسيدات اللاتي تعليمهن إعدادي، ويبين الشكل (17.1) ارتفاع وسيط العمر من 22.3 سنة للنساء في الأعمار (30-49) وغير المتعلمات إلى 26.1 سنة بالنسبة للنساء اللاتي تعليمهن أعلى من الثانوي.

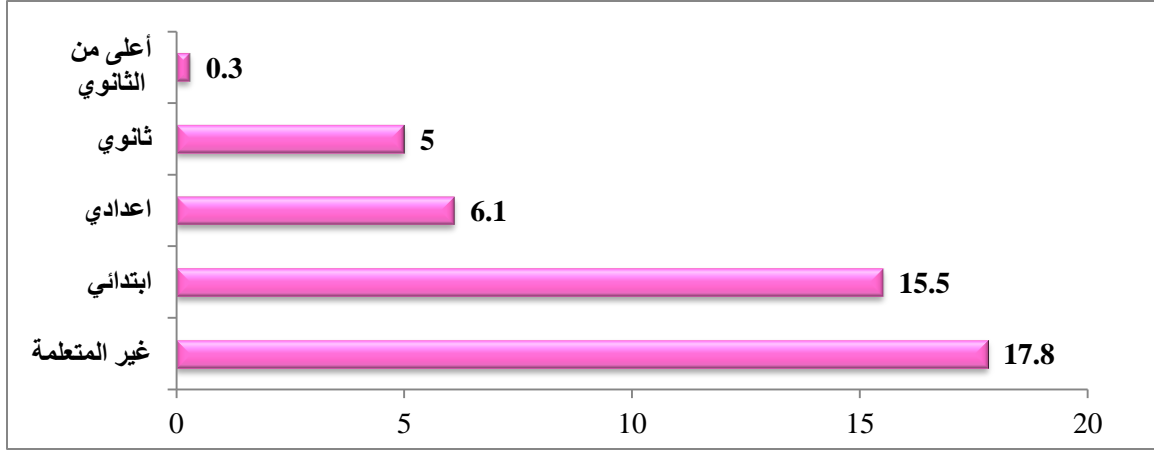
شكل 17.1: وسيط العمر وقت إنجاب المولود الأول للسيدات في الفئة العمرية (30-49) حسب المستوى التعليمي، 2009



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الخصوبة والصحة الاسرية 2009

ويعتبر التعليم عاملاً أساسياً يؤثر في اتجاهات النساء الشابات نحو الأمومة، حيث يوضح الشكل (18.1) الارتباط العكسي بين مستوى الإنجاب والمستوى التعليمي للسيدات اللاتي بدأن الإنجاب في العمر (15-19)، إذ أن نسبة السيدات اللاتي بدأن الإنجاب في العمر (15-19) سنة كانت الأعلى بين السيدات غير المتعلمات وبنسبة 17.8% بينما كلما ازداد المستوى التعليمي لديهن كان مستوى الإنجاب منخفضاً، حيث تميل السيدات اللاتي مستواهن التعليمي ثانوي والأعلى من ثانوي إلى تأخير الإنجاب بشكل أكبر من السيدات الأخريات.

شكل 18.1: نسبة السيدات اليافعات (15-19) سنة اللاتي لديهن طفلاً أو أكثر حسب المستوى التعليمي،
2009



المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، مسح الخصوبة والصحة الاسرية 2009

وتشير البيانات إلى أن هناك علاقة طردية بين تعليم السيدات وتلقي المساعدة الطبية أثناء الولادة (متخصص طبي)، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للسيدة زادت المساعدة الطبية التي تتلقاها السيدة أثناء الولادة، حيث تتلقى كافة السيدات اللاتي تعلمهن إعدادي أو ثانوي أو تعليماً عالياً مساعدة أثناء الولادة من متخصص طبي، في حين تتلقى 94% من السيدات غير المتعلمات المساعدة من طبيب أو ممرضة/قابلة قانونية، وما نسبته 5% من السيدات غير المتعلمات المساعدة أثناء الولادة من أقارب أو مصادر أخرى في حين أن ما نسبته 2% من السيدات لم تتلقى أي مساعدة.

جدول 5.1: نسبة المواليد أحياء خلال الخمس سنوات السابقة للمسح حسب نوع المساعدة أثناء الولادة
والمستوى التعليمي، 2007

المساعدة أثناء الولادة				المستوى التعليمي للأمهات
لا أحد	أقارب آخرون	ممرضة/قابلة قانونية	طبيب	
1.5	4.7	38.3	55.6	غير متعلمات
0.2	3.5	30.8	65.5	ابتدائي
0.7	0.4	32.2	66.8	إعدادي
0.3	0.4	27.0	72.3	ثانوي
0.3	0.2	17.0	82.6	أعلى من الثانوي

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، مسح الخصوبة والصحة الاسرية 2007

يعتبر فقر الدم شائعاً أيضاً بين النساء في الأردن، فقد ارتبط فقر الدم سلباً مع تعليم الأمهات، فيلاحظ من الجدول (6.1) أن حوالي ثلث السيدات غير المتعلّقات يعانين من أي فقر دم مقارنة بالسيدات ذوات التعليم الثانوي والأعلى حيث بلغت النسبة 26% و22% على التوالي. وبالإضافة إلى ما سبق، فقد كانت نسبة السيدات غير المتعلّقات المصابات بفقر الدم المعتدل أكبر بمرتين من السيدات اللاتي تعلّمن أعلى من الثانوي (10.2% مقابل 4.1%).

جدول 6.1: نسبة السيدات اللاتي أعمارهن (15-49) سنة ولديهن فقر دم حسب المستوى التعليمي، 2009

أعلى من الثانوي	ثانوي	اعدادي	ابتدائي	غير المتعلمة	المستوى التعليمي
					حالة فقر الدم
18.2	21.8	22.5	19.9	21.6	فقر دم خفيف
4.1	3.8	6.3	6.1	10.2	فقر دم معتدل
0.1	0.1	0.1	0.9	0.6	فقر دم حاد
22.4	25.6	28.8	26.9	32.3	أي فقر دم

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الخصوبة والصحة الاسرية 2009

يتفاوت الاستعمال الحالي لوسائل تنظيم الأسرة بين السيدات المتزوجات حالياً حسب المستوى التعليمي، حيث أن ميل النساء المتزوجات لاستعمال الوسائل يزداد بارتفاع المستوى التعليمي، ففي حين تستعمل ثلث السيدات الأميات (32%) وسيلة ما من وسائل تنظيم الأسرة، ترتفع هذه النسبة إلى حوالي 61% بين السيدات اللاتي مستواهن التعليمي إعدادي فأعلى. ويزداد استعمال الوسائل التقليدية أيضاً مع ارتفاع المستوى التعليمي (جدول 7.1).

تتأثر معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة من العمر بتعليم الأمهات حيث ينخفض هذين المعدلين كلما كانت الأم أكثر تعليماً. وتشير البيانات إلى أن معدل وفيات الرضع قد بلغ 24 حالة وفاة لكل ألف مولود حي للأمهات غير المتعلّقات و15 حالة وفاة لكل ألف مولود حي للأمهات اللاتي مستواهن التعليمي أعلى من ثانوي.

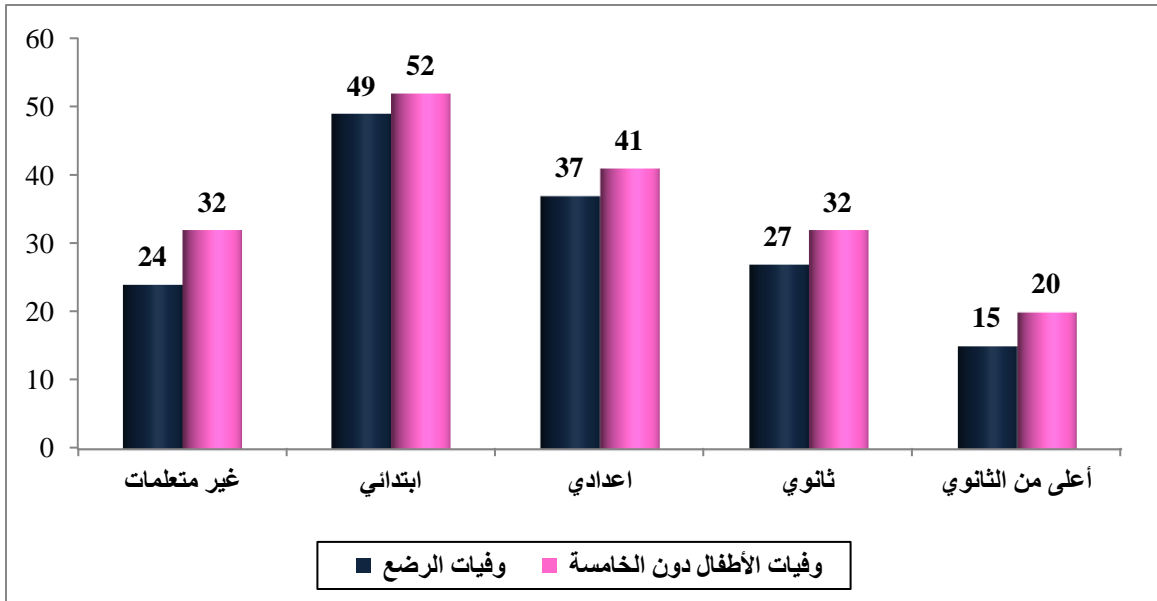
جدول 7.1: نسبة السيدات المتزوجات حالياً واللاتي يستعملن وسيلة من وسائل منع الحمل حسب المستوى التعليمي، 2009

أعلى من الثانوي	ثانوي	اعدادي	ابتدائي	غير المتعلمة	المستوى التعليمي
60.0	61.0	61.5	50.3	31.7	وسائل منع الحمل
18.8	17.5	15.1	16.6	7.5	أية وسيلة
41.2	43.5	46.4	33.7	24.2	أية وسائل تقليدية
40.0	39.0	38.5	49.7	68.3	أية وسائل حديثة
					لا تستعمل حالياً

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، مسح الخصوبة والصحة الاسرية 2009

وتراوح معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات ما بين 52 حالة وفاة لكل ألف مولود للأمهات اللاتي التحقن بالتعليم الابتدائي و20 حالة وفاة لكل ألف للأمهات اللاتي مستواهن التعليمي أعلى من التعليم الثانوي، بمعنى إرتفاع احتمال الوفاة للأطفال الذين أمهاتهم أقل تعليماً مقارنة بالأمهات الأكثر تعليماً (شكل 19.1).

شكل 19.1: معدل وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة من العمر حسب المستوى التعليمي للأم، 2009

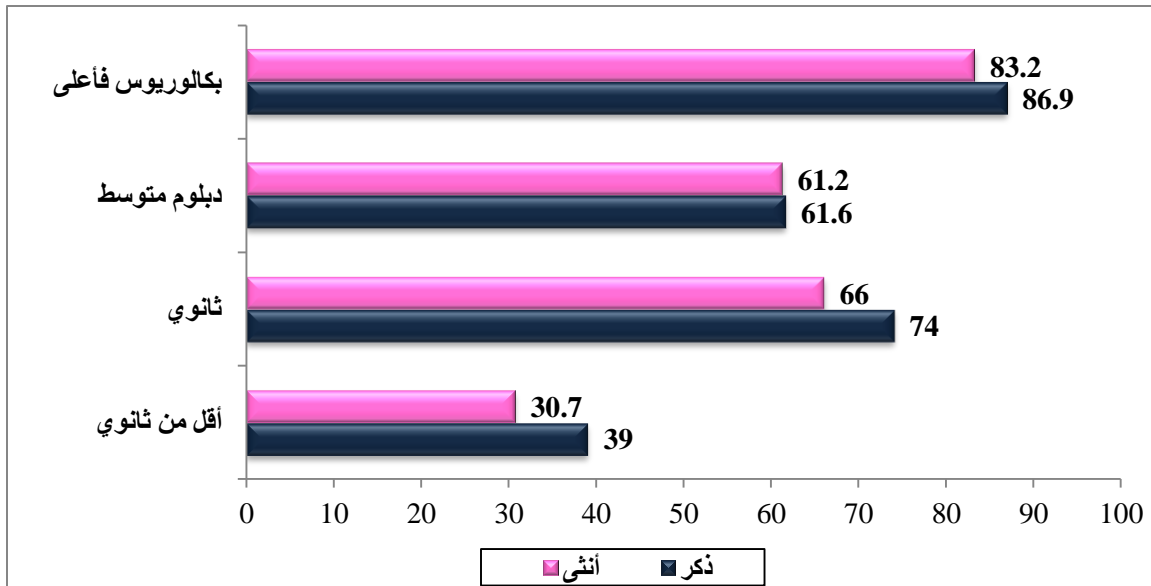


المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، مسح الخصوبة والصحة الاسرية 2009

11.1 الربط بين التعليم وتكنولوجيا المعلومات

تشير البيانات إلى أنه كلما ارتفع التحصيل العلمي كلما زاد عدد الأفراد المستخدمين للحاسوب، حيث يظهر الشكل (20.1) أن أكثر من 80% من المستخدمين للحاسوب من الذكور والإناث هم من حملة الشهادة الجامعية. وفي المقابل فإن النسبة الأقل لمستخدمي الحاسوب كانت بين حملة المؤهل التعليمي الأقل من ثانوي (39% للذكور مقابل 30.7% للإناث). ويمكن القول أن التباين بين مستخدمي الحاسوب الذكور والإناث كان أكثر وضوحاً بين حملة الثانوية العامة وبفارق بلغ 8%.

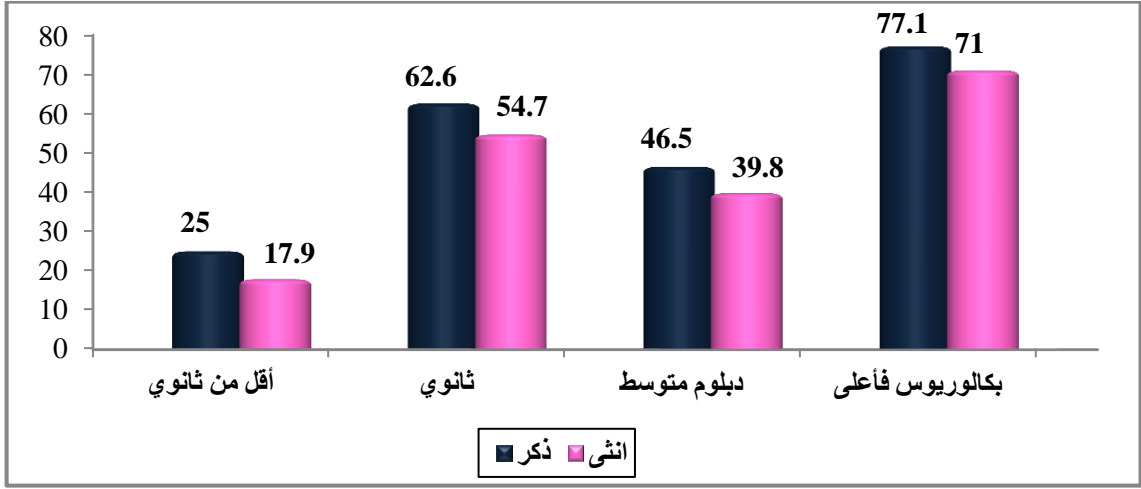
شكل 20.1: التوزيع النسبي للأفراد مستخدمي الحاسوب ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب المستوى التعليمي والجنس، 2011



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل 2011

ولم تختلف النتيجة بين مستخدمي الإنترنت، حيث يظهر الشكل (21.1) أن أكثر من ثلاثة أرباع المستخدمين للإنترنت من الذكور والإناث هم من حملة الشهادة الجامعية. وفي المقابل، فإن النسبة الأقل لمستخدمي الإنترنت كانت بين حملة المؤهل التعليمي الأقل من ثانوي (25% للذكور مقابل 18% للإناث). ومن الملفت للانتباه وبالرغم من أن التباين بين مستخدمي الإنترنت الذكور والإناث كان طفيفاً إلا أن الذكور في جميع المستويات التعليمية كانوا الأكثر استخداماً للإنترنت.

شكل 21.1: التوزيع النسبي للأفراد مستخدمي الإنترنت من أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب المستوى التعليمي والجنس، 2011



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل 2011

12.1 الربط بين التعليم والفقير

تشير بيانات تقرير حالة الفقر في الأردن 2008، إلى أن نسبة الأفراد الذين لا يحملون أي مؤهل تعليمي ترتفع بين الفقراء الذكور والإناث مقارنة بنسبتهم مع غير الفقراء الذكور والإناث حيث بلغت حوالي 57.6% كما هو موضح في الجدول (8.1)، مما يشير إلى أن الأفراد الفقراء لا يميلون إلى إكمال دراستهم لمراحل تعليمية أعلى. وقد يكون سبب ذلك هو الميل إلى مساعدة الأسرة في توفير مصدر دخل لسد احتياجاتها أو لعدم قدرة الأسرة على تحمل نفقات التعليم الإضافية حتى وإن كان التعليم في الأردن مجانياً في مرحلته الأساسية. كما تتباين نسب الأفراد من حملة المؤهلات الثانوية والعليا بين الفقراء حسب الجنس، حيث ترتفع نسبة الإناث الفقيرات من حملة المؤهلين المشار إليهما عن مثيلتهما بين الفقراء الذكور مما يؤكد ميل الأسر الفقيرة نحو تشغيل أبنائها مما يؤدي إلى حرمانهم من مواصلة تعليمهم. وفي المقابل، تشير البيانات إلى ارتفاع نسبة الذكور غير الفقراء الذين يحملون الشهادة الجامعية الأولى عن الإناث غير الفقيرات.

جدول 8.1: التوزيع النسبي للأفراد الفقراء وغير الفقراء 15 سنة فأكثر حسب الجنس والمرحلة التعليمية،
2008

المجموع	المرحلة التعليمية					الجنس
	تعليم عالي	ثانوي	تلمذة مهنية	الأساسي	ما قبل الأساسي	
100	6.0	12.9	0.4	23.1	57.6	الفقراء
100	5.8	10.9	0.7	23.9	58.8	ذكر
100	6.3	14.9	0.1	22.3	56.5	أنثى
100	33.7	22.5	0.3	12.6	30.8	غير الفقراء
100	36.3	22.9	0.7	16.0	24.1	ذكر
100	31.4	22.1	0.0	9.5	36.9	أنثى

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، تقرير حالة الفقر في الأردن 2008

الفصل الثاني: الفقر

1.2 مقدمة

تشكل ظاهرة الفقر تحدياً تعاني منه مختلف دول العالم بغض النظر عن مستوى تطورها أو تخلفها الاقتصادي والاجتماعي. وتنتشر ظاهرة الفقر بين شرائح المجتمع السكاني في مختلف دول العالم بدرجات متفاوتة. وتختلف طرق مكافحتها والحد من انتشارها باستخدام البرامج والآليات والسياسات تبعاً لتقدم الدول أو تبنيها البرامج والسياسات. ويشير المفهوم العام لظاهرة الفقر إلى غياب أو عدم ملكية الأصول أو حيازة الموارد أو الثروة المادية منها وغير المادية. فإذا كان هذا النقص في الجانب المادي مما يحول دون تمكن الشخص من إشباع الحاجات البيولوجية (المأكل، الملبس، المسكن) فيسمى عندئذ "الفقر المطلق". وفي حالة تدني مستوى إشباع الحاجات الأساسية وتدني مستوى المعيشة ونوعية الحياة وخصائص وقدرات الأفراد والجماعات داخل المجتمع فيسمى (الفقر النسبي). وفي حال عدم استطاعة الفرد التصرف بدخله للوصول إلى إشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة يسمى "الفقر المدقع". من هنا، فإن ظاهرة الفقر تأخذ أبعاداً عديدة ويمكن التطرق إلى بعد واحد هو فقر الدخل الذي يمثل عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة المناسب اجتماعياً.

وفي الأردن، تعد مشكلة الفقر وعدالة توزيع الدخل من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تعاني منها المملكة شأنها شأن الكثير من الدول النامية وبالأخص في مناطق الريف والبادية. وتعني مشكلة الفقر في جانبها الاقتصادي العجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية وفقاً لمقاييس ومعايير يمكن بلورتها في ضوء معايير مادية أو فسيولوجية أو اجتماعية. وكثيراً ما ينصرف الاهتمام نحو القياس المادي للفقر لا سيما في إطار مستوى الدخل ونمطه وتوزيعه.

ومن منظور الدخل، فإن الفقر لا يعني قلة الدخل في حد ذاته ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولد عنها القدرة الإنسانية المناسبة للشخص¹. وعموماً فإن مفهوم الفقر ارتبط

¹ برنامج الامم المتحدة الانمائي مكافحة وازالة الفقر الجزء الثاني 1997 ص13

بالتنمية ومدى نجاحها أو إخفاقها في تحقيق أهدافها، حيث دأبت أدبيات التنمية الاقتصادية على دراسة الفقر وتعريفاته المختلفة وطرق قياسه منذ عدة عقود والتقارير السنوية التي تصدرها الأمم المتحدة عن أحوال التنمية البشرية هي دليل على الاهتمام بمشكلة الفقر.

2.2 النوع الاجتماعي والفقر

إن العلاقة الأقوى بين النوع الاجتماعي والفقر توجد في الأسر التي ترأسها إناث، وأن رئاسة المرأة للأسرة برزت كمؤشر مبكر لفقر المرأة، لأنها كانت العامل الوحيد الشفاف بالنسبة للنوع الاجتماعي في مقاربات الفقر المستندة إلى الأسر (تعريفات الأمم المتحدة، 1995).

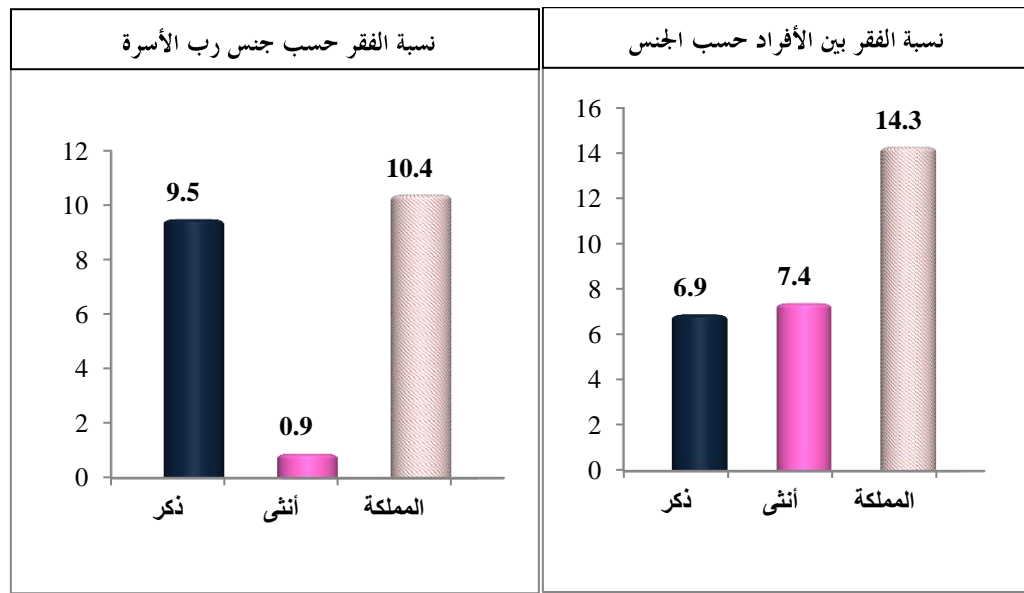
تنطبق مواصفات الفقر ومعاييره على الذكور والإناث على حد سواء، ورغم هذا يبقى فقر الإناث أكثر انتشاراً في العالم من فقر الذكور، كما يتمتع هذا الأول بخصائص تُبرر تماماً تسميته "تأنيث الفقر" هذه التسمية التي باتت تعتمدها المنظمات الدولية والحكومات والجمعيات الأهلية المهتمة بتنمية المجتمعات الفقيرة. إلا أن النساء الفقيرات في كثير من المجتمعات، ومنها المجتمعات العربية، يشكّلن فئة خاصة داخل الفئة ذاتها. وهناك في البلدان العربية عامة، صعوبات حمة تقف حائلاً دون حصول النساء على الموارد اللازمة لتسيير حياتهن الاقتصادية مقارنة بالذكور، ضمن الفئات الاجتماعية ذاتها، مما يؤدي إلى هشاشة في وضع الأنثى الاقتصادي.

ونظراً لأهمية البيانات والمؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي لوضعي السياسات الخاصة بتنمية المرأة، كان لا بد من توفير مؤشرات رقمية عن وضع المرأة الفقيرة أو التي ترأس أسرة ومقارنة خصائصها مع مثيلها الذكر ليتوفر للقائمين على رسم وتنفيذ السياسات التنموية صورة إحصائية كاملة وحديثة عن وضع المرأة الفقيرة في الأردن في الجوانب التعليمية والصحية والاقتصادية والمشاركة في المجتمع وفي اتخاذ القرار.

3.2 نسبة الفقر²

تشير نتائج الفقر لعام 2010 إلى أن نسبة الفقر بين الإناث قد بلغت 7.4% مقابل 6.9% بين الذكور. وبالنظر إلى نسبة الفقر حسب جنس رب الأسرة، فقد بلغت بين الأسر التي أربأها ذكور 9.5% مقابل 0.9% بين الأسر التي أربأها من الإناث، في حين بلغت نسبة الأسر الفقيرة على المستوى الوطني 10.4% (شكل 1.2).

شكل 1.2: نسبة الفقر حسب الجنس، 2010



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

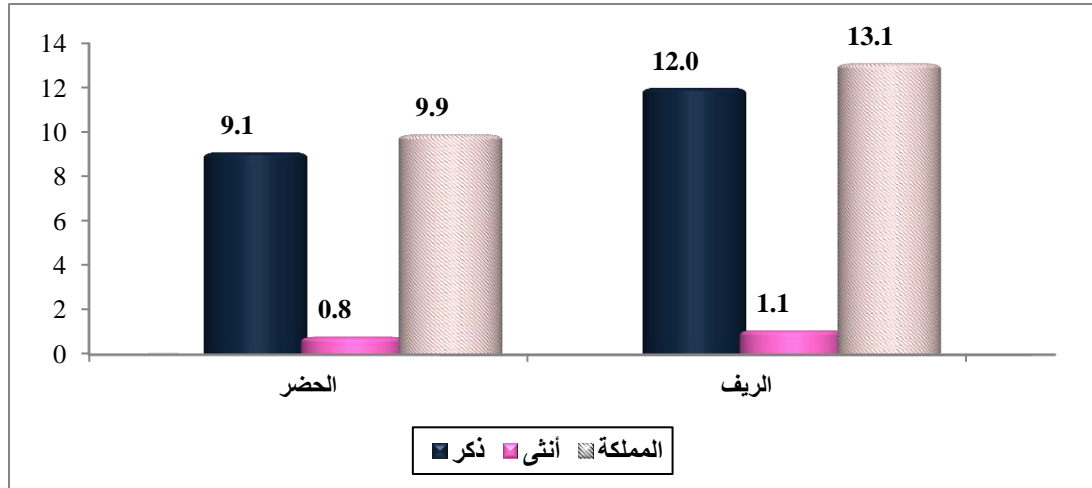
1.3.2 نسبة الفقر والتوزيع الجغرافي

يشير الشكل (2.2) إلى ارتفاع نسبة الفقر بين الأسر في المناطق الريفية بصورة أكبر منها في المناطق الحضرية، حيث بلغت 13.1% في الريف و9.9% في الحضر، كذلك تزداد النسبة بين الإناث في الريف عنها في الحضر. كما تزداد النسبة بين الأسر التي ترأسها الإناث في الريف عنها في الحضر، ويعود السبب إلى كبر حجم الأسرة الريفية عن الأسرة في الحضر مما يؤدي إلى زيادة احتمال الفقر بين تلك الأسر، و عدم إمكانية الوصول والحصول على فرص العمل في السوق المحلي أمام الأسر في الريف

² نسبة الفقر: هي عدد الأفراد الفقراء من إجمالي السكان

والمتوفرة في المناطق الحضرية (المدن)، وكذلك محدودية الخدمات الاجتماعية والأساسية، وارتفاع نسب الأمية بين أرباب الأسر الإناث مقارنة بأرباب الأسر الذكور. وتُظهر البيانات اتساع الفجوة بين الريف والحضر في توفر خدمات البنية التحتية من المياه والصرف الصحي والكهرباء، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم والخدمات الصحية وغيرها من مؤشرات التنمية البشرية في الحضر عنها في الريف، وهذا يعني في المحصلة النهائية ارتفاع نسبة الفقر بين أرباب الأسر الإناث في المناطق الريفية بصورة أكبر من أرباب الأسر الإناث في المناطق الحضرية مع استمرار وبقاء الأسر فقيرة لفترات أطول.

شكل 2.1: نسبة الفقر حسب جنس رب الأسرة والحضر والريف، 2010



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

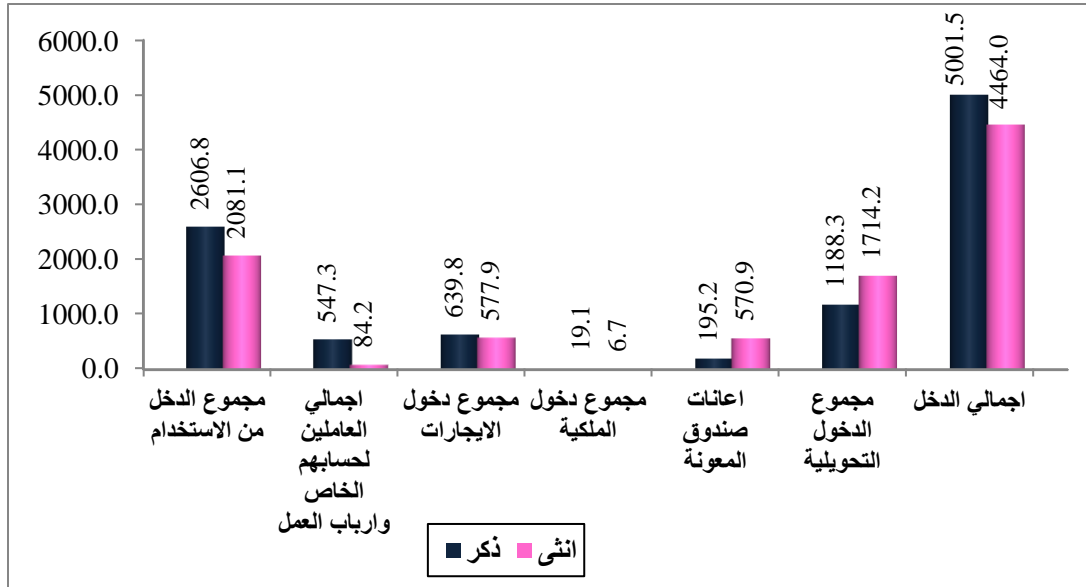
4.2 مصادر الدخل للأسر الفقيرة

يشكل دخل الأسرة مصدراً رئيساً لإنفاقها ومصدراً لتراكم ثروتها عبر الزمن، ويلاحظ من الشكل (3.2) تدني متوسط الدخل السنوي للأسر الفقيرة التي ترأسها أنثى والبالغ 4464 دينار وبفارق 538 دينار عن المتوسط المشاهد للأسر التي يرأسها الذكور.

وبالنظر إلى تفصيلات مصادر الدخل للأسر الفقيرة، يُلاحظ أن متوسط الدخل من الاستخدام لأرباب الأسر الذكور قد شكل 52% من إجمالي الدخل السنوي وكان أعلى من متوسط الدخل من الاستخدام بين الأسر التي ترأسها إناث. وتشير النتائج إلى الارتفاع الجوهري في معدل دخل العاملين لحسابهم

الخاص في الأسر الفقيرة التي يرأسها ذكر و أرباب العمل عن نظيره بين الإناث بمقدار 463 ديناراً سنوياً. وتأتي الدخول التحويلية كمصدر للدخل في المرتبة الثانية للأسر الفقيرة التي ترأسها إناث نظراً لأن غالبيةهن من الأرمال اللاتي يتلقين إعانات من صندوق المعونة الوطنية.

شكل 3.2: متوسط الدخل السنوي للأسر الفقيرة حسب مصادر الدخل وجنس رب الأسرة، 2010
(بالدينار الأردني)



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

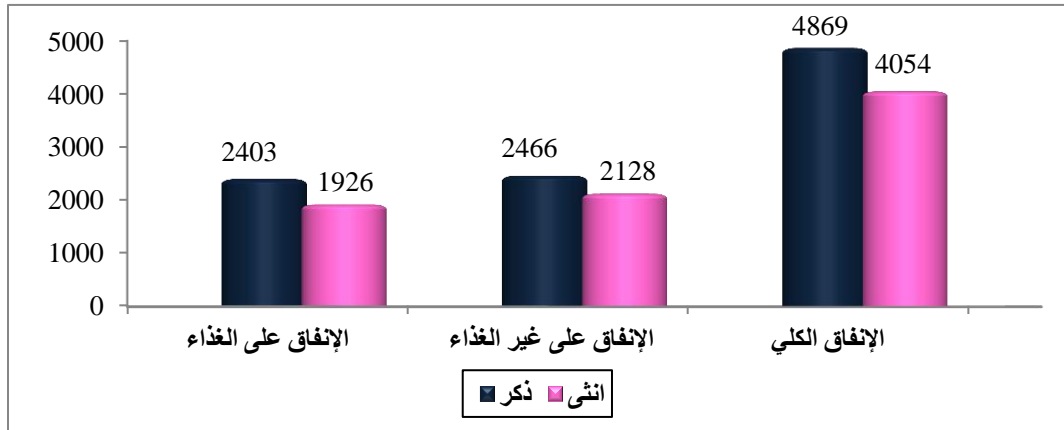
5.2 الإنفاق الاستهلاكي³

1.5.2 الإنفاق الاستهلاكي الفعلي للأسر الفقيرة

تشير البيانات إلى انخفاض متوسط الإنفاق الاستهلاكي السنوي للأسر الفقيرة التي ترأسها أنثى عن المتوسط العام بمقدار 747 ديناراً. وبين التحليل ارتفاع متوسط الإنفاق الاستهلاكي على السلع غير الغذائية للأسر الفقيرة التي ترأسها أنثى إذ بلغ حوالي 2128 ديناراً سنوياً، مقابل 1925.6 ديناراً سنوياً للسلع الغذائية. وتشير البيانات إلى ارتفاع متوسط الإنفاق الاستهلاكي السنوي للأسر الفقيرة التي يرأسها الذكور عن الأسر الإناث الفقيرة بمقدار 815 ديناراً وبتزايد مقدارها 16.7% (شكل 4.2).

³ الإنفاق الاستهلاكي الفعلي للأسرة على السلع الغذائية وغير الغذائية

شكل 4.2: متوسط الإنفاق الاستهلاكي السنوي للأسر الفقيرة حسب جنس رب الأسرة، 2010
(بالدينار الأردني)

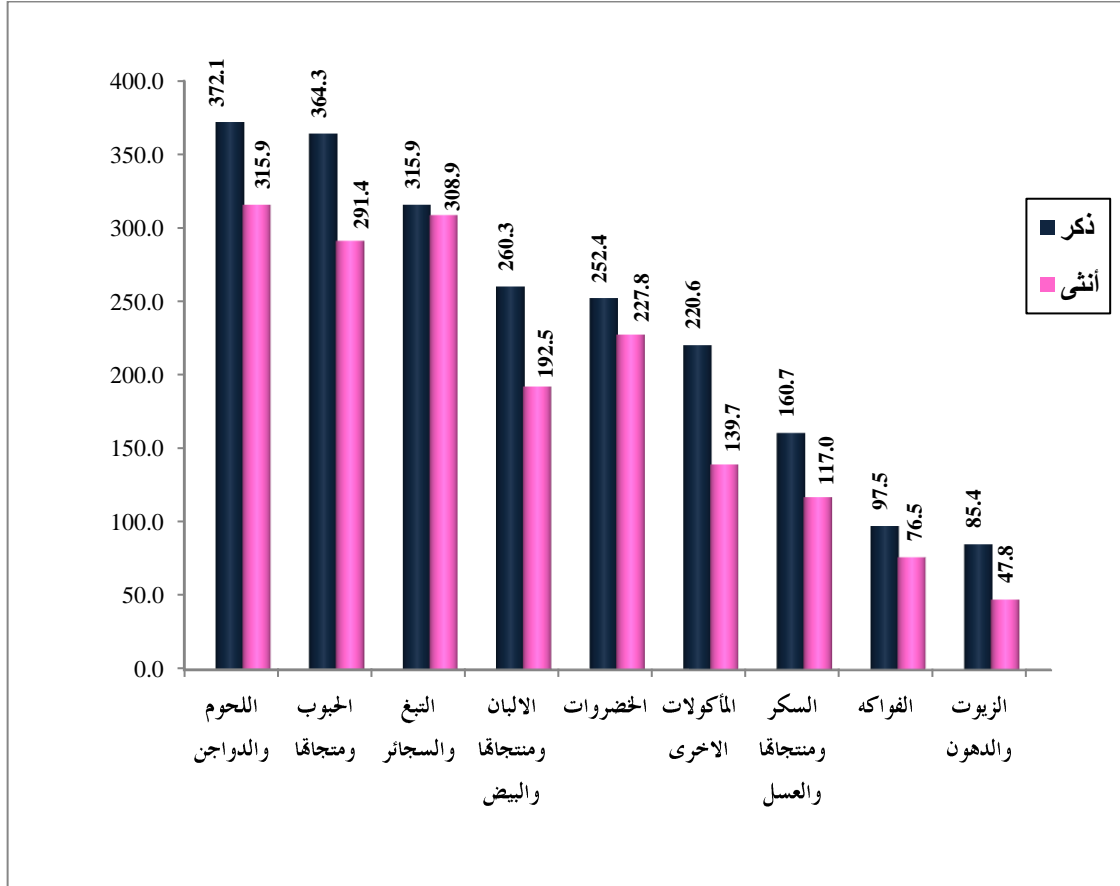


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

2.5.2 الإنفاق الاستهلاكي للأسر الفقيرة حسب المجموعات الغذائية الرئيسية

تمثل سلة السلع الغذائية على اختلاف أنواعها سواء من حيث توفيرها أو توزيعها أو استهلاكها إحدى أهم قضايا الحياة اليومية سواء على مستوى الفرد أو الأسرة أو المجتمع أو حتى على مستوى التكتلات الدولية. ويرجع السبب وراء ذلك إلى الأهمية المطلقة للغذاء في حياة الإنسان حيث يبرز أهمية تنمية وزيادة الوعي الاستهلاكي خاصة لدى المجتمعات النامية لما له من أثر كبير في حياة كل من الفرد والأسرة سواء من الناحية الاقتصادية أو من النواحي الأخرى ذات الارتباط المباشر أو غير المباشر بالسلوكيات والأنماط الاستهلاكية. وتحليل الإنفاق الاستهلاكي للأسر الفقيرة وعلى مستوى المجموعات الغذائية والتي تكوّن السلة الاستهلاكية للأسرة من الغذاء وحسب جنس رب الأسرة في عام 2010، فقد احتلت مجموعة اللحوم والدواجن المجموعة الأولى من حيث الإنفاق الاستهلاكي الأسري السنوي من بين مجموعات الإنفاق الغذائية الأخرى لكلا الجنسين، حيث بلغ متوسط الإنفاق الاستهلاكي السنوي على هذه المجموعة 372.1 ديناراً للأسر التي أربأها من الذكور و315.9 ديناراً للأسر التي أربأها من الإناث.

شكل 5.2: متوسط الإنفاق الاستهلاكي للأسر الفقيرة حسب المجموعات الغذائية الرئيسية وجنس رب الأسرة،
2010 (بالدينار الأردني)



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وبين تحليل الإنفاق الاستهلاكي للأسر أهمية مجموعة التبغ والسجائر في سلة المستهلك الأردني، فقد احتلت مرتبة متقدمة في الإنفاق على السلع الغذائية لعام 2010 وكان ترتيبها الثالث، ويعود ذلك لانتشار ظاهرة التدخين في الأردن وخاصة بين فئة الشباب. ويلاحظ أن متوسط إنفاق الأسر على مجموعة التبغ والسجائر يُعد أكبر مما تنفقه الأسرة على أي من المجموعات الغذائية الأخرى باستثناء مجموعتي اللحوم والدواجن والحبوب ومنتجاتها. وقد بلغ متوسط الإنفاق السنوي على التبغ والسجائر 315.9 دينار للأسر الفقيرة التي أربأها من الذكور و308.9 دينار للأسر التي أربأها من الإناث (شكل 5.2).

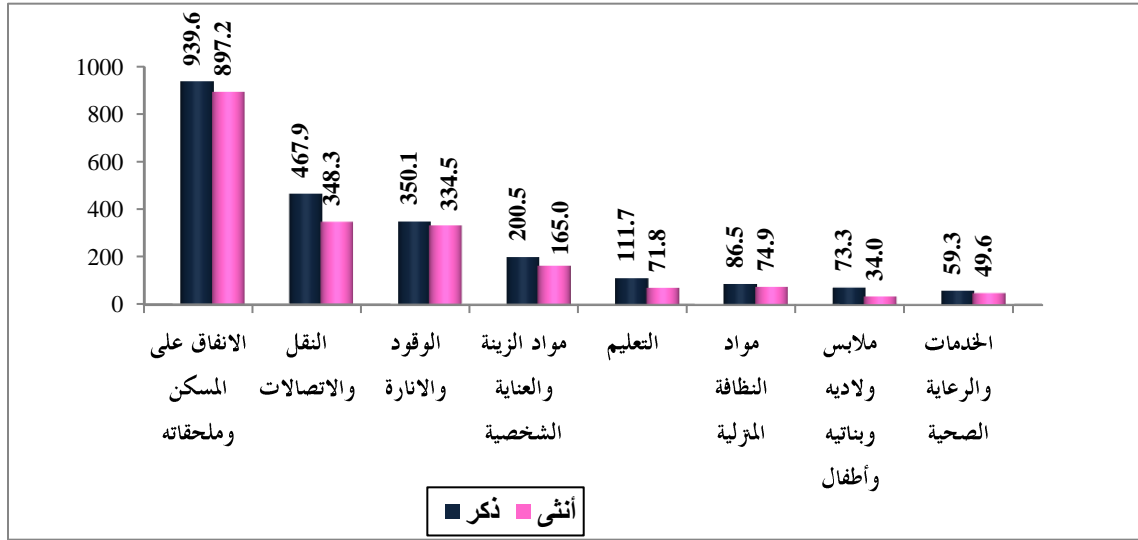
3.5.2 الإنفاق الاستهلاكي للأسر الفقيرة حسب المجموعات غير الغذائية الرئيسية

سجل الإنفاق على المسكن وملحقاته أعلى متوسط إنفاق سنوي للأسر الفقيرة إذ بلغ 939.6 دينار للأسر التي يرأسها ذكر و897.2 دينار للأسر التي ترأسها إناث. ويعتبر المسكن المكان الذي يعطي الفرد والأسرة الإحساس بالأمان الاجتماعي والإبداع والمشاركة النشطة في الحياة الاجتماعية والتمتع بظروف معيشية ملائمة، ولاسيما فيما يتعلق بخدمات البنية التحتية مثل المرافق الصحية والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل، والاتصالات. وقد تم إدراج الحق في السكن الملائم في المعاهدات والمواثيق الدولية، وعودج في العديد من القرارات المعتمدة من جانب منظمات الأمم المتحدة المتخصصة، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 25 فقرة 1 والتي تنص على أن: " لكل فرد الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية ". واحتل الإنفاق على مجموعة النقل والاتصالات والتي تشمل الإنفاق على وقود السيارات الخاصة وعلى أجور النقل والمواصلات الداخلية والخارجية والإنفاق على البرق والبريد والهاتف بما في ذلك الهاتف النقال والإنترنت المرتبة الثانية حيث بلغ متوسط الإنفاق عليها 467.9 ديناراً سنوياً للأسر الفقيرة التي أربأها من الذكور و348.3 ديناراً سنوياً للأسر الفقيرة التي أربأها من الإناث.

وبالرغم من أهمية التعليم في الأردن، إلا أنه يلاحظ تراجع الإنفاق السنوي على التعليم للأسر الفقيرة لتحتل المرتبة الخامسة حيث بلغ متوسط الإنفاق للأسر التي أربأها من الذكور 111.7 دينار مقابل 71.8 دينار للأسر التي ترأسها إناث، ويعود هذا إلى ارتفاع رسوم التعليم بشكل عام، وخصوصاً التعليم العالي وعدم توفر القدرة لدى الأسر الفقيرة لدفع الرسوم. ومن جانب آخر، يمكن أن يفسر ذلك أن اهتمام الحكومة في دعمها للأسر الفقيرة والأسر ذات الدخل المحدود من خلال المكرمة الملكية ممثلة بإعفاءات الرسوم المدرسية وتقديم بعض الوجبات الغذائية للطلاب، والمقاعد الجامعية لأبناء العاملين في القوات المسلحة والتربية والتعليم وأبناء المناطق الأقل حظاً، والبعثات والمنح الدراسية العلمية الممولة من وزارة

التعليم العالي وصندوق الطالب الفقير وتقديم المستلزمات المدرسية للطلاب للتخفيف من الأعباء المالية التي تواجه أرباب الأسر من هذه المصاريف (شكل 6.2).

شكل 6.2: متوسط الإنفاق الاستهلاكي للأسر الفقيرة حسب المجموعات غير الغذائية الرئيسية وجنس رب الأسرة، 2010 (بالدينار الأردني)



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

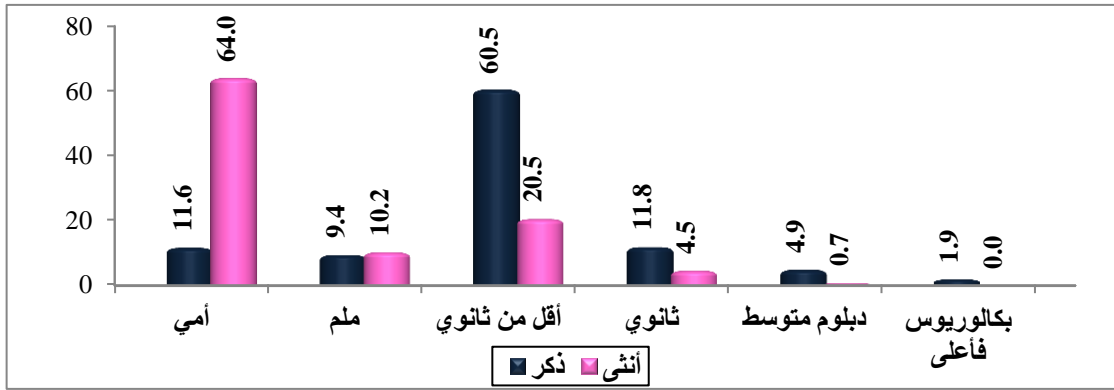
6.2 الأسر الفقيرة والمستوى التعليمي

1.6.2 المستوى التعليمي للأسر الفقيرة حسب جنس رب الأسرة

تشير البيانات إلى وجود هناك علاقة بين التعليم والفقير، فكلما ارتفع المستوى التعليمي لرب الأسرة كلما انخفض مستوى الفقر وتحسن مستواها المعيشي. وهناك أيضاً علاقة قوية بين المستوى التعليمي للذكور والإناث والفقير حيث أن أرباب الأسر الفقيرة هم من حملة المؤهلات التعليمية المنخفضة. وبينت النتائج ارتفاع نسبة الأمية بين أرباب الأسر الفقيرة من الإناث 64% مقابل 11.6% لأرباب الأسر الفقيرة من الذكور. وهذا يعني تدني المستويات المعرفية للمرأة وبالتالي فإن الإناث يواجهن صعوبة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية مما يشكل صعوبة في حصولهن على فرصة عمل مناسبة. ويمكن تفسير ارتفاع نسبة الأمية بين الأسر الفقيرة التي ترأسها أنثى بشكل عام إلى انخفاض المستويات المعيشية للأسرة التي قد تدفعها إلى

التضحية بتعليم الإناث لصالح الذكور من جهة، وعدم الوعي لأهمية التعليم من جهة أخرى. وتعتبر الأمية من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى وقوع الأنتى في دائرة الفقر. وبالنسبة للمؤهلات التعليمية العليا، فرغم التوسع الكبير في الاستثمار في التعليم العالي في القطاعين العام والخاص إلا أن نسبة الحاصلين على تعليم عالٍ في الأسر الفقيرة التي يرأسها ذكور ضئيلة للغاية، وتندم النسبة بين الإناث في الأسر التي أربابها إناث (شكل 7.2).

شكل 7.2: التوزيع النسبي للأسر الفقيرة حسب المستوى التعليمي وجنس رب الأسرة، 2010



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

2.6.2 المستوى التعليمي للأسر الفقيرة ومكان الإقامة

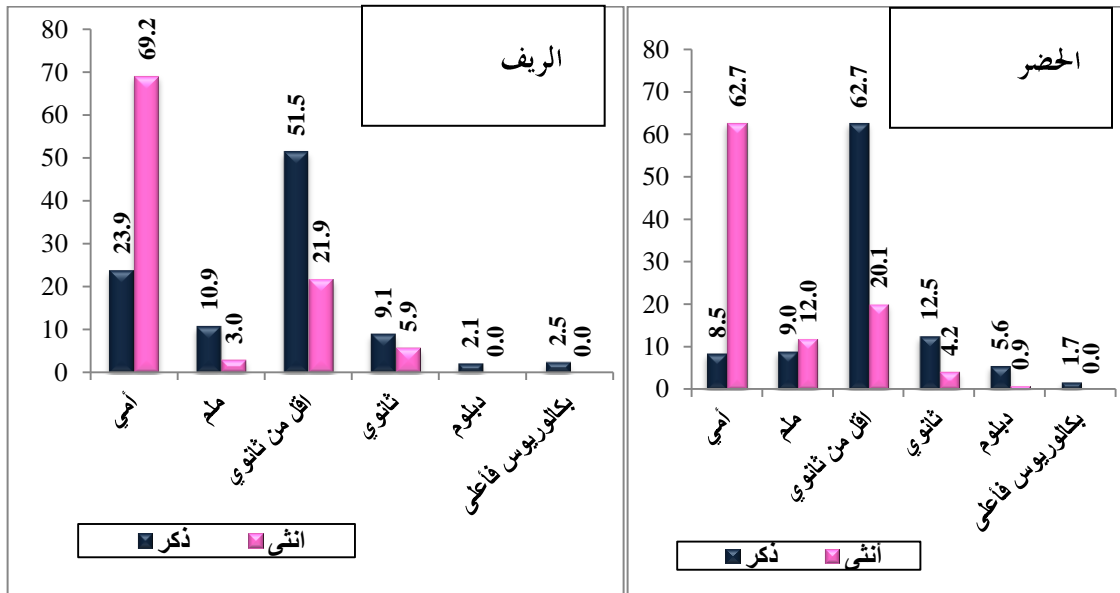
يشير الشكل (8.2) إلى المستوى التعليمي لأرباب الأسر الفقيرة حسب جنس رب الأسرة والحضر والريف. ويلاحظ أن نسبة أرباب الأسر من الذكور الذين مستواهم التعليمي بكالوريوس فأعلى في الحضر 1.7%، وتزداد النسبة في الريف لتصل إلى 2.5% لأرباب الأسر من الذكور في حين لا توجد أي نسبة تذكر لأرباب الأسر الإناث.

وفيما يتعلق بنسبة الأمية، تظهر البيانات التفاوت الكبير بين الذكور والإناث وارتفاع نسبة الأمية بين أرباب الأسر من الإناث في الريف لتصل إلى 69.2%. وقد يؤدي ارتفاع نسبة الأمية بين أرباب الأسر الإناث إلى الحرمان الذي تعاني منه الإناث وخاصة بالريف، ولذلك فإن جزءاً من هذا الحرمان للإناث يرجع إلى تدني الوعي الاجتماعي والممارسات الثقافية

والاجتماعية التي تقلل من قيمة تعليم الإناث. ويعتبر هذا نوعاً من التمييز ضدها، بالإضافة إلى الزواج المبكر والمهجرة الريفية الحضرية، والنقص الشديد في المدارس الخاصة بالبنات. ومما يزيد من تأثير الأمية على الإناث ارتفاع نسب الفقر بينهن، وما تمثله الأمية من مشكلة ليس فقط في عدم معرفة القراءة والكتابة ولكن آثارها تظهر جلية في نواحي أخرى عديدة، حيث تعاني النساء من الأمية الوظيفية والثقافية والصحية والقانونية. وتمثل الأمية القانونية لدى الكثير من النساء عائقاً كبيراً وتكون آثارها بعدم معرفة المرأة بحقوقها الأساسية مثل حقها في الحصول على فرص متكافئة في التعليم والتأهيل والتدريب، وفي الجانب الصحي، والجانب الوظيفي، مثل حقها في الرقي واحتلال المراكز القيادية والتدريب وغيرها من الحقوق، وهذا يؤدي بدوره إلى اتساع الفجوة بينها وبين الذكور، وينجم عنه تفاوت كبير مما يزيد من احتمال وقوع الإناث في دائرة الفقر.

إن كل تلك المؤشرات تدل بوضوح على اتساع الفجوة بين الذكور والإناث في مجال التعليم ولذلك فإن الإناث أكثر عرضة للوقوع في دائرة الفقر بصورة كبيرة باعتبار التعليم من أهم مؤشرات التنمية البشرية.

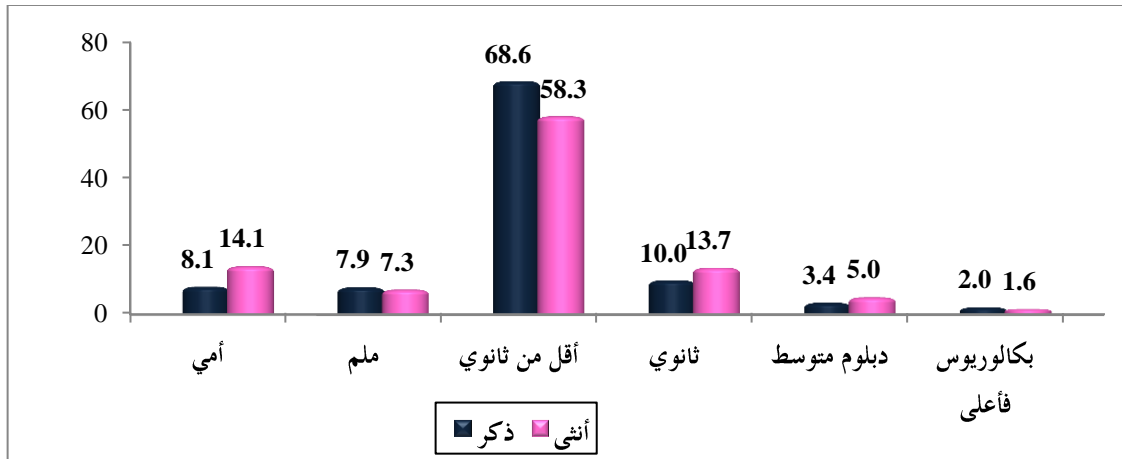
شكل 8.2: التوزيع النسبي للأسر الفقيرة حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة والحضر والريف، 2010



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

ويشير الشكل (9.2) إلى أن ما نسبته 58.3% من الإناث الفقراء اللاقي أعمارهن 15 سنة فأكثر هن من حملة المؤهلات التعليمية دون الثانوي حيث ارتبط ذلك مع المستوى التعليمي لرب الأسرة الفقيرة أيضاً كما سلف، وأن نسبة الأمية بلغت 14.1% بين الإناث مقارنة مع 8.1% بين الذكور من الفقراء. وحيث أن التحصيل العلمي الأعلى من الثانوي كان متدنياً بين الفقراء عموماً والإناث بشكل خاص حيث بلغت نسبة الذين مستواهم التعليمي بكالوريوس فأعلى 1.6% مقابل 2% للذكور وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الأسر الفقيرة ينقصها المصدر المالي الذي يساعد على توفير فرصة تعليم متقدمة لأفراد الأسرة من الذكور والإناث على حدٍ سواء.

شكل 9.2: التوزيع النسبي للفقراء الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب المستوى التعليمي والجنس، 2010



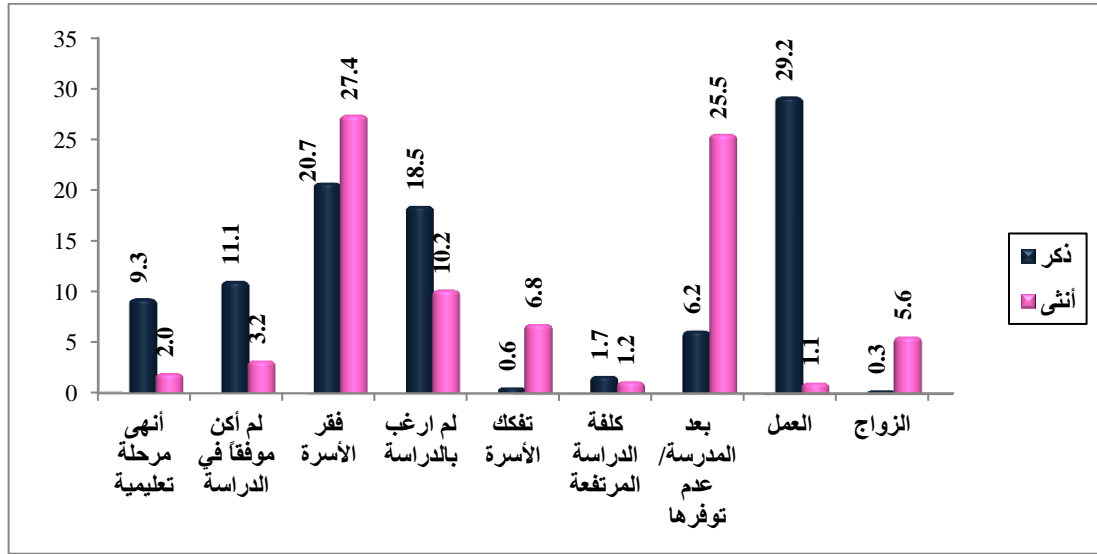
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

3.6.2 الأسباب الرئيسية لعدم الالتحاق بالمدرسة أو تركها لأرباب الأسر الفقيرة وأفرادها

وعند تحليل الأسباب التي حالت دون التحاق أرباب الأسر الفقيرة بالمدرسة أو تركها، تبين أن العمل هو السبب الأول الذي حال دون التحاق أرباب الأسر الفقيرة الذكور في المدرسة أو تركها، مما يدل على ميل الأسر الفقيرة إلى تشغيل الذكور في سن مبكرة للمساعدة في الأعباء المالية التي تواجه الأسرة، تلاها سبب "فقر الأسرة" الذي لعب دوراً أساسياً في عدم

التحاق أرباب الأسر الفقيرة بالمدرسة أو تركها ولكلا الجنسين حيث أشارت البيانات في الشكل (10.2) إلى أن حوالي 27% من الإناث لم يلتحقن بالتعليم نتيجة فقر الأسرة مقابل 20.1% من الذكور. في حين أن أكثر من ربع أرباب الأسر الفقيرة الإناث تركن المدرسة أو لم يلتحقن بها "لأسباب فقر الأسرة وبعدها المدرسة وعدم توفرها" وهذا يشير إلى توجه الأسرة إلى تهميش الأنتى وعدم إعطائها فرصة للتعليم والذهاب إلى المدرسة لاعتبارات سلوكية وأنماط وعادات اجتماعية كانت سائدة في الفترات السابقة لدى الأسر الأردنية وخاصة الفقيرة منها (شكل 10.2).

شكل 10.2: التوزيع النسبي لأرباب الأسر الفقيرة حسب الأسباب الرئيسية لعدم الالتحاق بالمدرسة أو تركها والجنس، 2010

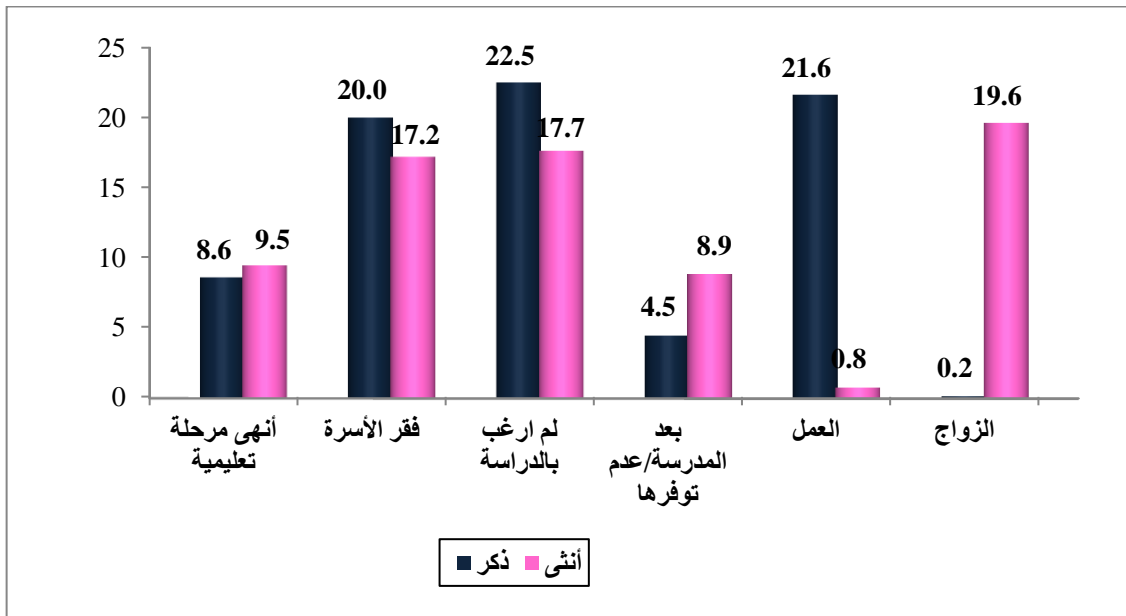


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

ويشير الشكل (11.2) إلى أن السبب الرئيسي لعدم الالتحاق أو ترك التعليم بين أفراد الأسر الفقيرة الذكور كان عدم الرغبة بالدراسة وبنسبة بلغت 22.5% واحتل العمل المرتبة الثانية وبنسبة بلغت 21.6%. وتعكس هذه النتيجة حاجة الأسرة الفقيرة إلى إيجاد مورد مالي يساعد الأسرة على القيام بأعبائها المعيشية من مأكّل وملبس ومسكن وما إلى ذلك من إنفاق وهي

في الأصل للأسر الفقيرة ضرورية وغير متوفرة. وفي المقابل، يلاحظ أن الإناث يتجهن إلى الزواج المبكر بدلاً من إكمال تعليمهن نتيجة السلوك الاجتماعي المتوارث في بعض المناطق والذي يحول دون إكمال تعليمهن حيث أشارت البيانات إلى أن ما نسبته 19.6% من الإناث لا يلتحقن بالمدرسة بسبب الزواج المبكر.

شكل 11.2: التوزيع النسبي للفقراء الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الأسباب الرئيسية لعدم الالتحاق بالمدرسة أو تركها والجنس، 2010



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

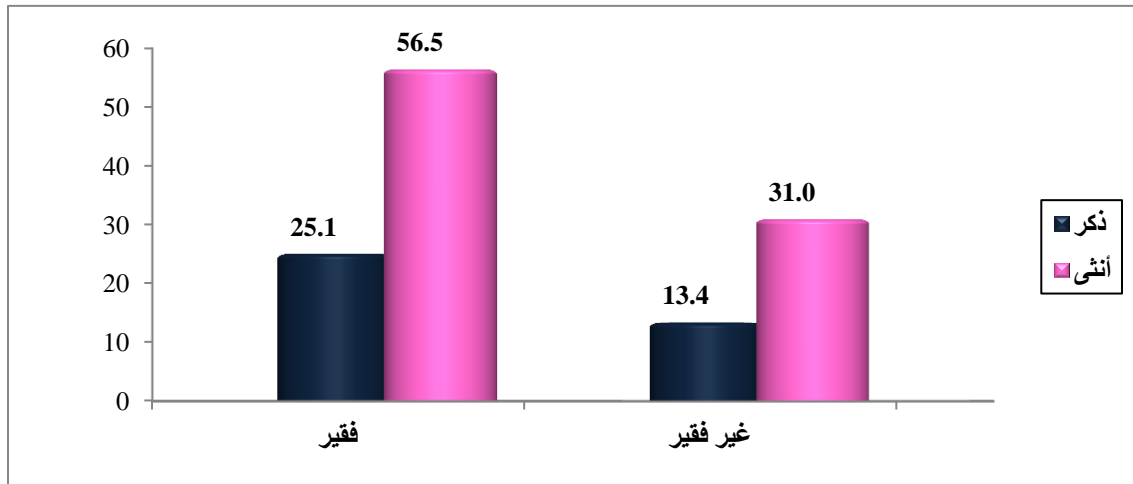
7.2 معدل البطالة والمشاركة الاقتصادية

ترتبط ظاهرة البطالة بالفقر ارتباطاً وثيقاً وواضحاً وتزداد بازدياد مستويات الفقر. وهناك من ينظر إلى مشكلة البطالة على أنها واحدة من أخطر المشاكل، إن لم تكن أخطارها على الإطلاق. ويمثل ارتفاع عدد العاطلين عن العمل هدراً في العنصر البشري مع ما ينجم عنه من خسائر اقتصادية ونتائج اجتماعية خطيرة، ولا سيما بين الشباب، إذ تعتبر البطالة البيئة الخصبة والمواتية لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف والانحراف المجتمعي، إضافة إلى أن

ارتفاع البطالة يعني انعدام إمكانية الحصول على الدخل، مع ما يترتب على ذلك من تأثيرها على المستوى المعيشي وازدياد عدد من يعيشون تحت خط الفقر.

وتشير معدلات البطالة في الأردن للسكان 15 سنة فأكثر من غير الفقراء في عام 2010 من دراسات الفقر أنها بلغت بين الإناث 31.0% وبين الذكور 13.4%. وترتفع معدلات البطالة بين الإناث الفقراء حيث بلغت 56.5% مقابل 25.1% للذكور الفقراء، ويعزى ارتفاع معدل البطالة إلى محدودية فرص العمل، حيث يميل الأفراد المتعطلون الذين لا يجدون عملاً في الوقت المناسب إلى التوقف عن البحث عن العمل لعدم توفر فرص عمل مناسبة لهم. وتبرز هذه الحالة بين الإناث بشكل رئيسي أكثر مما هي بين الذكور، فنسبة الإناث المحبطات أعلى من النسبة المشاهدة بين الذكور لعدم توازن المنافسة بينهما على فرص العمل المستحدثة إن وجدت (شكل 12.2).

شكل 12.2: معدل البطالة للفقراء وغير الفقراء الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الجنس، 2010



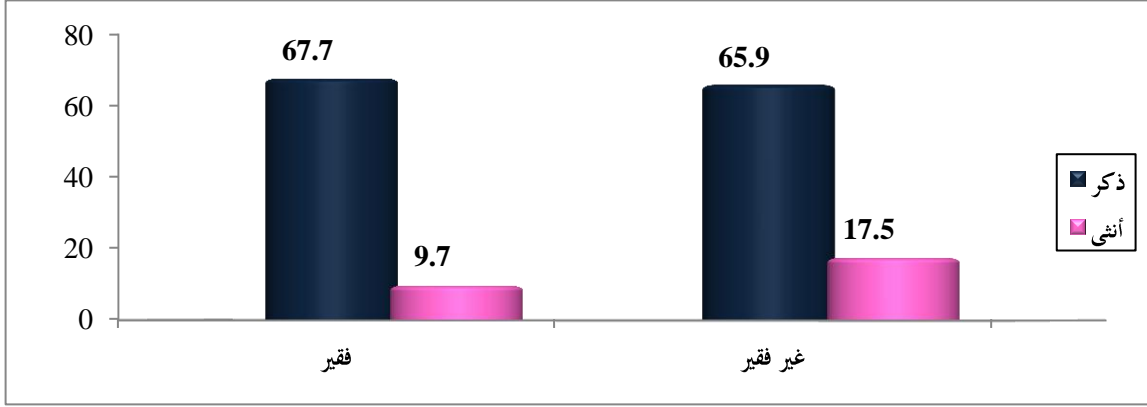
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وتشير النتائج إلى أن المرأة الفقيرة تعاني من انخفاض معدل مشاركتها الاقتصادية، فقد وصلت نسبة مشاركة الإناث اللاتي أعمارهن 15 سنة فأكثر 9.7% مقابل 67.7% للذكور من قوة العمل بين الفقراء وهذا مؤشر يدل على ضعف مشاركة المرأة في الاقتصاد الوطني. ويعود هذا

الضعف إلى عدة عوامل من أهمها: العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحد من مساهمة الإناث في الأنشطة الاقتصادية غير التقليدية وتدني المستوى التعليمي بين الإناث مقارنة بالذكور والزواج المبكر الذي يعيق المرأة من الدخول إلى سوق العمل ومحدودية حصول الإناث على فرص التأهيل والتدريب والتعليم، وكذلك محدودية المهن المتاحة أمام الإناث غالباً والتي لا تتطلب مهارات عالية وهي في الغالب مهن يكون مردودها متدن وغير ثابت. وفي المقابل، فقد بلغ معدل المشاركة الاقتصادية للذكور والإناث غير الفقراء 65.9% و 17.5% على التوالي (شكل 13.2).

شكل 13.2: معدل المشاركة الاقتصادية للفقراء وغير الفقراء الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الجنس،

2010



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

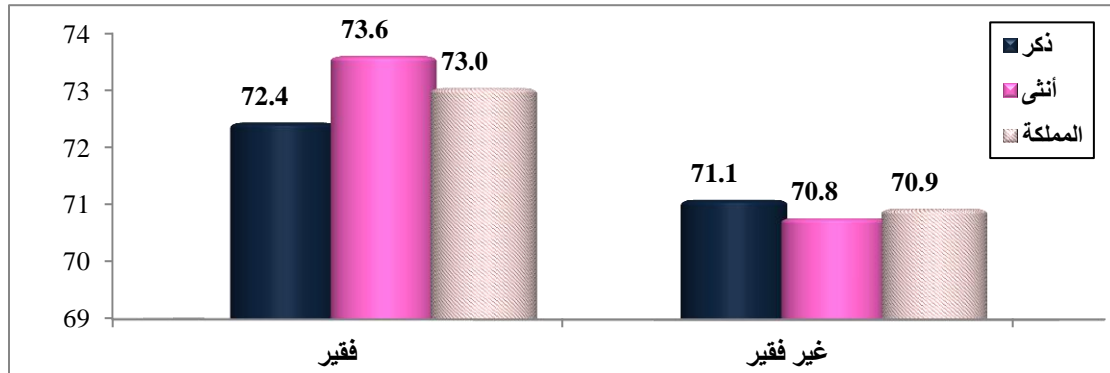
8.2 التأمين الصحي

تعد الصحة المجال الثاني من حيث الأهمية في الجانب الاجتماعي في التنمية البشرية، والتي تسهم في تطوير بناء قدرات الإنسان وخياراته في الحياة. وهناك علاقة بين افتقار الموارد البشرية للصحة والحرمان من الحصول على دخل مناسب، وهذا يعني احتمال وقوع الأفراد في دائرة الفقر، إذ أن تحسين صحة الفرد يسهم في تحسين معيشتهم، فالشخص الصحيح والخالي من الأمراض يكون قادراً على العمل بصورة أفضل. وهذا يعني أن القصور في الجوانب الصحية يؤثر على رأس المال البشري ويؤدي إلى الفقر. وتتصدر التنمية الصحية حالياً

الاهتمام والأولويات على المستويين الرسمي وغير الرسمي لما للصحة من أهمية ودور في حياة الإنسان.

ويعتبر الاهتمام بالقطاع الصحي من أولويات الخدمات التنموية في الأردن. وتصدر الإشارة إلى المبادرة الملكية في المجال الصحي بشأن تقديم الرعاية الصحية المجانية لمن لا يستطيع تحمل أعبائها، وقد تمت ترجمتها فعلياً من خلال شمول جميع الأطفال (ذكوراً وإناثاً) تحت السادسة من العمر ضمن التأمين الصحي الشامل المجاني وشمول كبار السن بالتأمين المجاني الاختياري مقابل مبالغ رمزية. ونالت الشريحة الفقيرة من المجتمع الجزء الأكبر. وأشارت النتائج إلى أن حوالي ثلاثة أرباع الإناث الفقراء مشمولات بالتأمين الصحي وتفوق هذه النسبة المتوسط العام الذي بلغ 73.0% مقابل 70.8% من إجمالي الإناث غير الفقراء مؤمنين في المملكة (شكل 14.2).

شكل 14.2: النسبة المتوية للفقراء وغير الفقراء المؤمنين صحياً، 2010



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

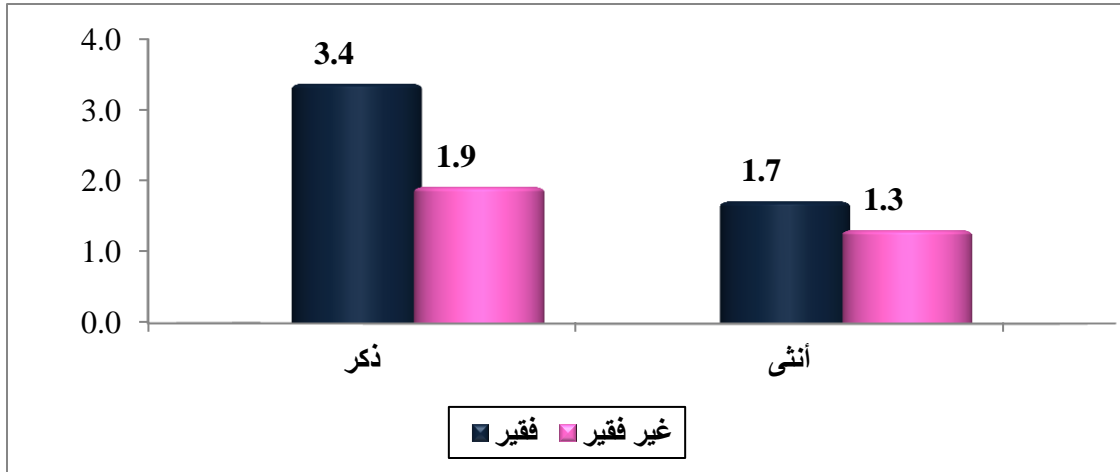
9.2 الإعاقة

الإعاقة والفقير هما من التحديات التنموية، فخلال العقود الأخيرة بات موضوع الفقر وتقليله يترأس الأجندات التنموية للدول النامية والفقيرة، أما بالنسبة للإعاقة فقد شهد العالم تطوراً في منهج التعاطي مع الإعاقة والأشخاص المعوقين وصولاً إلى المنهج الاجتماعي أو الحقوقي

والمرتکز على الشرعية الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالإعاقة والأشخاص المعوقين. والأشخاص المعوقون هم من أكثر الفئات تمهيشاً وحرماناً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً على مستوى العالم فهم يعانون عزلة اجتماعية وحرماناً. وأظهرت الدراسات وجود علاقة سببية بين الإعاقة والفقير، أي بمعنى أن وجود الإعاقة قد يؤدي إلى حدوث الفقر، وأن الفقر قد يكون سبباً لتدهور الحالة الصحية والذي قد ينتج عنه حدوثاً للإعاقة. والمعوقون هم أكثر عرضة من غيرهم للانزلاق إلى عتبة الفقر وربما دونها وقد ينتج عن ذلك تعميق لحالة الإعاقة وربما تفاقمها والأشخاص المعوقون هم من الفقراء.

وترتفع نسبة الإعاقة في الأردن بين الذكور الفقراء حيث بلغت 3.4% من إجمالي الذكور الفقراء مقابل 1.7% من الإناث الفقراء. ويلاحظ أن حوالي 98% من إجمالي الذكور غير الفقراء لا يعانون من إعاقة وهي متقاربة مع النسبة بين الإناث (شكل 15.2).

شكل 15.2: النسبة المئوية للفقراء وغير الفقراء الذين يعانون من إعاقة، 2010



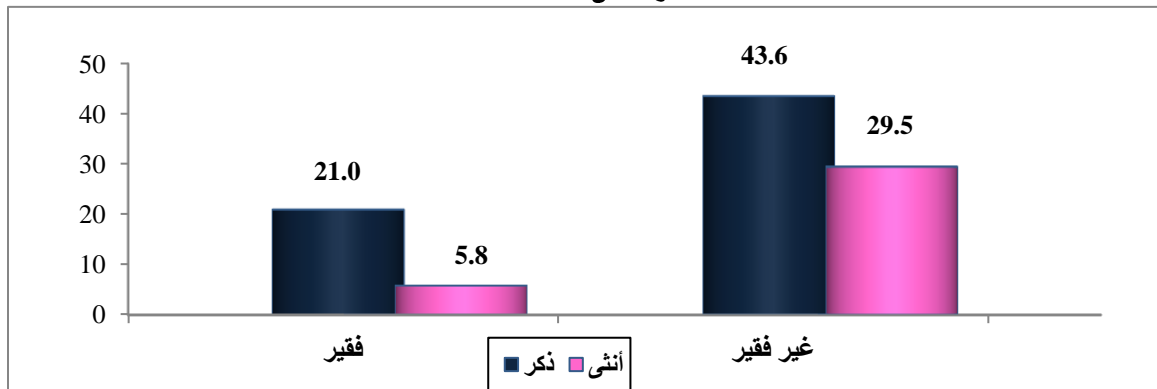
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

10.2 الإعانة من صندوق المعونة الوطنية

يعتبر صندوق المعونة الوطنية أداة من أدوات الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة للمواطنين على اختلاف شرائحهم وتصنيفاتهم في المجال الاجتماعي والاقتصادي، والشريحة التي

يستهدفها الصندوق هي الشريحة الأكثر احتياجاً، للحماية والرعاية لأفرادها من خلال تقديم المعونة النقدية المتكررة أو الطارئة لهم، والعمل على توفير فرص العمل للفرد أو الأسرة وذلك من خلال التأهيل المهني أو الجسماني. ويقوم الصندوق بالتوصية لوزارة الصحة بصرف بطاقات تأمين صحي لغير المقتدرين من المنتفعين من خدمات الصندوق وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في نظام التأمين الصحي المدني المعمول به، بالإضافة إلى توفير التدريب المهني للفئات المنتفعة من الصندوق لدى المؤسسات والجهات المختصة بذلك. وأشارت النتائج إلى ارتفاع نسبة أرباب الأسر الفقيرة من الذكور التي تتلقى إعانة من صندوق المعونة الوطنية لتغطية تكاليف المعيشية إذ بلغت 21.0%. ومن هنا يتضح أن صندوق المعونة الوطنية لا يستهدف شريحة الأسر الفقيرة وخاصة الإناث منها وأن الجزء الأكبر من المعونات يخصص للآسر غير الفقيرة، في حين كانت حصة الآسر التي ترأسها أنثى 5.8% من صندوق المعونة الوطنية. وبمقارنة هذه الفئة مع أرباب الآسر غير الفقيرة يلاحظ أن 43.6% من أرباب الآسر الذكور يتلقون إعانة من صندوق المعونة الوطنية مقابل 29.5% من الإناث (شكل 16.2).

شكل 16.2: التوزيع النسبي لأرباب الأسر الفقراء وغير الفقراء حسب الإعانة من صندوق المعونة الوطنية والجنس، 2010

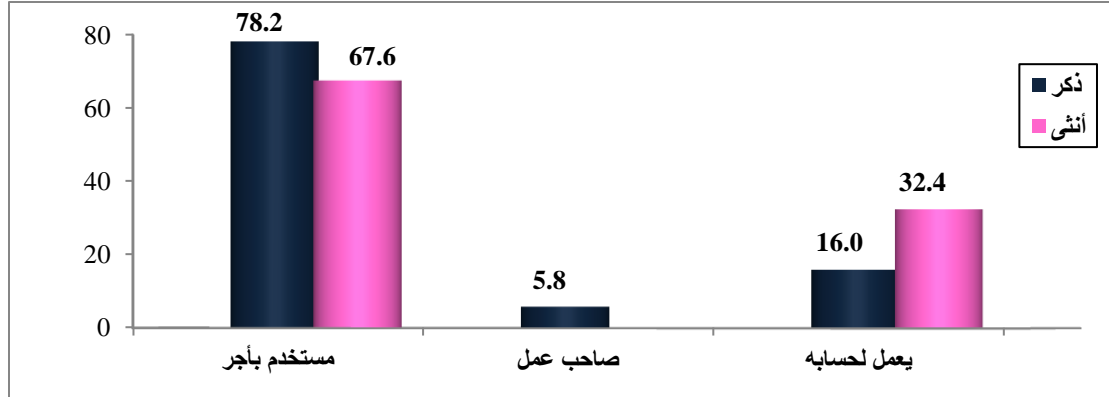


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

11.2 الحالة العملية لأرباب الأسر الفقيرة

يشير الشكل (17.2) إلى الحالة العملية لأرباب الأسر الفقيرة حسب الجنس، وبالنظر إلى مشاركة المرأة في العمل في القطاعات الإنتاجية المختلفة، يتضح أن العمل كمستخدم بأجر يعد المجال الرئيسي والأكبر أمام أرباب الأسر الفقيرة من الذكور والإناث حيث بلغت نسبتهم 78.2% و67.6% على التوالي، وحوالي ثلث أرباب الأسر الفقيرة من الإناث يعملن لحسابهن الخاص. وتعمل ربوات الأسر من الإناث العاملات لحسابهن الخاص في أعمال بسيطة كتربية الدواجن وصناعة المواد الغذائية المعدة للبيع وصناعة بعض الملابس وهي الأعمال التي لا تتطلب رأسمالاً تكنولوجياً وحيث أن هذا النوع من النشاط الاقتصادي لا يعتبر المساهم الرئيسي في النمو الاقتصادي إلا أنه يساعد بشكل كبير في تحسين مستوى معيشة الفقراء وأهميته في خلق فرص عمل جديدة وتوليد دخل يسد الاحتياجات الأساسية ويجنب العاملين فيه من زيادة فقرهم.

شكل 17.2: التوزيع النسبي لأرباب الأسر الفقراء حسب الحالة العملية والجنس، 2010

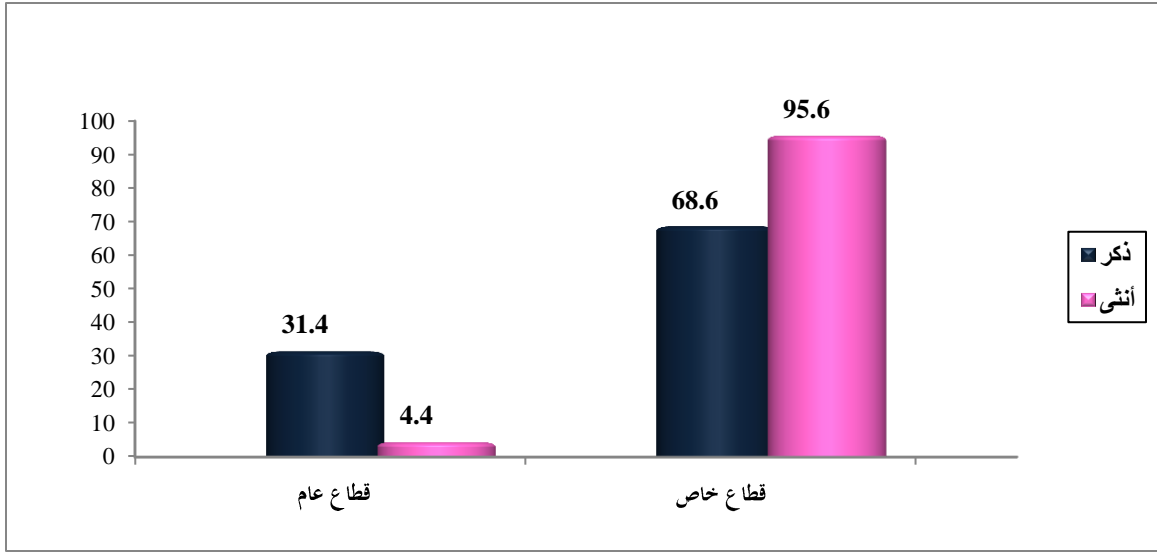


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

12.2 قطاع العمل لأرباب الأسر الفقيرة

استحوذ العمل في القطاع الخاص المرتبة الأولى لأرباب الأسر الفقيرة من الذكور والإناث، حيث بلغت النسبة (68.6% و95.6%) على التوالي، في حين بلغت نسبة أرباب الأسر الفقيرة من الإناث في القطاع العام 4.4% من إجمالي أرباب الأسر الإناث الفقيرات (شكل 18.2).

شكل 18.2: التوزيع النسبي لأرباب الأسر الفقراء حسب قطاع العمل والجنس، 2010



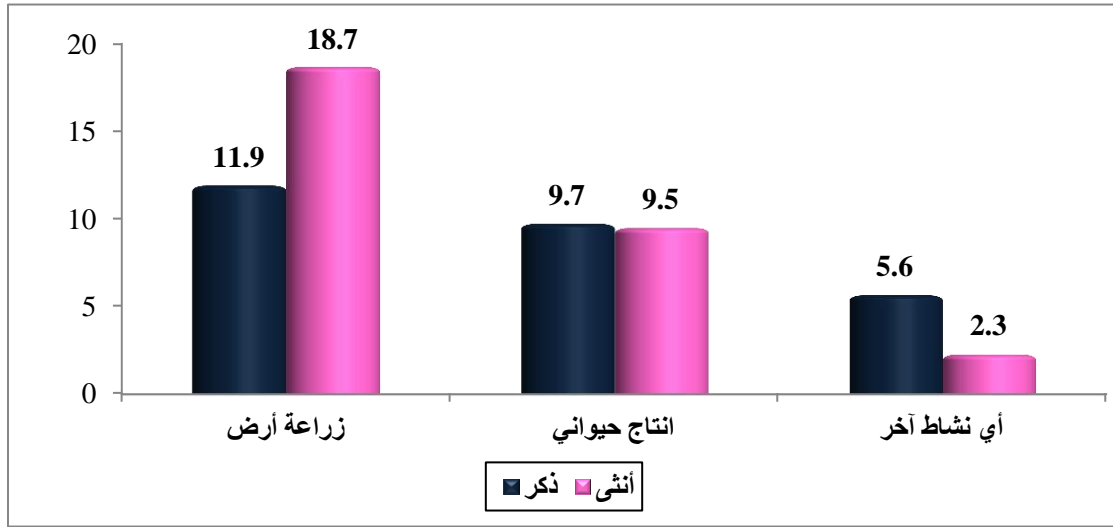
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

13.2 الأنشطة الإنتاجية الرئيسية لأرباب الأسر الفقيرة

وتشير البيانات إلى أن الأعمال الزراعية قد شكلت النشاط الاقتصادي الرئيسي لعمل أرباب الأسر الفقيرة كما يُلاحظ أن زراعة الأرض والإنتاج الحيواني هما النشاطان الرئيسيان اللذان تمارسها الأسر الفقيرة، ويعود ذلك إلى قلة رأس المال اللازم لهذين النشاطين وتوفر الأيدي العاملة لدى الأسرة للمشاركة في العمل الإنتاجي. وأشارت البيانات إلى أن نسبة الإناث اللاتي يرأسن الأسرة ويعملن في الزراعة والإنتاج الحيواني أعلى بكثير من نسبة الذكور، على العكس من بقية الأنشطة الأخرى⁴ حيث أن نسبة الذكور هي الأعلى وهذا يفسر صعوبة وصول الأنثى وتنقلها إلى أماكن العمل البعيدة. وقد أولت الحكومة الأردنية في الفترة الأخيرة اهتماماً كبيراً بتمويل المشاريع الصغيرة والميكروية والمتوسطة بحيث تخدم فئة السكان الفقراء والطبقة الوسطى أملاً في الحد من ظاهري الفقر والبطالة. وهذا ما ظهر في حسابات الفقر وقياس الأثر الذي ساهمت فيه المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في خفض نسبة الفقر في عام 2010 من 18.6% إلى 14.4% وهذا ما يبرز الدور الفعال لهذه المشاريع في تحسين مستوى إنفاق ومعيشة الأسر التي تمارس أنشطة منتجة للأسرة وخاصة للاستهلاك الذاتي (شكل 19.2).

⁴ أي نشاط آخر يشمل جمع الخرداوات وبيعها وبيع القهوة والشاي على العربايات وشراء الحليب لعمل جبنه ولبنه وبيعها.....إلخ

شكل 19.2: النسبة المتوقعة لأرباب الأسر الفقيرة حسب الأنشطة الإنتاجية الرئيسية والجنس، 2010

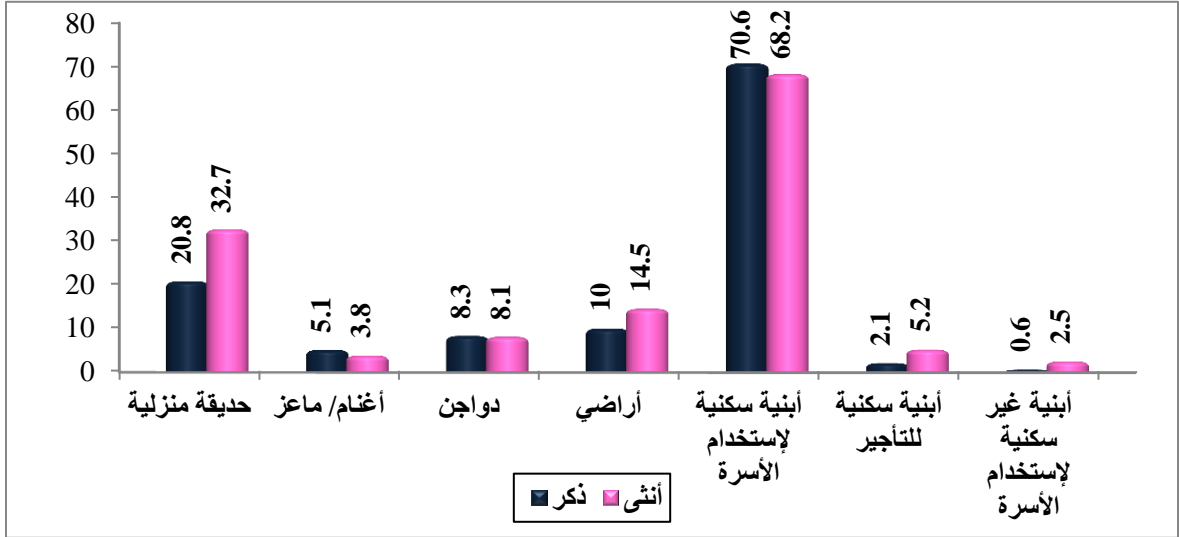


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

14.2 ملكية الأصول لأرباب الأسر الفقيرة

إن ثروة الأسرة تتكون عبر الزمن ويمكن الاستدلال عليها من معرفة حجم الأصول والأملاك التي بحوزة الأسرة. ويشير الشكل أدناه إلى أن الأصول التي تمتلكها الأسر الفقيرة وحسب البنود الواردة أدناه مقارنة بالأسر التي يرأسها ذكر مع الأسر التي ترأسها أنثى يلاحظ أن حوالي 70% من الذكور والإناث هم مالكون لأبنية سكنية لاستخدام الأسرة وهي في الغالب المسكن الذي تسكن فيه الأسر الفقيرة. في حين أن 2.1% من أرباب الأسر الذكور يمتلكون أبنية سكنية للتأجير مقابل 5.2% من أرباب الأسر الإناث. ويفسر انخفاض امتلاك أرباب الأسر الذكور للأبنية غير السكنية عن الإناث بأن التوجه لدى أرباب الأسر الذكور في التصرف في أملاكهم غير السكنية من بيع ورهن وغيرها مقابل سد حاجات الأسرة وأن الإناث في الغالب يقمن بالوصاية على مثل تلك الأملاك، حيث بلغت نسبة أرباب الأسر الذكور المالكين لأبنية غير سكنية 0.6% مقابل 2.5% من أرباب الأسر الإناث (شكل 20.2).

شكل 20.2: النسبة المئوية لأرباب الأسر الفقيرة حسب ملكية الأصول والجنس، 2010

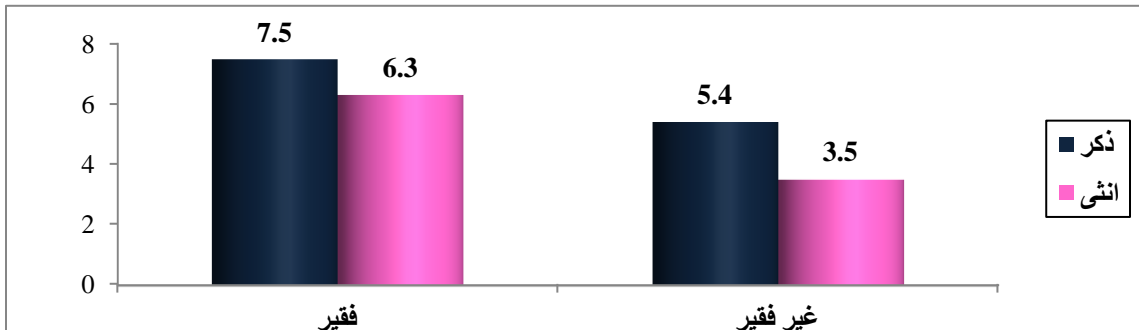


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

15.2 متوسط حجم الأسرة لأرباب الأسر الفقيرة

تلعب العوامل الديمغرافية (الخصوبة - الوفاة - الزواج المبكر) دوراً هاماً في تحديد حجم الأسرة وتركيبتها من حيث النوع والعمر، حيث أن ارتفاع مستوى الخصوبة وانخفاض معدلات الوفيات يؤديان إلى ارتفاع عدد أفراد الأسرة كما أن الزواج المبكر يساهم في ارتفاع عدد الأسر، ويُلاحظ ارتفاع متوسط حجم الأسر الفقيرة التي يرأسها الذكور والإناث حيث بلغ (7.5% و6.3% على التوالي). وانخفاضه عند الأسر غير الفقيرة حيث بلغ (5.4% و3.5%) على التوالي (شكل 21.2).

شكل 21.2: متوسط حجم الأسرة حسب جنس رب الأسرة، 2010



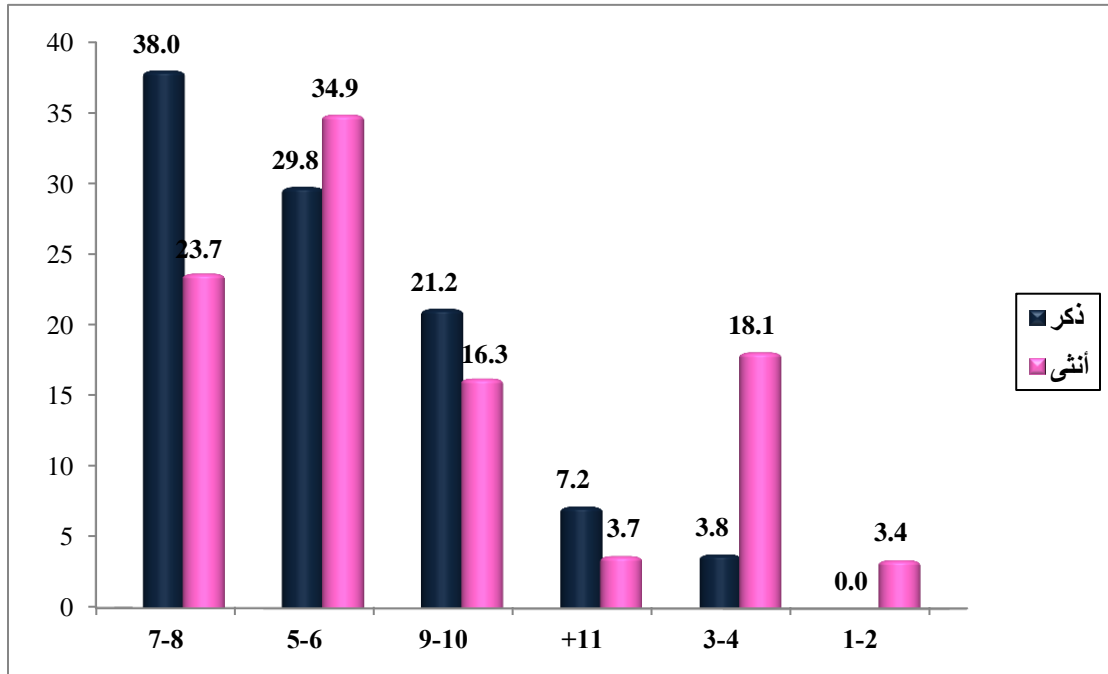
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

16.2 فئات حجم الأسرة لأرباب الأسر الفقيرة حسب الجنس

ويلاحظ من الشكل (22.2) أن أرباب الأسر الفقيرة من الإناث والتي تضم من 5-6 أفراد هي التي تستأثر بالنسبة الأكبر (34.9%)، في حين شكل أرباب الأسر الفقيرة من الذكور والتي تضم 7-8 أفراد النسبة الأكبر، حيث بلغت 38%.

ويتضح من البيانات أن الأسر الكبيرة تحظى بالنصيب الأكبر مما يستدعي المتابعة والاهتمام لما لها من آثار ونتائج سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الناحية الاجتماعية. حيث أن زيادة عدد أفراد الأسرة يؤدي إلى معاناة من سوء التغذية وخاصة الأطفال وتضاؤل فرص بقائهم على قيد الحياة وبالأخص إذا كانت الأسرة من الأسر الفقيرة، إذ أن تكوين الأسرة يلعب دوراً مهماً فكلما زاد عدد الأطفال في الأسرة الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، وعدد الكبار 65 سنة فأكثر كان لذلك الأثر السلبي على استهلاكها وزيادة قيمة الخدمات العلاجية.

شكل 22.2: التوزيع النسبي للأسر الفقيرة حسب فئات حجم الأسرة والجنس، 2010

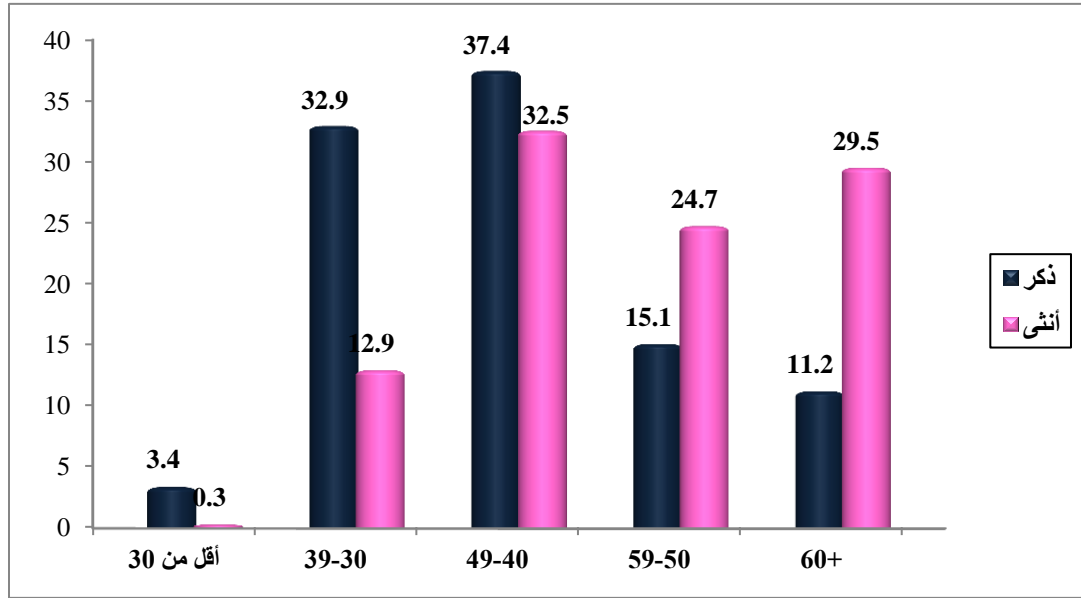


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

17.2 الفئة العمرية لأرباب الأسر الفقيرة

ويتضح من الشكل (23.2) أن أكثر من ثلث أرباب الأسر الفقيرة من الذكور وحوالي 33% من أرباب الأسر الإناث حوالي في الفئة العمرية (40-49) سنة، وتشير النتائج أيضاً إلى أن 29.5% من أرباب الأسر الفقيرة من الإناث تراوحت أعمارهم 60 سنة فأكثر مما يشير إلى ارتفاع توقعات الحياة للإناث مقارنة بالذكور (شكل 23.2).

شكل 23.2: التوزيع النسبي لأرباب الأسر الفقيرة حسب الفئة العمرية والجنس، 2010

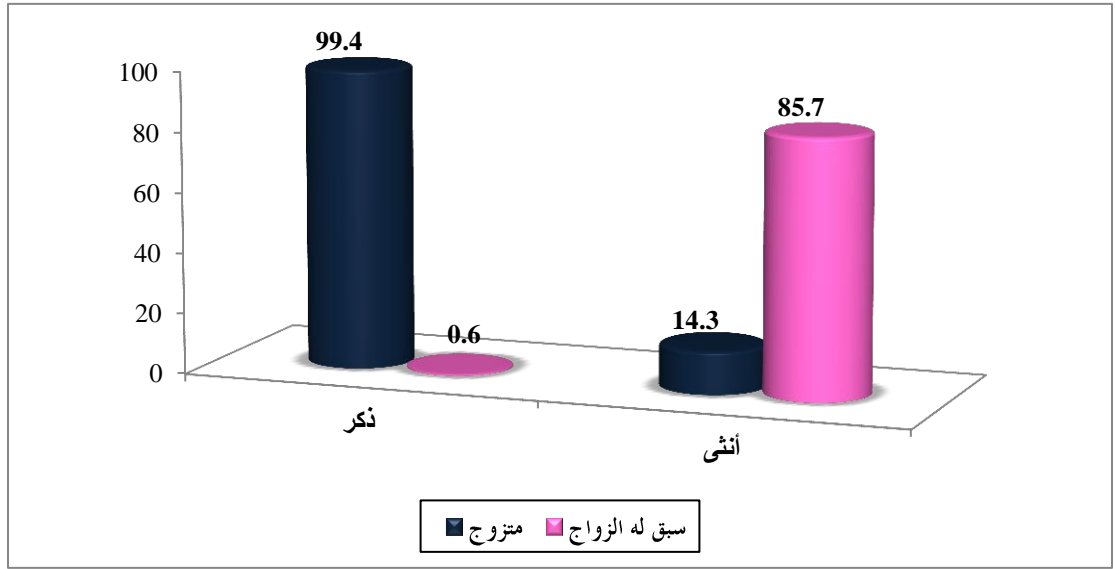


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

18.2 الحالة الزوجية لأرباب الأسر الفقيرة

وبلغت نسبة أرباب الأسر الفقيرة من الإناث المطلقات والأرامل حوالي 86%. وفي المقابل بلغت نسبة أرباب الأسر الفقيرة من الإناث المتزوجات 14.3%. في حين يلاحظ ارتفاع نسبة أرباب الأسر الفقيرة من الذكور المتزوجين حيث بلغت 99.4% (شكل 24.2).

شكل 24.2: التوزيع النسبي لأرباب الأسر الفقيرة حسب الحالة الزوجية والجنس، 2010



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

الفصل الثالث: العمل

1.3 مقدمة

خلال السنوات الأخيرة حظيت مساهمة النساء في سوق العمل باهتمام خاص. فعلى المستوى الدولي وفي إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يسعى الهدف الثالث إلى النهوض بالمساواة وتمكين النساء. ومن ضمن ما يقاس به هذا الهدف هو "نسبة النساء العاملات بأجر في القطاع غير الزراعي".

وقد شددت العديد من الدراسات الحديثة التي أنجزت على المستوى الدولي على المكانة المتميزة التي تحظى بها المساهمة الاقتصادية للنساء في تنفيذ باقي الأهداف الإنمائية للألفية، ذلك أنها تساهم في تقليص مستوى الفقر وسوء التغذية وزيادة مشاركة النساء في اتخاذ القرار وتسهيل حصولهن في المجال الذي تكون فيه حركة النساء مقيدة بالضوابط الثقافية، على الخدمات الصحية والتربوية. وللمشاركة الاقتصادية للنساء أيضا آثار خاصة ترتبط بشكل غير مباشر بالأهداف الإنمائية للألفية: فهي تساعد على تقليص معدلات الخصوبة، والعنف ضدهن، وتشغيل الأطفال وتعزز قدرتهن على التفاوض داخل الأسرة والمجتمع.

وفي الأردن، يعتبر موضوع عمل النساء من بين المواضيع التي يثار حولها الكثير من النقاش. فعمل النساء يعد عاملا مهما في اتجاه تحقيق قدر كبير من المساواة في توزيع الإيرادات، والقرارات والأدوار داخل الأسرة والمجتمع بصفة عامة.

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على المؤشرات الحالية لمشاركة النساء في سوق العمل الأردني، وإبراز السمات الأساسية للقوى العاملة النسوية من أجل رصد وتحليل واقع مشاركة المرأة في عملية الإنتاج وأدائها في سوق العمل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بعمل المرأة في الأردن، من خلال مراجعة الوضع الراهن لمشاركة المرأة الاردنية في سوق العمل والتركيز على دراسة ظاهرة تدني مشاركة النساء في قوة العمل ودراسة خصائص النساء خارج القوى العاملة والعوامل الطارئة للنساء من سوق العمل.

2.3 المشاركة الاقتصادية

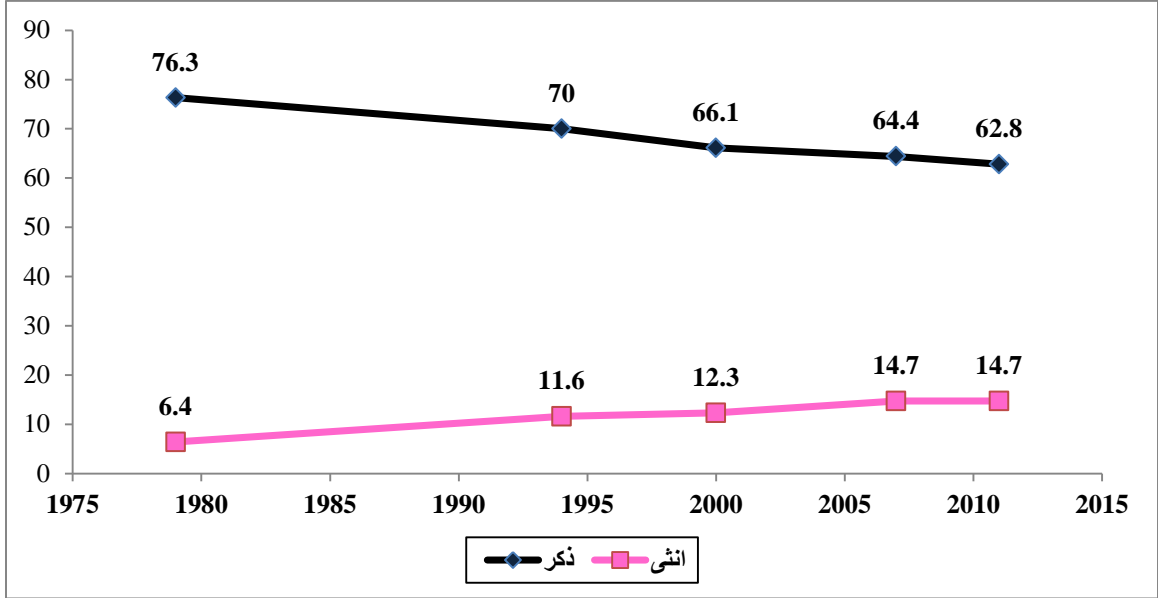
تعتبر المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية من أهم القضايا التي احتلت مكانة هامة على قائمة الأولويات للحكومة الأردنية ومختلف الفاعلين (منظمات حكومة، المنظمات غير الحكومية، المراكز البحثية والجهات المانحة). وعلى الرغم من كافة الجهود التنموية للتوسع في القاعدة التعليمية وزيادة الرعاية الصحية وكذلك الإصلاحات المؤسسية من قوانين وتشريعات التي بذلت في الأردن في العقود الأخيرة إلا أن مشاركة النساء في سوق العمل لا تزال دون الطموح.

إن المتتبع لمشاركة المرأة في سوق العمل الأردني يلاحظ تحسناً طفيفاً في مشاركة المرأة في سوق العمل خلال العقود الماضية إلا أن هذا التحسن بطيء مما يعني استمرار الفجوة في المشاركة في القوى العاملة حيث لم تتعدى مشاركتها 15% حتى عام 2011 (شكل 1.3).

إن تدني مشاركة المرأة في قوة العمل مرتبط بعدد من الأسباب الاقتصادية منها ضعف مقدرة سوق العمل الأردني على استيعاب العرض من القوى العاملة النسوية، وعوامل الطرد للمرأة خصوصاً تدني الأجور وانخراط النساء في العمالة المهمشة، وأسباب اجتماعية وأسباب ثقافية.

إن عدم مشاركة المرأة في عملية الإنتاج له أبعاداً اقتصادية وأبعاداً اجتماعية أخرى ترتبط بالإنفاق على تعليم وصحة المرأة، وعلاقة ذلك باستقلال قرارها الاقتصادي والاجتماعي ومشاركتها في اتخاذ القرار داخل الأسرة وما يترتب عليه من تبعات تتعلق بتنشئة الأطفال والعناية بصحتهم وتعليمهم. وقد أشارت الأبحاث والدراسات بأن هناك ارتباطاً إيجابياً بين الوضع الاقتصادي للمرأة ومستوى تعليمها، كما أشارت دراسات أخرى إلى أن هناك علاقة بين تعليم الأم وواقع الطفل في المجتمع.

شكل 1.3: معدل النشاط الاقتصادي المنقح للسكان الأردنيين 15 سنة فأكثر حسب الجنس لسنوات مختارة



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة

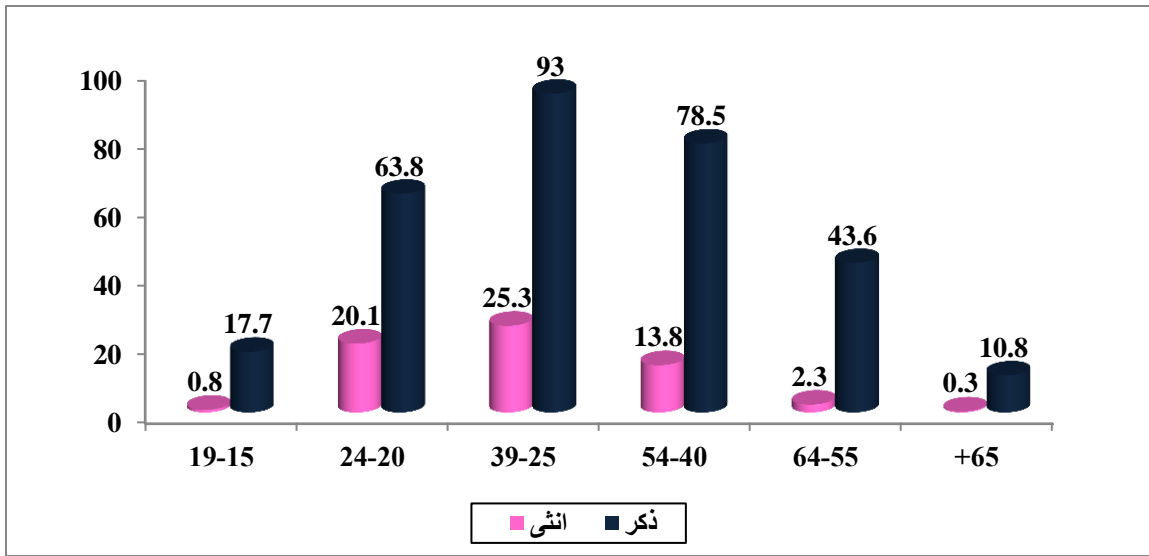
وبمقارنة معدل مشاركة الإناث مع معدل مشاركة الذكور حسب الفئة العمرية، يشير الشكل (2.3) إلى أن معدل المشاركة الاقتصادية للإناث يبدأ في الارتفاع في الفئة العمرية 15-19 إلى أن يصل إلى ذروته في الفئة العمرية 25-39 ثم يبدأ بعد ذلك بالانخفاض التدريجي ليصل إلى أدنى قيمة له في الفئة العمرية 65 فأكثر. ويلاحظ أن معدل المشاركة الاقتصادية للذكور قد أظهر نمطاً مشابهاً لنمط المشاركة الاقتصادية للإناث حيث يبدأ في الارتفاع التدريجي في الفئة العمرية 15-19 ويواصل ارتفاعه ليصل إلى الذروة في الفئة العمرية 25-39 ثم يبدأ بعد ذلك بالانخفاض التدريجي ليصل إلى أدنى قيمة له في الفئة العمرية 65 فأكثر.

تجدر الإشارة إلى أن الأرقام في الشكل (2.3) أشارت إلى أن النساء سجلن في الأعمار المتقدمة أدنى معدل مشاركة لهن في سوق العمل حيث بلغ معدل المشاركة الاقتصادية في الفئة العمرية 40-54 سنة 13.8% في عام 2011 واستمر بالانخفاض حتى وصل إلى 2.3% في الفئة العمرية 55-64 سنة. وهذه النظرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأن النساء في هذه الأعمار يعتبرن من وجهة نظر المجتمع غير مسؤولات عن

تحمل أعباء الإعاقة، وعلاوة على ذلك يعيد المجتمع لها الأدوار الإنجابية ولكن هذه المرة على مستوى الاحفاد.

إن ما سبق يدل على أن وضع المرأة في سوق العمل هو وضع غير ثابت وأن المرأة تواجه مقاومة لبقائها في السوق، حيث يبدو أن هناك عوامل طرد مستمرة تدفع بها إلى خارج سوق العمل. كما لوحظ أيضاً أن عزوف النساء عن الانخراط في سوق العمل لا يشكل مشكلة اختيارية، بل نتيجة مرتبطة بظروف سوق العمل والعوامل الطارئة فيه للمشاركة النسوية.

شكل 2.3: معدل النشاط الاقتصادي للسكان الأردنيين 15 سنة فأكثر حسب الفئات العمرية والجنس، 2011



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة، 2011

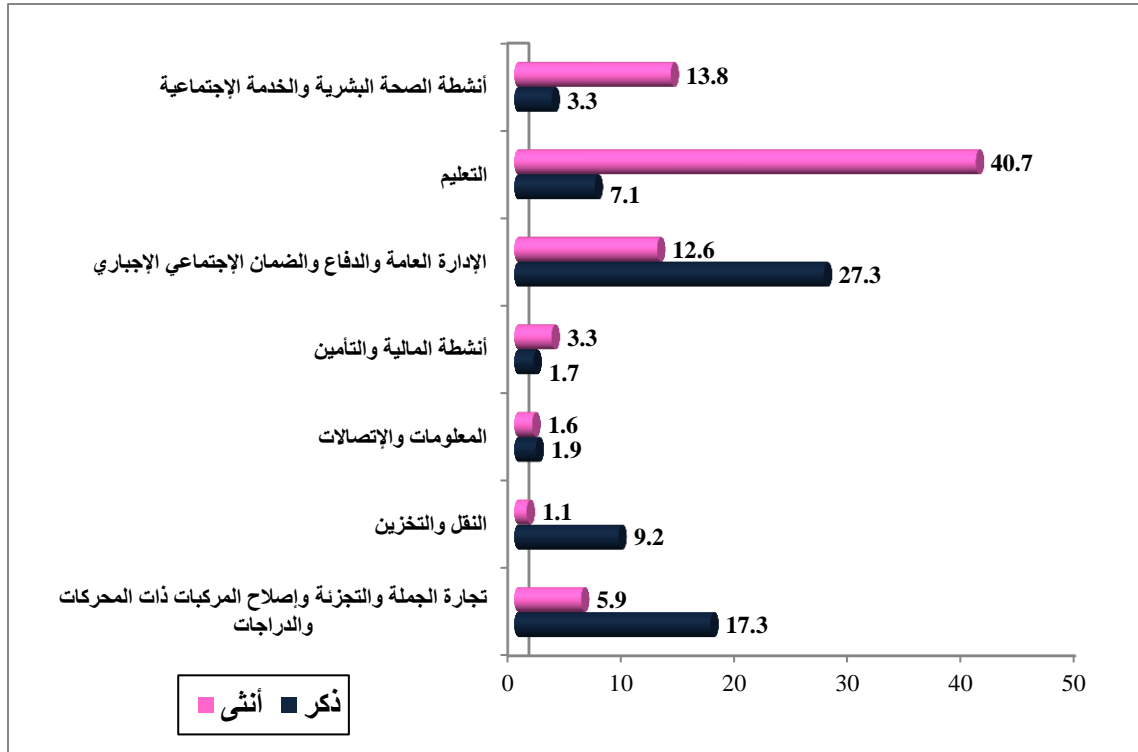
3.3 التركيب الهيكلي للنشاط الاقتصادي

يظهر التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة 2011، أن المشتغلات يملن للعمل في عدد محدود من الأنشطة الاقتصادية، حيث تتركز نسبة عالية منهن في التعليم والصحة والعمل الاجتماعي مما يعني بأن هناك نسبة عالية من النساء يعملن في القطاعات الخدمية الأمر الذي يقلل من دور المرأة في القطاعات الإنتاجية. وتشير الأرقام في الشكل 3 إلى أن أكثر من نصف النساء العاملات يتركزن في نشاطي التعليم والصحة والعمل الاجتماعي وأن نشاط التعليم حظي بالنسبة الأكبر من

المشتغلات حيث اجتذب حوالي 40.7% منهن، في حين اجتذب نشاط الصحة والعمل الاجتماعي حوالي 13.8% من مجموع النساء المشتغلات. وقد أدى توجه النساء للعمل في هذين القطاعين إلى تضخم حجم العمالة الأثوية فيهما وارتفاع عددها عن عدد الرجال. ولا شك أن العوامل الجاذبة في هذين القطاعين تتمثل في أنهما من القطاعات التي تشرف الحكومة على جزء كبير منهما، مما يجعل العمل فيهما يتميز بالاستقرار الوظيفي وما يتصل به من ميزات للموظف خاصة الإجازات والعوائد التقاعدية بمختلف مسمياتها، بالإضافة إلى النظرة الاجتماعية نحو عمل المرأة عموماً التي تجذب عملها في مثل هذه المجالات.

وفي المقابل، احتلت الأنشطة الاقتصادية المتمثلة بالإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري، وتجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية، أعلى النسب للذكور المشتغلين وبنسب بلغت (27.3%، 17.3%) على التوالي (شكل 3.3).

شكل 3.3: التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الأنشطة الاقتصادية والجنس، 2011



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2011

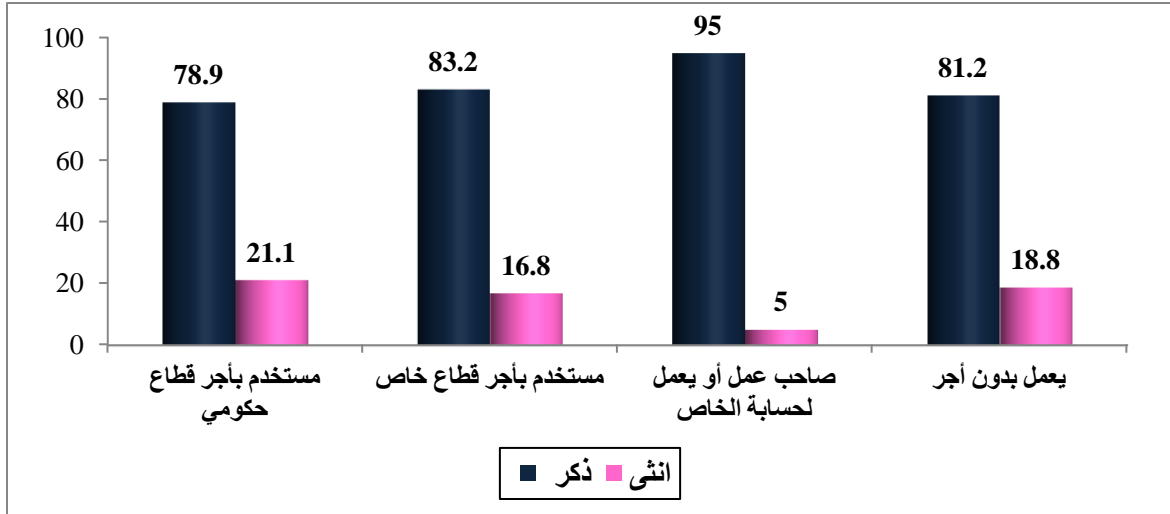
4.3 الحالة العملية

تعكس الحالة العملية الوضع الذي يكون عليه الفرد في المؤسسة التي يعمل فيها، فقد يكون الفرد مشتغلاً بأجر أو صاحب عمل أو يعمل لحسابه الخاص... وتعتبر الحالة العملية مؤشراً على الحالة الوظيفية في سوق العمل، حيث تعكس مدى التمكين الاقتصادي للفرد سواء كان ذكراً أم أنثى. ويصنف العاملون وفقاً للحالة العملية في أربع فئات، الفئة الأولى أصحاب (أرباب) العمل وهم الأفراد العاملون في منشآت يملكونها أو يملكون جزءاً منها ويستخدمون آخريين بأجر. أما الفئة الثانية، فهم العاملون في مصالحهم الخاصة (يعملون لحسابهم) وهم الأفراد العاملون في منشآت يملكونها أو يملكون جزءاً منها ولا يستخدمون آخريين بأجر، والفئة الثالثة هم المستخدمون بأجر وهم الأفراد الذين يعملون لصالح أفراد آخريين أو منشآت مقابل أجر محدد سواء كان هذا الأجر عينياً أو مادياً تدفع على شكل راتب شهري أو أسبوعي أو بالمياومة أو على القطعة أو نصيب من الأرباح أو سمسة أو غير ذلك من أشكال دفع الأجر. والفئة الرابعة أعضاء الأسرة العاملون بدون أجر وهم الأفراد الذين يعملون في مشاريع أو مصالح أو مزارع لأسرهم ولا يحصلون نظير ذلك على أي أجر أو مردود عيني.

وتظهر البيانات أن الإناث المشتغلات بأجر في القطاع الحكومي شكلن خمس المشتغلات في هذا القطاع وبنسبة بلغت 21.1% في عام 2011، في حين تنخفض نسبة الإناث المشتغلات في القطاع الخاص إلى حوالي 17% من مجموع المشتغلات في القطاع الخاص (شكل 4.3).

كما تظهر البيانات بأن حوالي 19% من المشتغلات بدون أجر هن إناث، وهذا يعني عدم إمكانية التصرف بعائد العمل مباشرة مما يقلل من فرص الاستقلال الاقتصادي للمرأة والإنفاق على تعليمها وصحتها. ومن ناحية أخرى، فإن العمل في مشاريع أو مزارع أسرية غالباً ما يكون على درجة متدنية من التنظيم ودرجة عالية من الموسمية ولا يساهم بشكل حقيقي في رفع كفاءة العاملين وتدريبهم.

شكل 4.3: التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الحالة العملية وقطاع العمل والجنس، 2011



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2011

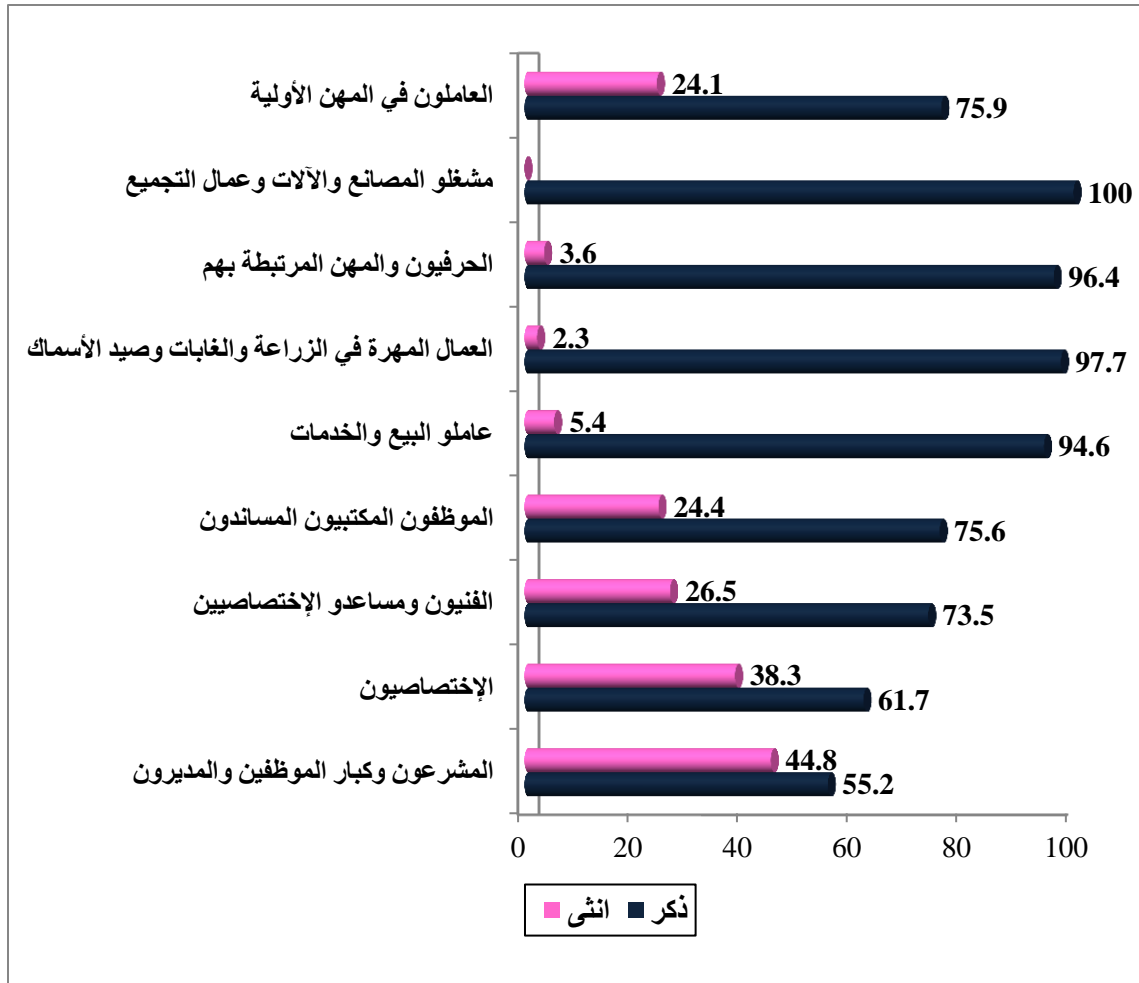
ومن جهة أخرى، أظهرت البيانات أن نسبة الإناث المشتغلات صاحبات الأعمال أو اللاتي يعملن لحسابهن الخاص لم تتجاوز 5%. وبالرغم من أن العمل للحساب الخاص على الأرجح يلائم المرأة أكثر من الرجل لأنه يسمح لها بالتوفيق بين العمل والمسؤوليات العائلية. ويفوق عدد الرجال الذين يعملون لحسابهم الخاص يفوق عدد النساء، ويعود ذلك إلى وجود عوائق أمام وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية التي يمكن للرجل الوصول إليها الأمر الذي يفسر تركيز عمل المرأة في الأردن في القطاع الحكومي.

5.3 التركيب المهني

أما التركيب المهني للنساء العاملات فيشير إلى اختلاف في التركيب المهني بين المشتغلين والمشتغلات في الأردن اختلافا ملحوظا، حيث أن نسبة كبيرة من النساء المشتغلات يعملن في مهن تشريعية أو قيادية (55.2% للذكور و44.8% للإناث) تلاها مهنة الاختصاصيين حيث بلغت نسبة المشتغلات في هذه المهن 38.3% من مجموع المشتغلين في هذه المهن والتي تشمل على المهن التعليمية والصحية والخدمية المتصلة بالعمل المجتمعي. في حين احتلت المشتغلات في مهن الفنيين ومساعدتي الاختصاصيين المرتبة الثالثة حيث شكلت الإناث أكثر من ربع المشتغلين في هذه المهن (شكل 5.3).

وفي المقابل، هيمن المشتغلون الذكور على المهن الفنية التشغيلية والتي تشمل على مهن مشغلو المصانع والآلات وعمال التجميع ومهن العمال المهرة في الزراعة ومهن الحرفيون ومهن عاملو البيع والخدمات. وبشكل عام، يمكن القول أن التركيب المهني للمشتغلين في عام 2011 سواء الذكور أو الإناث يعكس بعض المهن سواء التي يعمل فيها الذكور أو الإناث مما يشير إلى محدودية الأنشطة الاقتصادية من جهة، وعدم تشعب العمليات الإنتاجية من جهة أخرى. كما أن البيانات لا زالت تشير إلى العلاقة غير المتوازنة لمهن النساء ومهن الرجال وتمركز النساء في المهن الإدارية المكتبية وابتعادهن عن المهن التشغيلية.

شكل 5.3: التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين من أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب المهنة الرئيسية والجنس، 2011

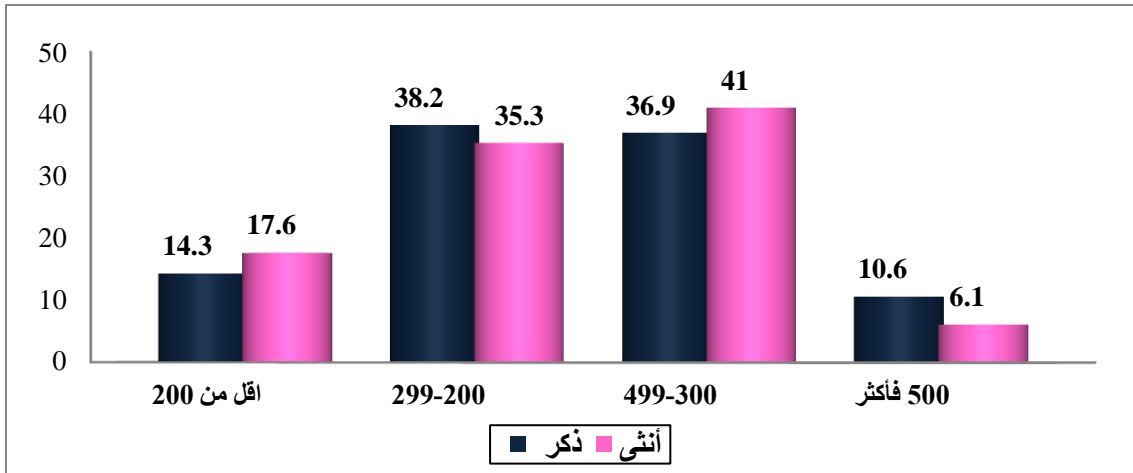


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2011

6.3 فئات الدخل

أظهرت الدراسات العديدة وجود تباينات في فئات الدخل من العمل بين المشتغلين والمشتغلات، حيث تشير نتائج مسح العمالة والبطالة 2011 في الشكل (6.3) إلى أن 17.6% من النساء المشتغلات يحصلن على دخل من عملهن يقل عن مئتي دينار أردني، في حين لم تتجاوز نسبة المشتغلين الذكور الذين يحصلون على نفس الدخل 14.3%. كما لوحظ من البيانات أن نسبة المشتغلين الذكور الحاصلين على دخل من عملهم يتجاوز الـ 500 دينار أردني أعلى من نسبة المشتغلات الإناث الحاصلات على نفس الدخل، حيث بلغت نسبتهم 10.6% في المقابل لم تتعدى هذه النسبة عند المشتغلات من الإناث الـ 6.1%. وتتعدد الأسباب التي تقف خلف هذه التباينات، من أهمها التباين في المهنة والنشاط الاقتصادي والتحصيل العلمي والمهارة العملية وعدد سنوات الخبرة.

شكل 6.3: التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين من أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب فئات الدخل الشهري (بالدينار) والجنس، 2011



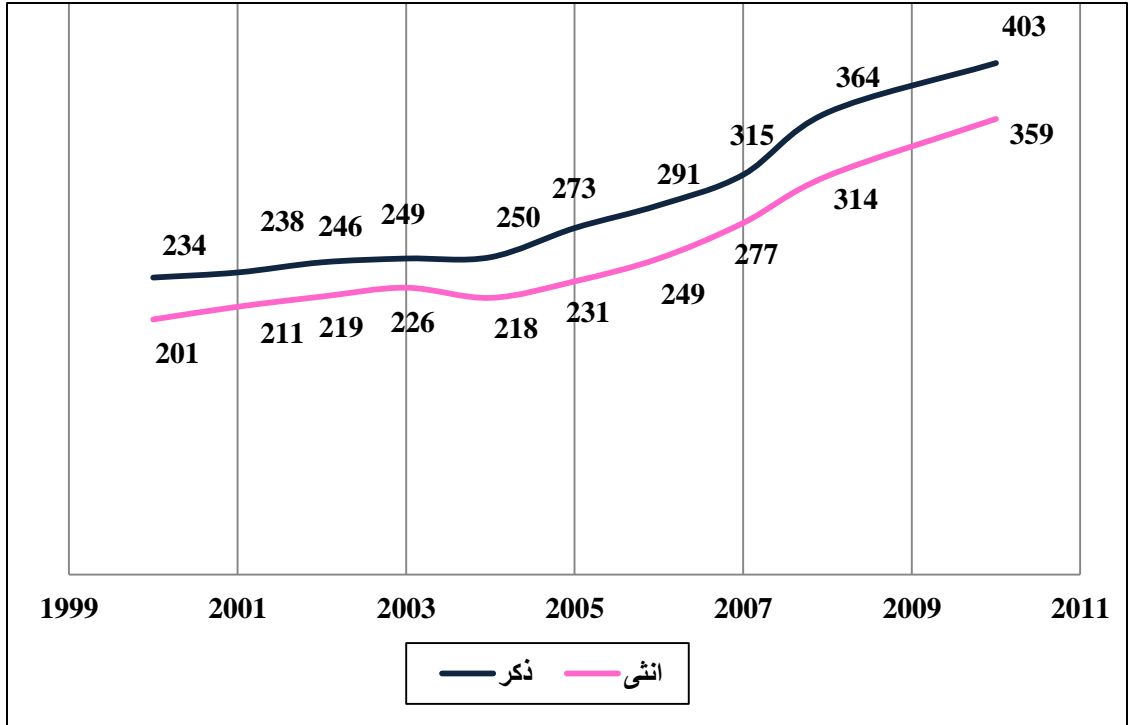
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2011

7.3 فجوة الأجور

إن الفوارق في الأجور بين الجنسين لا تزال واحدة من أكثر المشاكل الهيكلية في سوق العمل الأردني وعدم المساواة، حيث تشير البيانات في الشكل (7.3) إلى التباين الواضح في متوسط الأجر الشهري بين

الجنسين منذ عام 2000 إلى عام 2010. فقد بلغ متوسط الأجر الشهري في عام 2010 للرجل 403 دينار أردني في حين بلغ للمرأة 359 دينار أردني وهذا يدل على أن النساء يحصلن على أجر أقل من الرجال، بمقدار 44 دينار أردني والتي تمثل ما قيمته 12.3% من متوسط الأجور الشهرية التي تسلمتها النساء في عام 2010، أي أن المرأة الأردنية تحصل على ما يعادل 89% من متوسط مما يحصل عليه الرجل.

شكل 7.3: متوسط الأجر الشهري حسب الجنس، 2010-2000



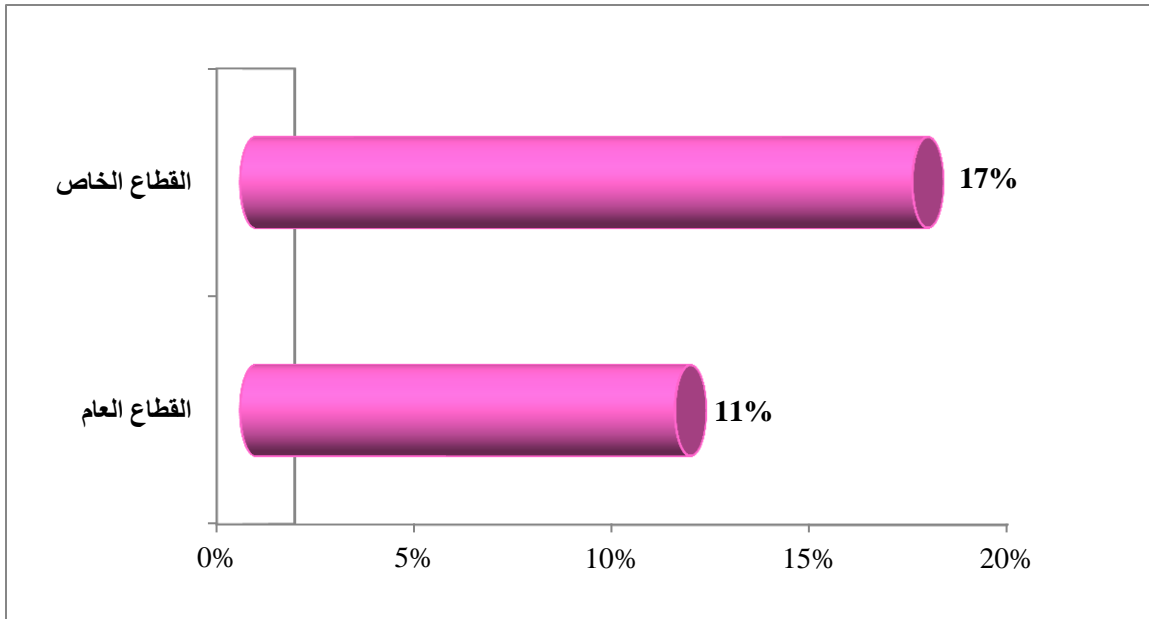
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام

كما تشير البيانات إلى أن المعاملة غير المتساوية في الأجور للإناث المشتغلات تبدو أكثر وضوحاً وانتشاراً في القطاع الخاص مما هي عليه في القطاع العام. ويبين الشكل (8.3) فجوة الأجر الشهري حسب القطاع والتي تظهر بشكل واضح في القطاع الخاص حيث بلغت بين الجنسين 17% بينما لم تتجاوز هذه الفجوة في القطاع العام 11%. ومن الجدير بالذكر انه وعند الأخذ بعين الاعتبار متوسط

ساعات العمل لكل من الرجل والمرأة فإن فجوة الأجر⁵ بين الجنسين تتناقص لتصل إلى 6% في القطاع العام و8% في القطاع الخاص في عام 2010.

إن فجوة الأجر الواسعة بين المرأة والرجل في القطاع الخاص والتدني الحاد في أجر المرأة يجعلها تتجه نحو قطاع الخدمات الذي هو في الغالب ضمن العمل في القطاع الحكومي، وبالتالي فإن هذا يقلل من مشاركة المرأة العاملة في القطاعات الإنتاجية. بالإضافة إلى ميل النساء إلى دراسة العلوم الإنسانية والفنون، مما يعكس الأدوار التقليدية للجنسين والأمل في الحصول على وظائف في القطاع العام في مجالات صديقة للمرأة مثل التدريس والإدارة. هذان العاملان أثرا على انخفاض الطلب على توظيف المرأة المتعلمة من قبل أرباب العمل في القطاع الخاص الذين يسعون في الغالب إلى الخريجين من ذوي المهارات العلمية والفنية.

شكل 8.3: فجوة الأجر (الشهري) حسب القطاع، 2010



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام 2010

⁵ فجوة الأجر بين الجنسين: هي عبارة عن الفارق ما بين متوسط الأجر للرجل والمرأة نسبة إلى متوسط أجر الرجل مضروب في مئة

بالإضافة إلى ما سبق، فإن عدم التوافق بين تخصص المرأة في مجال التعليم واحتياجات سوق العمل، وميلها للدخول في الأنشطة التقليدية كالصحة والتعليم أدى إلى انخفاض فرص العمل التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص للمرأة.

تجدر الإشارة إلى أن فجوة الأجور في القطاع العام بين الجنسين تعود إلى بعض المواد القانونية المذكورة في نظام الخدمة المدنية الأردني (رقم 30 لسنة 2007) والتي تنص على أنه يحق تلقائياً للموظف الذكر علاوة عائلية إذا كان متزوجاً أو معيلاً. وأما الموظفة، فلا يحق لها الحصول على هذه العلاوة إلا إذا كانت أرملة أو زوجها متعطل أو أنها يجب أن تثبت أنها هي ربة الأسرة في المقام الأول "معيّل" وهكذا يكون وضع موظفات الخدمة المدنية ضعيفاً فيما يتعلق بحقهن في الحصول على التعويضات العائلية، وغالباً ما يتقاضون أجراً أقل عن العمل ذو القيمة المتساوية.

وبالرغم مما سبق، فإن القطاع العام يتمتع بشروط عمل جذابه نسبياً للعديد من النساء كالأمن الوظيفي، وأيام العمل الأقصر، ومزايا التقاعد والرعاية الصحية وغيرها من الامتيازات مما يزيد من أهمية هذا القطاع كخيار جذاب لعمل النساء.

من ناحية أخرى، وعلى صعيد المهنة الرئيسية، فإن الأرقام المبيّنة في الجدول (1.3) تشير إلى وجود فجوة أجر بين المشتغلين الرجال والنساء في جميع المهن. وبالتالي، وعند تقييم فجوة الأجر في الأردن حسب المهنة، فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن النساء المشتغلات يملن إلى أن يكن أكثر مهارة من الرجال العاملين. فعلى سبيل المثال، تتقاضى النساء في مهنة المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمدنيون أجراً أقل من الرجال في نفس المهنة بمقدار 23 في المائة، بالرغم أن ما يقارب من نصف النساء المشتغلات في الأردن هن من المشرعات والمديرات العاملات في الإدارات العليا. كما تشير البيانات إلى أن فجوة الأجر بين المشتغلين من النساء والرجال كانت لصالح النساء المشتغلات في المهن الأولية حيث تتقاضى المرأة المشتغلة في هذه المهنة أجراً أعلى من الرجل بمقدار 16%.

جدول 1.3: فجوة الأجر حسب مستويات المهنة والجنس، 2010

توزيع المشتغلون حسب المهنة		فجوة الأجر ⁶ (GPG)	متوسط الأجر بالساعة (دينار)		مستويات المهنة حسب التصنيف الدولي الموحد (ISCO)
رجل	امراة		امراة	رجل	
15.1	5.3	-16.3	1.32	1.14	المهن الأولية
52.4	31.2	14.8	1.16	1.36	والكتبة والعاملون في الخدمات والباعة في المحلات والعاملون في الحرف ومشغلو الآلات
8.8	10.7	19.9	1.75	2.19	الفنيون والمتخصصون المساعدون
19.5	49.3	23.4	2.59	3.38	المشروعون وموظفو الإدارة العليا والمدبرون

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام 2010

وعند دراسة فجوة الأجور حسب القطاع والمهنة، فإن النتائج في الجدول (2.3) تشير إلى ارتفاع فجوة الأجر في القطاع الخاص عن ما هي عليه في القطاع العام لكافة المهن. إن هذه النتائج تعكس الحقيقة القائلة أن نظام الأجر نمطي وأقل تمييزاً في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص وأن تركيز النساء في أدنى السلم الوظيفي يجعل مستوى متوسط أجورهن يتدنّى إلى حوالي ثلثي نظيرة للرجال، فضلاً عن محدودية فرص الترقّي بالنسبة للنساء أو الحصول على فرصة تدريب بصفة عامة. ومن الجدير بالذكر فإن البيانات تشير إلى أن المرأة المشتغلة في المهن الأولية تتقاضى أجراً أعلى من الرجل بغض النظر عن القطاع الذي تعمل فيه.

⁶ فجوة الأجور بين الجنسين: هي عبارة عن الفارق ما بين متوسط الأجر للرجل والمرأة نسبة إلى متوسط أجر الرجل

جدول 2.3: فجوة الأجر حسب المهنة وقطاع العمل، 2010

فجوة الأجر		مستويات المهنة حسب التصنيف الدولي الموحد
القطاع الخاص	القطاع العام	
-5.1	-6.4	المهن الأولية
22.4	7.1	الكتابة والعاملون في الخدمات والباعة في المحلات والعاملون في الحرف ومشغلو الآلات
19.2	22.5	الفنيون والمتخصصون المساعدون
29.0	21.2	المشروعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون

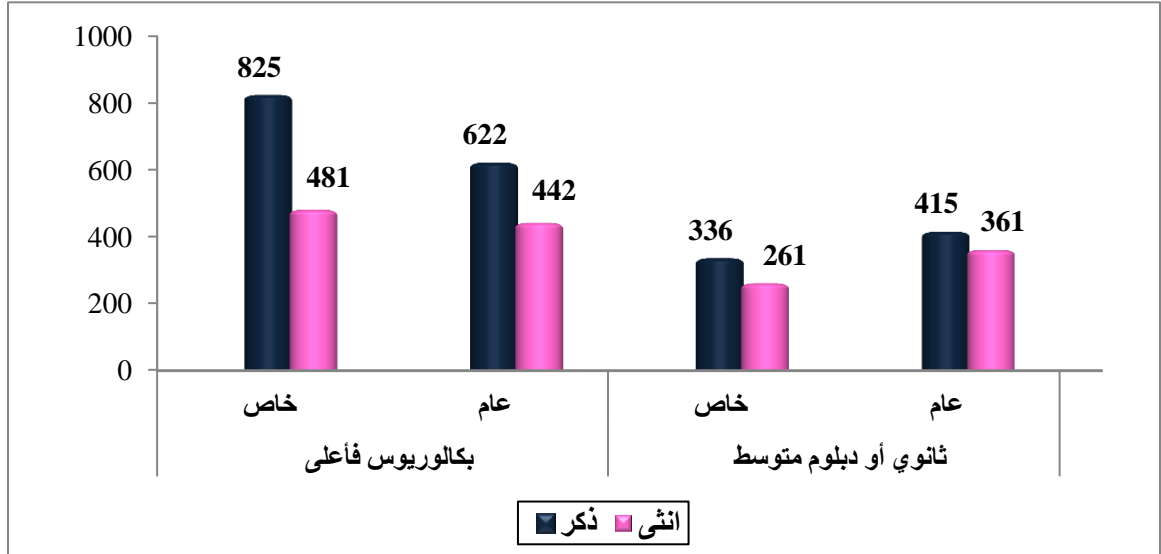
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام 2010

أما على صعيد المؤهل العلمي، فإن الإحصاءات تبين دور التعليم كمدخل أساسي في تحسين متوسط الأجر للمرأة مقارنة مع الرجل، حيث تشير الأرقام المبينة في الشكل (9.3) إلى أن أجر المرأة من العمل يزداد كلما ارتفع مستواها التعليمي ومع ذلك فإنه لا يوجد أي دليل على أن فجوة الأجور بين الجنسين في الأجور تغلق عند مستويات أعلى من التعليم. ومن ناحية أخرى، تشير الأرقام إلى أنه في حين تتقاضى المرأة العاملة في القطاع العام والتي تحمل المؤهل العلمي ثانوي أو دبلوم متوسط 87% من متوسط أجر الرجل الذي يحمل نفس المؤهل العلمي ويعمل في ذات القطاع، إلا أن هذه النسبة تنخفض بين المشتغلات الحاصلات على الشهادة الجامعية إلى ما يعادل 71% من متوسط أجر الرجل.

وعند مقارنة نسبة ما تتقاضاه المرأة العاملة في القطاع الخاص إلى ما يتقاضاه الرجل العامل حسب المؤهل التعليمي، فإن الأرقام تشير إلى أن المرأة التي تحمل المستوى التعليمي ثانوي أو دبلوم متوسط تحصل على حوالي 78% من متوسط الأجر الشهري للرجل وتنخفض هذه النسبة بين العاملات من حملة الشهادة الجامعية لتصبح 58.3%.

إن النتيجة السابقة تؤكد حقيقة عزوف بعض الإناث غير المتعلمات من التوجه لسوق العمل، حيث أن متطلبات انضمام الأنتى لسوق العمل تتطلب قدراً محدداً من التعليم. كما أن ذلك يأتي نتيجة طبيعية لتركز النساء في مهن التعليم والصحة والتي تتطلب مؤهلاً علمياً للتنافس عليها.

شكل 9.3: متوسط الأجر الشهري بالدينار الأردني حسب قطاع العمل والمستوى التعليمي والجنس، 2010



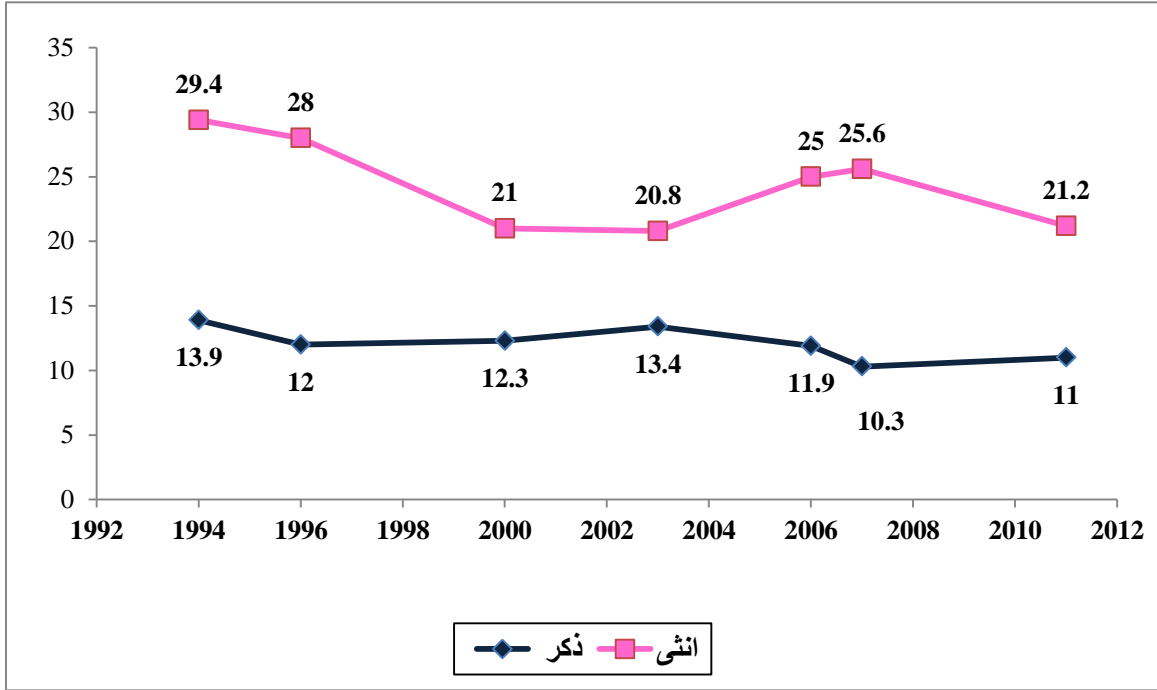
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام 2010

8.3 البطالة

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمساندة المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية، إلا أنه مازال هناك العديد من التحديات التي تؤثر بالسلب على قدرتها على المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية. وتتمثل أهم هذه التحديات في ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث بالمقارنة بالذكور حيث تبلغ نسبتها بين الإناث حوالي ضعفي مثلتها بين الذكور منذ عام 1994 وحتى عام 2011 (شكل 10.3).

كما يعتبر معدل البطالة في الأردن من المعدلات المرتفعة مقارنة بالمعدل العالمي والبالغ 6.1% حسب تقديرات منظمة العمل الدولية في عام 2011. مما يدل على وجود مشكلة حقيقية في سوق العمل الأردني تستدعي الدراسة ووضع الحلول اللازمة.

شكل 10.3: معدل البطالة للسكان من أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الجنس لسنوات مختارة



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة

إن الحقائق أعلاه تبين أن تركيز النساء في البطالة أعلى من نسبتهم الإجمالية في القوى العاملة، أي أن مشكلة تدني مشاركة النساء في سوق العمل قد تعزى لأسباب متعلقة بمقدرة السوق على استيعاب العرض من العمالة النسوية أكثر منها قضية عزوف من قبل الإناث أو الانتقائية في قبول أعمال بشروط محددة أو مواصفات معينة إضافة إلى محدودية المهن والأنشطة الاقتصادية المتاحة للنساء التي تجعل عددًا كبيراً منهن يتنافسن على عدد قليل من المهن خاصة وأن النساء يقصدن في الغالب المهن التي لا يقصدها الذكور.

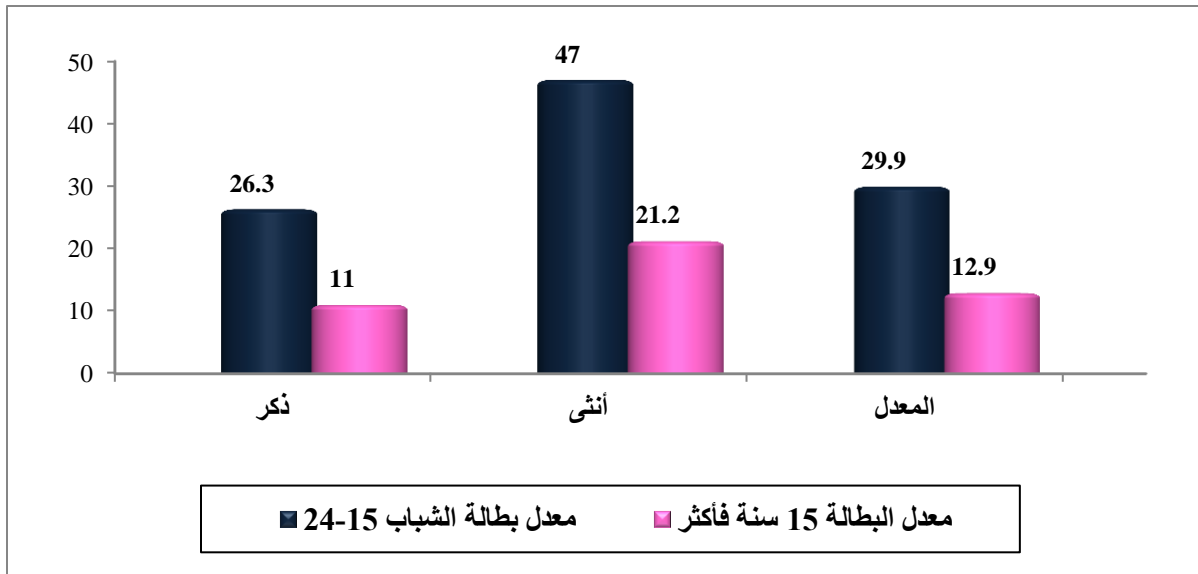
9.3 بطالة الشباب

تعتبر البطالة من أهم الظواهر التي تعطي صورة عن واقع الاقتصاد وسوق العمل في المجتمع، كما وتعد من المشكلات الرئيسية التي يعاني منها المجتمع وهي مرتبطة بعدة أبعاد. إن فئة الشباب هم الفئة القادرة على الانتاج وهم الأكثر عرضة للتأثر بسبب ارتفاع معدل البطالة بينهم والبالغ 29.9% في عام 2011

ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً مقارنة مع المعدل العالمي لبطالة الشباب والبالغ 12.7% حسب تقديرات منظمة العمل الدولية في عام 2011. وتكمن أهمية هذا المؤشر كونه ساهم بشكل كبير في توضيح أحد جوانب مشاكل سوق العمل ويفيد في تقييم النظام التعليمي. ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الهامة في كثير من دول العالم. وقد بلغ معدل بطالة الشباب لكلا الجنسين منسوبا إلى إجمالي الشباب في قوة العمل ممن أعمارهم 15-24 حوالي 29.9% في عام 2011. كما بلغ المعدل للذكور 26.3% و47% بين الإناث الشباب.

وتشير النتائج إلى أن معدل بطالة الشباب في الفئة العمرية 15-24 أعلى مقارنة مع معدل البطالة للسكان 15 سنة فأكثر والذي بلغ 11% للذكور مقابل 21.2% للإناث. ويعني هذا أن 48.1% من المتعطلين عن العمل هم في الفئة العمرية 15-24 سنة ونسبتهم بين الذكور 50.1% و43.6% بين الإناث. ويمكن تقليص البطالة بين فئة الشباب من خلال تشجيع المؤسسات الوطنية على استحداث وظائف جديدة والتوسع في الإنتاج، وتقديم الإرشاد والتوجيه من خلال المناهج التعليمية المهنية (شكل 11.3).

شكل 11.3: معدل البطالة للسكان 15 سنة فأكثر ومعدل بطالة الشباب، 2011



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2011

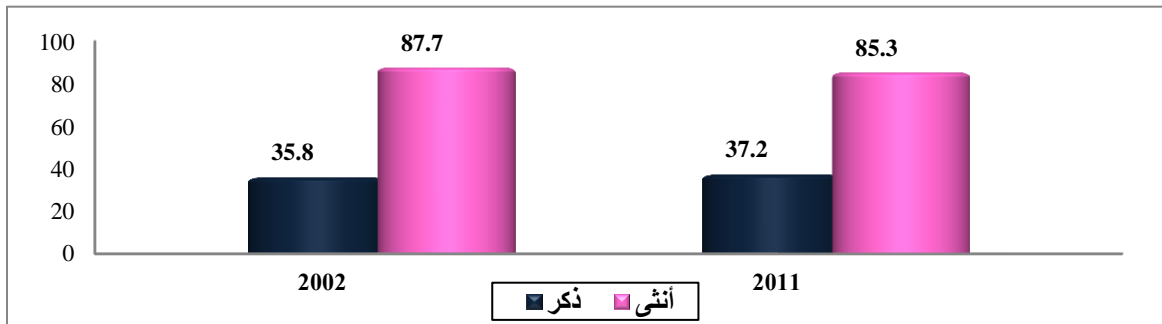
10.3 النساء خارج قوة العمل

يعرف السكان خارج قوة العمل (غير النشيطين اقتصادياً) بأنهم الأفراد ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر ولا يعملون ولا يبحثون عن عمل وغير متاحين للعمل وغير قادرين على العمل. وتشمل هذه الفئة من السكان الطلبة ومدبرو المنازل ومن له دخل أو إيراد والعاجز.

بلغت نسبة الإناث خارج قوة العمل من مجموع السكان الإناث اللاتي أعمارهن 15 سنة فأكثر 87.7% في عام 2002، وانخفضت هذه النسبة إلى 85.3% في عام 2011. وعلى العكس من ذلك فإن نسبة الذكور خارج قوة العمل أقل بكثير من نسبة الإناث، حيث بلغت 35.8% في عام 2002 وارتفعت إلى 37.2% في عام 2011. ولعل سبب ارتفاع نسبة الإناث خارج القوى العاملة المبين في شكل (12.3) يعود إلى ما يلي:

- المجتمع الأردني ما زال مجتمعاً ذكورياً وقرار مشاركة المرأة بالعمل هو بيد الرجل بالدرجة الأساس.
- الاعتقاد بأن عمل المرأة حاجة وليس حق.
- عدم وجود مردود اقتصادي لعمل المرأة، وقناعتها بأن عملها غير مجد من الناحية الاقتصادية وقناعتها بأن الرجل هو المكلف بتدبير نفقات البيت، الأمر الذي يجعلها تفضل الجلوس في البيت، علاوة على أن استفادتها من أجرها قليل ومحدود مما يساهم في عزوف المرأة عن الالتحاق بسوق العمل.
- الزواج المبكر في بعض المناطق هو عامل أيضاً من عوامل خروج المرأة من سوق العمل.

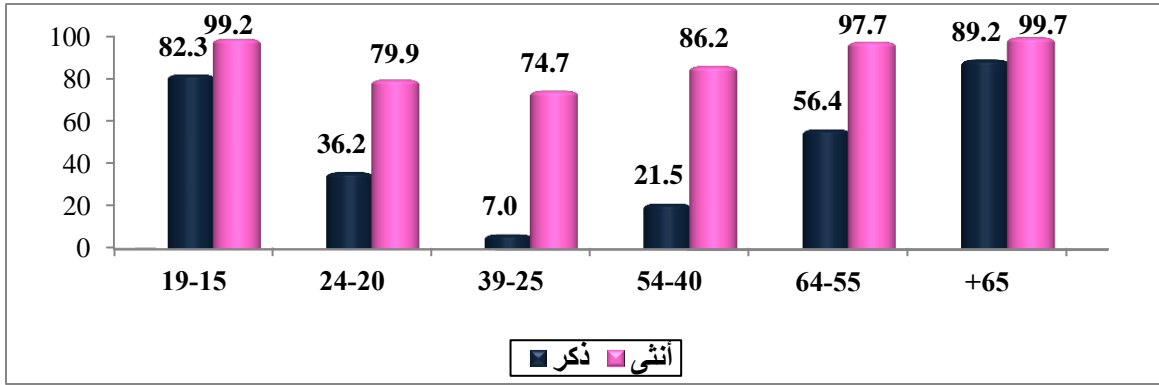
شكل 12.3: نسبة السكان خارج القوى العاملة ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الجنس 2002 و2011



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة

وتختلف نسب السكان خارج قوة العمل حسب العمر، حيث ترتفع في الفئات العمرية الصغيرة نظراً لالتحاق نسبة كبيرة من السكان في هذه الأعمار بالتعليم بجميع مستوياته، حيث بلغت نسبة الذكور خارج قوة العمل 82.3% من إجمالي الذكور في الأعمار 15-19 سنة و99.2% للإناث في نفس الفئة العمرية. ثم تبدأ نسب الذكور والإناث بالانخفاض حتى العمر 39 سنة، وبعد هذه الفئة العمرية تعود النسب مرة ثانية للارتفاع، وذلك نتيجة للتقاعد والزواج خاصة بالنسبة للإناث (شكل 13.3).

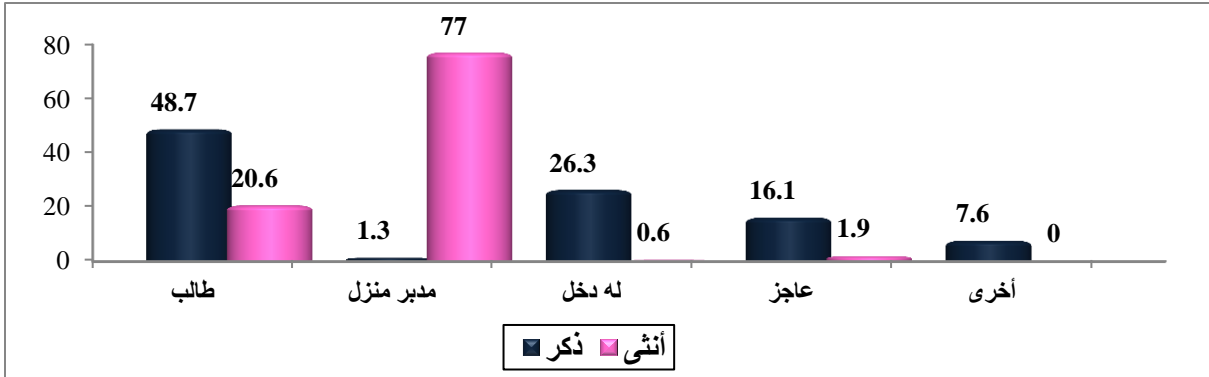
شكل 13.3: النسبة المئوية للسكان خارج قوة العمل 15 سنة فأكثر حسب الجنس وفئات العمر، 2011



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2011

وتشير البيانات في الشكل (14.3)، إلى أن 77% من النساء خارج قوة العمل هن مدبرات منازل في حين أن 21% منهن طالبات. وفي المقابل بينت النتائج أن حوالي نصف الرجال خارج القوى العاملة هم من الطلبة وأن 26% لهم دخل أو إيراد.

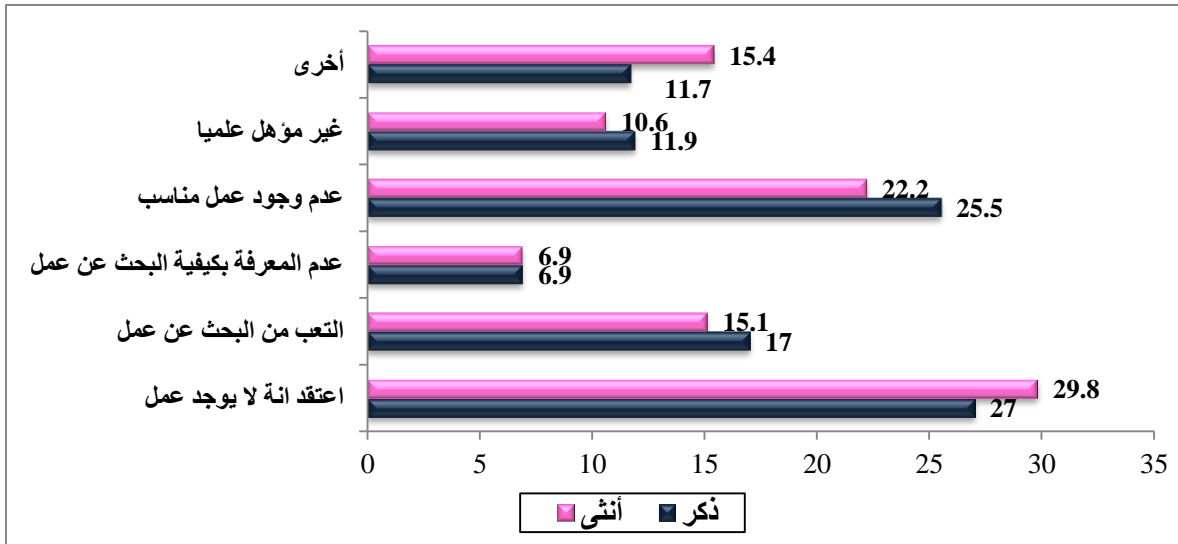
شكل 14.3: التوزيع النسبي للسكان خارج قوة العمل من أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الفئة والجنس، 2011



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2011

وعند البحث عن الأسباب التي تجعل كل من الذكور والاناث لا يبحثون عن عمل فإنه يتبين من الشكل (15.3)، أن الاعتقاد بأنه لا يوجد عمل كان أهم سبب لعدم البحث عن عمل لدى كل من الذكور والاناث وبنسب بلغت (27%، 29.8%) على التوالي في عام 2011، تلاه عدم وجود عمل مناسب وبنسب بلغت 25.5% للذكور و22.2% للإناث. في حين احتل عدم المعرفة بكيفية البحث عن عمل السبب الأخير في أسباب عدم البحث عن عمل لكلا الجنسين.

شكل 15.3: التوزيع النسبي للسكان خارج قوة العمل من اعمارهم 15 سنة فأكثر حسب السبب الرئيسي لعدم البحث عن عمل والجنس، 2011



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2011

11.3 التمكين الاقتصادي

إن معدل المشاركة الاقتصادية والذي يتسم بضعف مساهمة المرأة في سوق العمل، لا يعكس بأي حال من الأحوال أي درجة من درجات التمكين للمرأة، حيث أن التمكين مفهوم أشمل وأوسع يتضمن تمتع المرأة بحرية الاختيار بين بدائل متاحة، وكذلك قدرتها على اتخاذ القرارات، بمعنى آخر فإننا نجد اختلافاً كبيراً بين قرار مشاركة المرأة في سوق العمل وبين حريتها في التصرف في الدخل أو استقلالها المادي، الأمر الذي يؤكد انفصال مؤشر مشاركة المرأة اقتصادياً عن قضية التمكين وهو ما يؤكد الحاجة إلى وضع مؤشرات تقيس التمكين الاقتصادي. إن التركيب الاجتماعي في كثير من

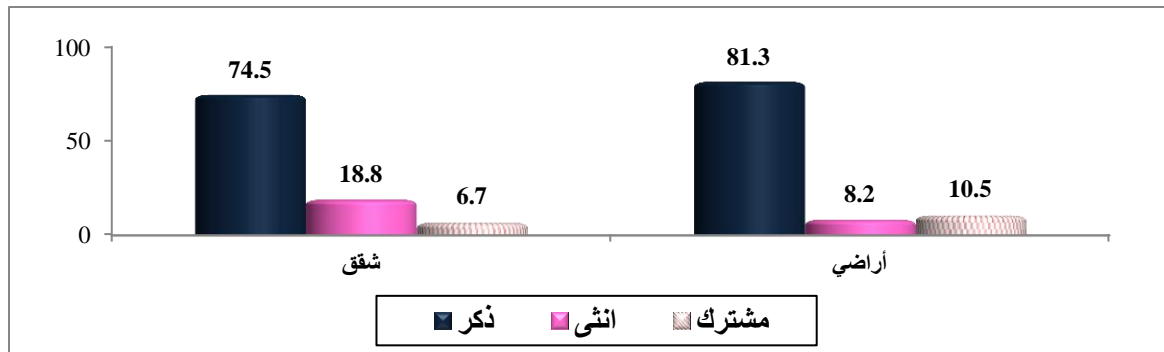
الأحيان وخاصة في المناطق الريفية يجد النساء من التحكم والوصول إلى الموارد الاقتصادية كالرجال وخاصة في تملك الأراضي والشقق وامتلاك الرصيد المالي وحتى الاستفادة من فرص التعليم. ولا شك أن هذا الاستبعاد للمرأة اقتصادياً هو عامل محبط لم يتم التركيز عليه من قبل الدارسين والمخططين والذي يفسر ولو جزء بسيط من تواضع حجم المشاركة الاقتصادية للمرأة.

1.11.3 ملكية المرأة للأراضي والعقارات

على الرغم من التغيرات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع الأردني، إلا أن من المؤكد أن المرأة لا تزال عرضة للحرمان من التملك نسبياً بالمقارنة مع الرجل. كما لعبت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الأردن والمتمثلة في تحسن أوضاع المرأة بشكل عام دوراً جوهرياً في إحداث تأثيرات على العادات الموروثة والتقاليد السائدة وبدأت المرأة في التحرر من هذه العادات والتقاليد وخاصة تلك المتعلقة بحرماتها من حقوقها في الميراث الشرعي في كثير من الحالات.

وتشير البيانات في الشكل (16.3) والتي تم الحصول عليها من دائرة الأراضي والمساحة إلى أن حوالي 8.2% من مالكي الأراضي هم من النساء في عام 2011، في حين بلغت نسبة النساء مالكات الشقق 18.8% من مجموع مالكي الشقق في عام 2011، مما يدل على أن حوالي خمس مالكي الشقق من النساء. في حين كانت الملكية المشتركة للأراضي أعلى من الملكية المشتركة للشقق بما قيمته 3.8 نقطة مئوية حيث بلغت الملكية المشتركة للأراضي والشقق (10.5% و 6.7%) على التوالي.

شكل 16.3: التوزيع النسبي للملكية الاراضي والشقق حسب الجنس والملكية، 2011



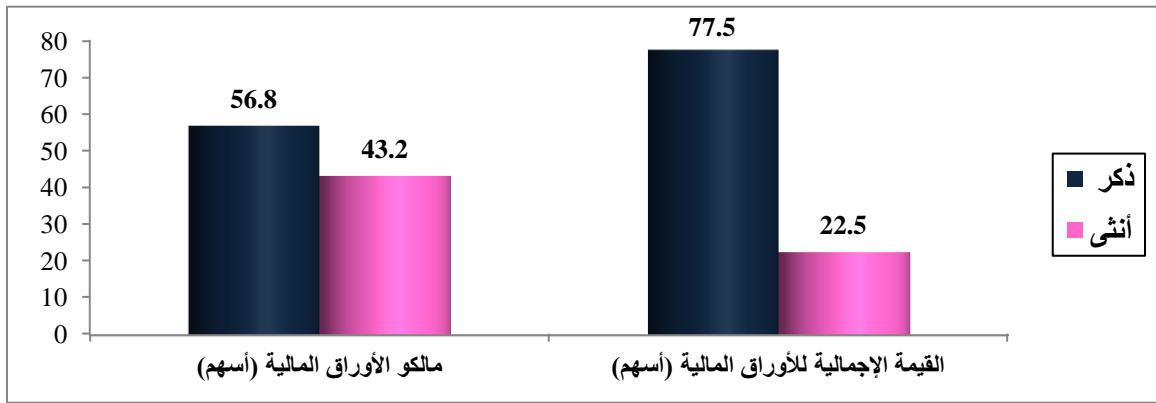
المصدر: سجلات ادارية 2011

ولا شك أن انخفاض نسبة النساء من مجموع مالكي الأراضي والشقق يشير بكل وضوح إلى ضعف المكانة الاقتصادية للمرأة بالمقارنة بالرجل. ولا شك أن التملك للأراضي والعقارات من قبل النساء هو في معظمه عن طريق التوريث وليس نتيجة للتجارة.

2.11.3 ملكية الأوراق المالية

يبين الشكل (17.3)، أن 43% من مجموع مالكي الأوراق المالية في عام 2011 هن نساء، وعلى الرغم من ذلك تشير البيانات إلا أن القيمة الإجمالية للأوراق المالية التي تمتلكها النساء منخفضة مقارنة مع الرجال حيث بلغت للنساء 22.5%، وتمثل هذه النسبة حوالي خمس القيمة الإجمالية للأوراق المالية.

شكل 17.3: التوزيع النسبي لعدد الأوراق المالية (الأسهم) والقيمة الإجمالية لها حسب الجنس، 2011



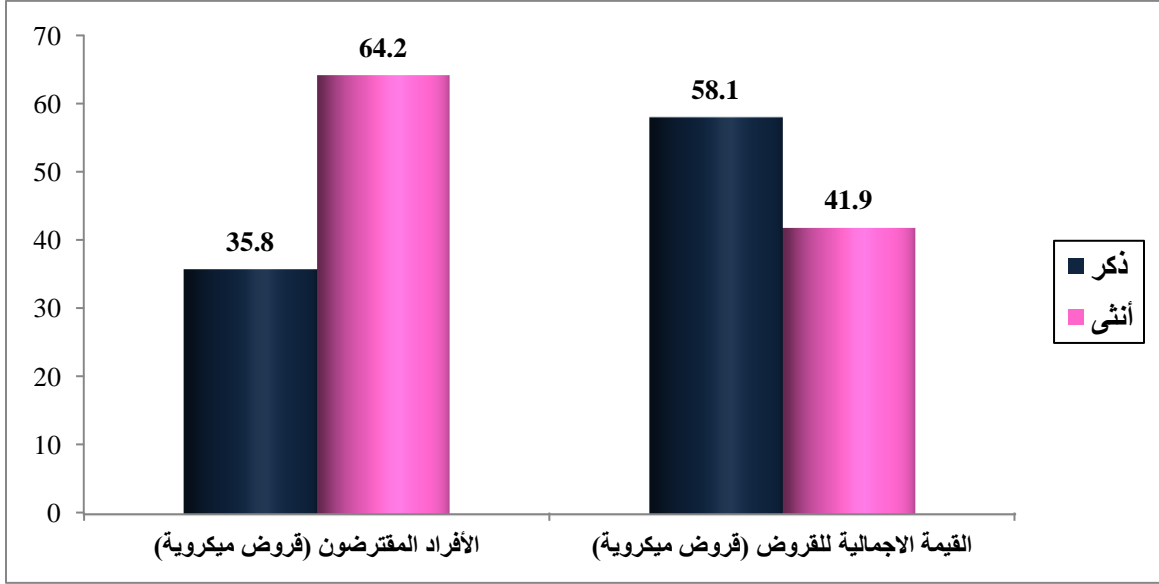
المصدر: سجلات إدارية 2011

3.11.3 الحصول على القروض

يشكل الحصول على قروض ائتمانية العقبة الرئيسية أمام الابتداء بمشروع أو التوسع به، وهذا يعني أن كثير من المستثمرات أو صاحبات الأعمال سيتجهن إلى القروض الميكروية باعتبار ذلك أفضل لهن. ويبين الشكل (18.3) التوزيع النسبي لعدد القروض (الميكروية) الممنوحة والقيمة الإجمالية لها حسب جنس المقترض في عام 2010. ويلاحظ من الشكل أن النساء يحصلن على حوالي ثلثي القروض وبنسبة بلغت 64.2% من إجمالي القروض الممنوحة، إلا أن قيمة القروض الإجمالية للإناث لم تتجاوز 41.9% من إجمالي قيمة القروض الممنوحة.

ولابد من الإشارة إلى أن نسبة الاقتراض من مؤسسات المجتمع المدني التي تهدف لتمكين المرأة اقتصادياً، هي الأعلى بالنسبة للمرأة ومع ذلك فهي الأقل في ملكية الأراضي والعقارات والأوراق المالية والأقل في معدل المشاركة الاقتصادية.

شكل 18.3: التوزيع النسبي لعدد القروض (الميكروية) الممنوحة والقيمة الإجمالية لها حسب جنس المقترض،
2010



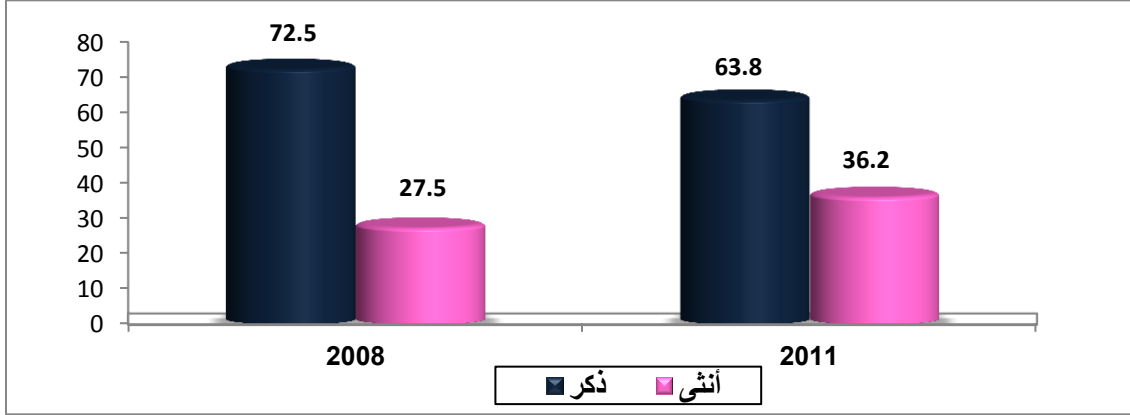
المصدر: سجلات ادارية 2010

12.3 فرص العمل المستحدثة

يعتبر حجم الوظائف التي يخلقها الاقتصاد الأردني من المؤشرات الهامة التي تعطي صورة عن مستوى النشاط الاقتصادي ومدى انعكاس النمو الذي يحققه الإقتصاد على المستوى المعيشي للأفراد من خلال حصولهم على وظائف جديدة. وتشير المعطيات الواردة في مسح فرص العمل المستحدثة التي تقوم به دائرة الإحصاءات العامة بشكل نصف سنوي إلى أن النساء الباحثات عن العمل يواجهن صعوبة في الحصول على عمل نتيجة للعديد من العوامل قد يكون منها نقص فرص العمل المتوافرة وتفضيل أصحاب العمل تشغيل الرجال حيث يوضح الشكل (19.3) فرص العمل التي استفادت منها

النساء في عام 2011، والتي تدل على أن من كل ثلاثة فرص عمل يتم استحداثها في سوق العمل فإن النساء يستفدن من فرصة عمل واحدة.

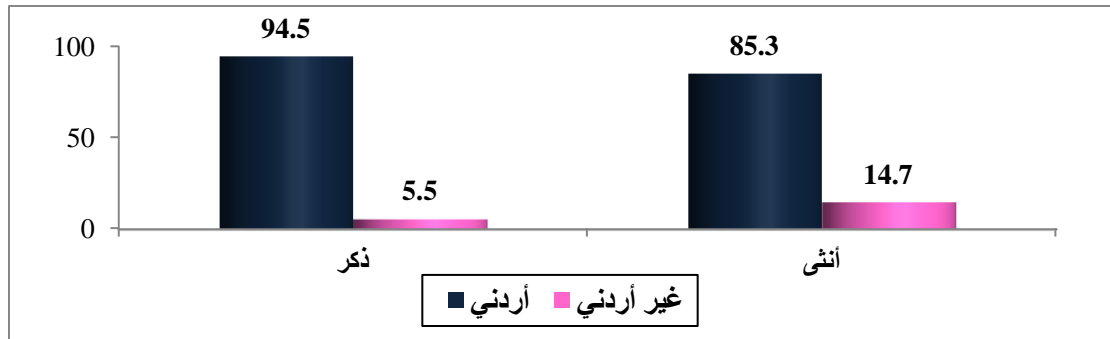
شكل 19.3: التوزيع النسبي لفرص العمل المستحدثة حسب الجنس، 2008 و2011



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح فرص العمل المستحدثة

وعند ربط فرص العمل التي تم استحداثها في عام 2011 مع الجنسية، يتبين أن غالبية فرص العمل المستحدثة كانت للأردنيين وبنسبة بلغت 94.5% للذكور و85.3% للإناث. أما بالنسبة للعمالة غير الأردنية، فيلاحظ انخفاض نسبتها مقارنة مع العمالة الأردنية حيث لم تتجاوز نسب فرص العمل المستحدثة للذكور غير الأردنيين 5.5% وللإناث غير اردنيات. وهذا يعكس السياسات والاستراتيجيات الحكومية التي تدعم إحلال العمالة الأردنية مكان العمالة الوافدة والتي بدأت بالتنامي خلال عام 2011 (الشكل 20.3).

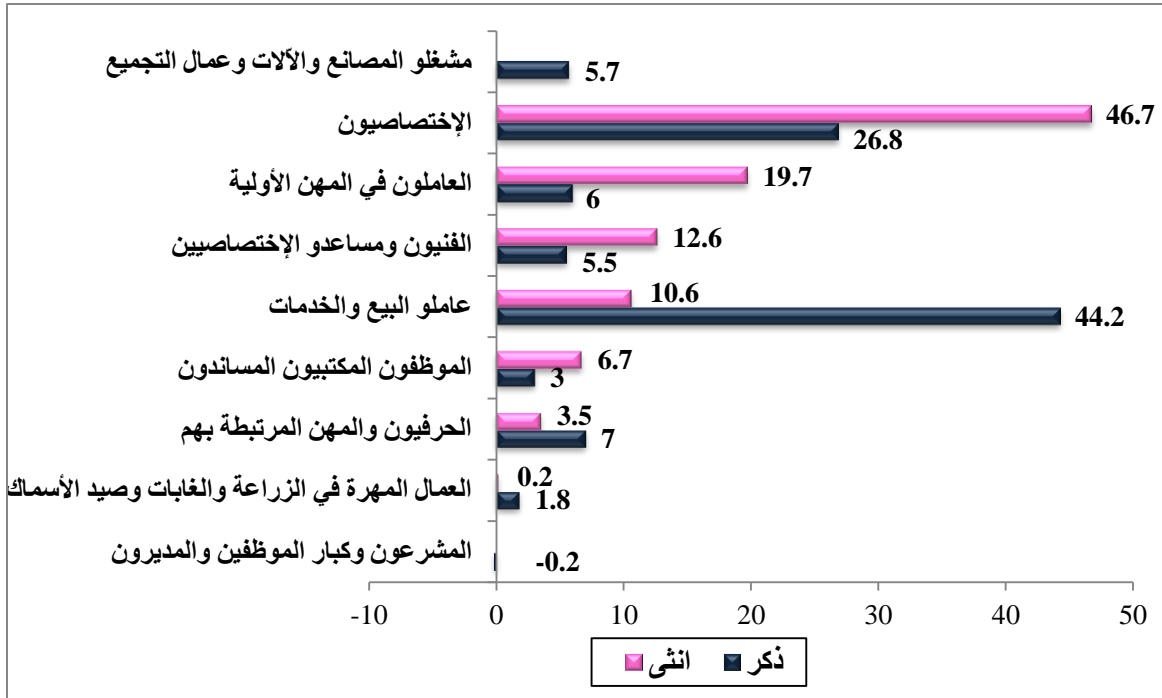
شكل 20.3: التوزيع النسبي لفرص العمل المستحدثة حسب الجنسية والجنس، 2011



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح فرص العمل المستحدثة 2011

وتشير النتائج إلى وجود تباين في فرص العمل المستحدثة حسب المهنة والجنس لعام 2011، فقد تركزت الوظائف المستحدثة للإناث في مهن الاختصاصيين وبنسبة بلغت 46.7% من إجمالي صافي فرص العمل المستحدثة للإناث وفي المهن الأولية بنسبة 19.7%، أما الذكور فقد كان تركيزهم بشكل واضح في مهن البيع والخدمات وبنسبة 44.2% ومهن الاختصاصيين وبنسبة بلغت 26.8% (شكل 21.3).

شكل 21.3: التوزيع النسبي لفرص العمل المستحدثة حسب المهنة والجنس، 2011



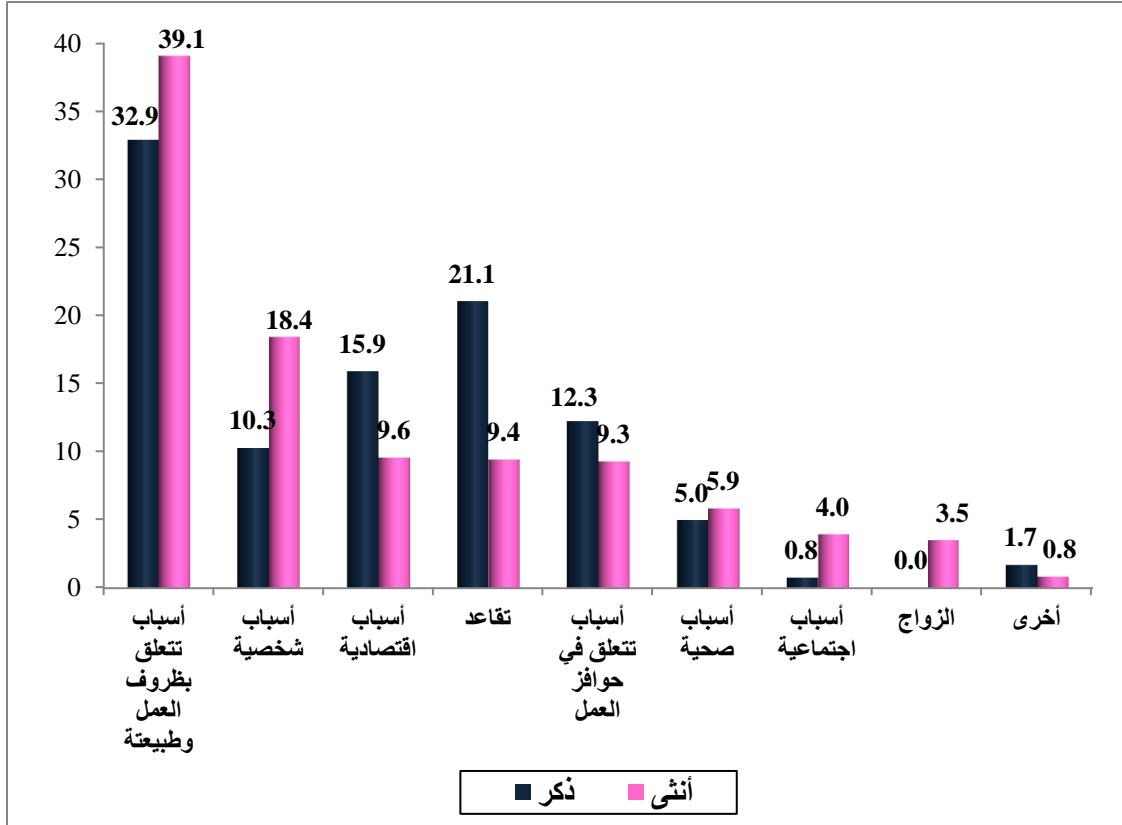
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح فرص العمل المستحدثة 2011

13.3 أسباب ترك العمل

بالنظر إلى الأسباب التي أدت إلى ترك العمل، يلاحظ أن ظروف العمل وطبيعته هو السبب الرئيسي لترك العمل لكل من الذكور والإناث والذي يشمل تدني الراتب وتأخر استلامه وساعات العمل الطويلة ومشاكل مع أصحاب العمل بالإضافة إلى عدم وجود حوافز مادية وعدم شموله ضمن التأمين الصحي والضمان الاجتماعي وذلك بنسبة بلغت للإناث 39.1% وللذكور 32.9%. في حين كان أقل الأسباب لترك العمل عند الإناث هو الزواج وبنسبه لم تتعدى 4% من إجمالي أسباب ترك الوظائف

عند الإناث، ويعكس هذا السبب الوضع الاقتصادي والذي يفرض على النساء البقاء في سوق العمل حيث لم يعد للنساء خيار ترك العمل وذلك بسبب زيادة تكاليف المعيشة وإدراك الشباب عدم قدرتهم تحمل الضغوطات الاقتصادية العالية لوحدهم (شكل 22.3).

شكل 22.3: التوزيع النسبي للأفراد الذين تركوا عملهم حسب سبب ترك العمل والجنس، 2011



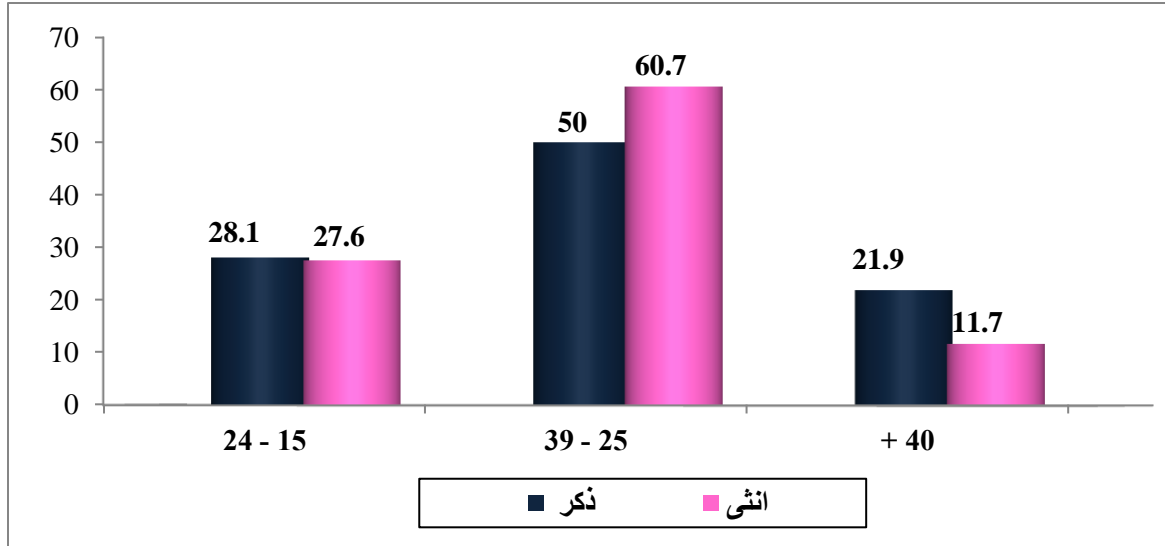
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح فرص العمل المستحدثة 2011

14.3 العمل الإضافي

تشير نتائج مسح العمالة والبطالة 2011، إلى أن نسبة المشتغلات الأردنيات اللاتي يرغبن في عمل آخر أو إضافي من بين المشتغلات الذين يرغبن في عمل آخر أو إضافي كانت 13.6% فقط مقابل 86.4% للرجال مما يعني أن الغالبية العظمى من الإناث لا يفضلن العمل الإضافي ويكتفين فقط بعملهن الرئيسي.

ويلاحظ أن أكثر من ربع المشتغلين الذكور والإناث الراغبين في عمل إضافي يتركزون في الفئات العمرية الصغيرة الشابة والتي تتراوح بين 15-24 سنة وبنسبة بلغت 28%، بينما كانت النسبة الأعلى بين الإناث والتي بلغت 60.7% في الأعمار 25-39 مقابل 50.0% بين الذكور (شكل 23.3).

شكل 23.3: التوزيع النسبي للمشتغلين الاردنيين من أعمارهم 15 سنة فأكثر الراغبون في عمل آخر أو اضافي حسب الجنس وفئات العمر العريضة، 2011



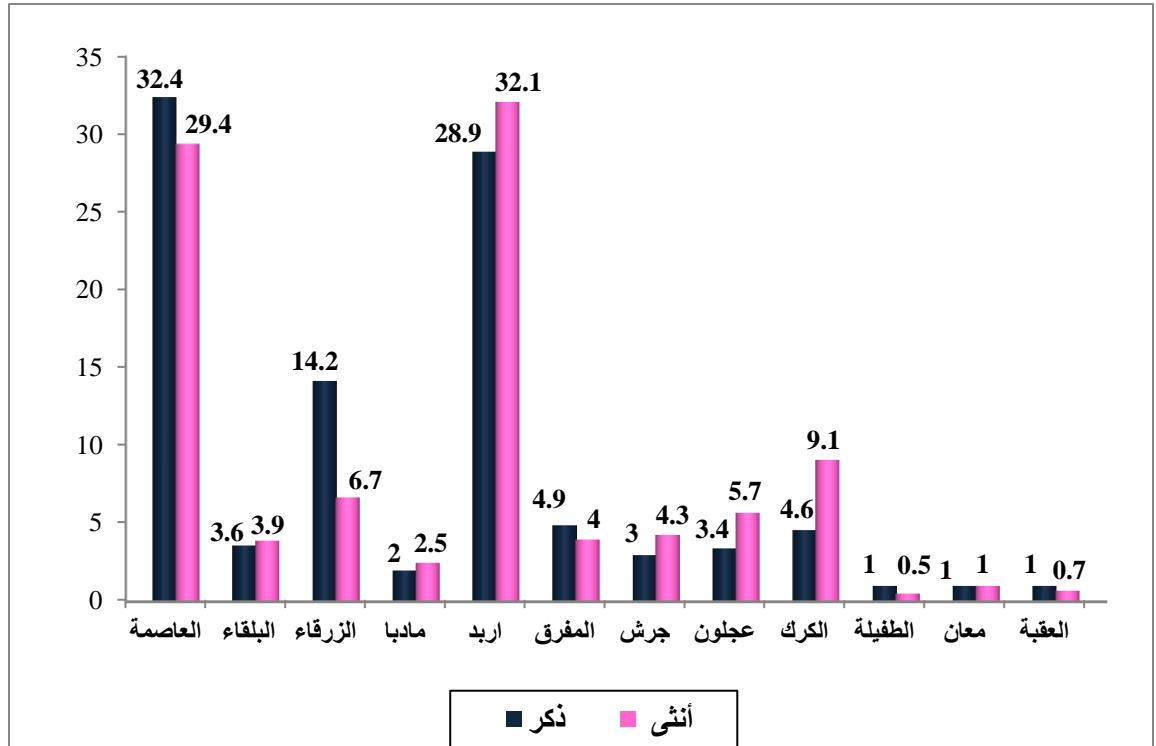
المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2011

وعند النظر إلى التوزيع الجغرافي للمشتغلين الراغبين في عمل إضافي، أشارت النتائج إلى أن النسبة الأكبر من الرجال والنساء الذين يرغبون في العمل الاضافي كانوا من محافظة العاصمة وبنسب متساوية تقريباً لكلا الجنسين بلغت 32.4% للرجال مقابل 29.4% للنساء. تلاها محافظة اربد وبفارق كبير حيث كانت النسب للنساء أعلى منها للرجال وبلغت 32.1% مقابل 28.9% للنساء. وقد يعود السبب في هذا إلى تركز الأنشطة الاقتصادية المختلفة في العاصمة وتوافر فرص العمل فيها الذي انعكس إيجابياً على المشاركة الاقتصادية للمرأة ووضعها في سوق العمل مما يسهل عليها إيجاد عمل اضافي.

ومن الجدير بالذكر أن النتائج بينت أن نسب النساء المشتغلات الراغبات في عمل إضافي في محافظات الكرك من إقليم الجنوب وعجلون من إقليم الشمال كانت ضعف مثلاتها للرجال. وقد يكون السبب في هذا هو تركز الأنشطة الزراعية وتوفر العديد من المشاريع التنموية التي ساعدت على تمكين المرأة

اقتصاديا في هاتين المحافظتين، مما يدل على بدء المجتمعات المحلية بالتكيف مع الأدوار والمسؤوليات المستجدة داخل الأسر بعد دخول النساء إلى سوق العمل. أما بقية المحافظات فكانت النسب للراغبين بالعمل الإضافي من المشتغلين من كلا الجنسين قليلة ومتقاربة. (شكل 24.3)

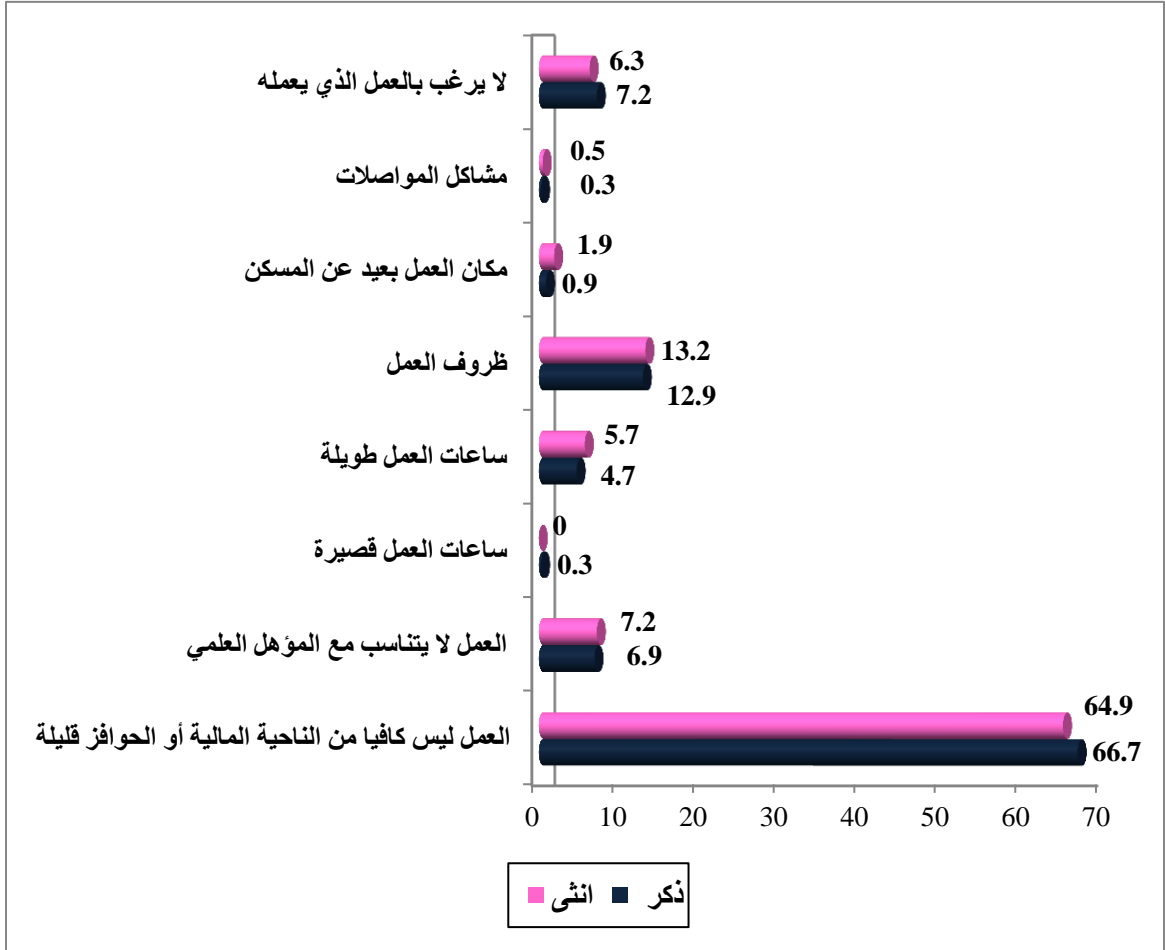
شكل 24.3: التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين من أعمارهم 15 سنة فأكثر الراغبون في عمل آخر أو إضافي حسب المحافظة والجنس، 2011



المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2011

وأشارت النتائج إلى أن عدم كفاية المردود المالي والحوافز القليلة كانت في طليعة الأسباب التي تجعل المشتغلين من الرجال والنساء يرغبون في العمل الإضافي أو عمل آخر، تلاه في المرتبة الثانية ظروف العمل. في المقابل كان سبب ساعات العمل القصيرة الأقل تأثيراً على المشتغلين من كلا الجنسين في الرغبة في عمل آخر أو إضافي. (شكل 25.3)

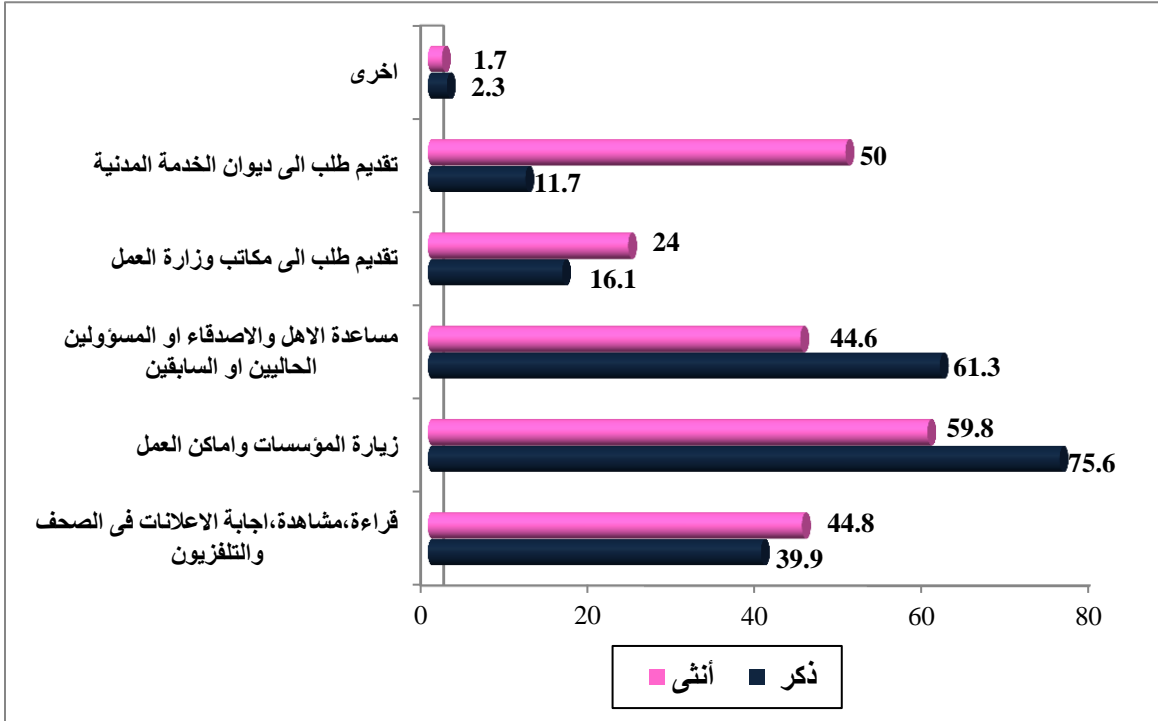
شكل 25.3: التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين من أعمارهم 15 سنة فأكثر الراغبون في عمل آخر أو إضافي حسب السبب والجنس، 2011



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2011

ومن ناحية أخرى، بينت نتائج مسح العمالة والبطالة أن أكثر الأساليب التي تتبعها المرأة في البحث عن عمل هي زيارة المؤسسات وأماكن العمل في الدرجة الأولى تلاها في المرتبة الثانية تقديم الطلبات إلى ديوان الخدمة المدنية وقراءة ومشاهدة الإعلانات في الصحف والتلفزيون. ومن الملفت للنظر أن أكثر من نصف الرجال يلجؤون إلى مساعدة الأهل والأصدقاء أو المسؤولين الحاليين أو السابقين طلباً للتوظيف (شكل 26.3).

شكل 26.3: النسبة المئوية للمتعطلين الأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الجنس وأساليب البحث عن عمل، 2011



المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2011

15.3 المعوقات التي تضعف مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل

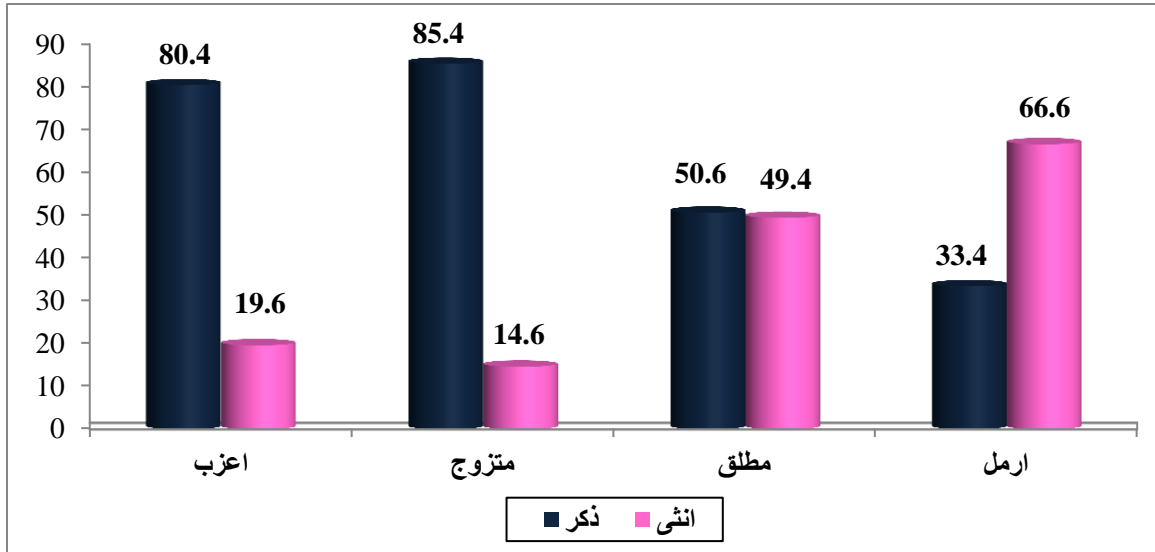
إن ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل الأردني ما هي إلا انعكاس للفجوة بين ما يبذل من محاولات وجهود تنموية في مجالات التعليم والتدريب والتعديلات المؤسسية والتشريعية وبين هذا الدور الضئيل للمرأة في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي يشير إلى خلل لا بد من معالجته سريعاً خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن قضية البطالة هي مشكلة أساسية ومزمنة في الاقتصاد الأردني، ناهيك عن استمرارية سياسة الخصخصة ومؤخراً الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية وما يترتب عليها من كساد ومن تقلص لفرص العمل سواء محلياً أو إقليمياً أو دولياً.

وبالبحث عن أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في سوق العمل، نجد أن هناك العديد منها لعل أهمها ما يلي:

1.15.3 الظروف والمعتقدات الاجتماعية

إن الموروثات الاجتماعية القديمة والقائمة على التقسيم التقليدي للأدوار بين المرأة والرجل لا تزال تلعب دوراً مهماً في مشاركة المرأة في سوق العمل، الأمر الذي يشير إلى أن قضية العمل بالنسبة للمرأة هي ليست على نفس درجة أهمية العمل للرجل. أن عدم وجود تقدير مجتمعي لعمل المرأة يجعل من الطبيعي أن تكون مشاركتها أقل من الرجل، كما أن التزاماتها ومسئولياتها وانشغالها بتربية الأطفال وارتفاع تكلفة التسهيلات اللازمة لعمل المرأة مثل دور الحضانه والرعاية النهارية يؤدي إلى أن تكون المنفعة من الناحية الاقتصادية غير مجدية وهذا الواقع يشكل أهم عامل طرد للمرأة المتزوجة التي لديها أعباء تربوية من سوق العمل. ومما يعزز هذه الاستنتاجات، الأرقام المبينة في الشكل (27.3)، حيث يظهر أن نسبة المشتغلات المتزوجات لم تتعدى 14.6% من مجموع المشتغلين في عام 2011. ويضاف إلى ذلك، نظرة المرأة السلبية نفسها في كثير من الأحيان حول قدرتها وكفاءتها وبالتالي قدرتها على المشاركة أو حتى قناعتها بأهمية ذلك. وبعبارة أخرى، فإن التغير الاجتماعي الذي طرأ على هذه القضية هو تغير غير كافٍ من ناحية ولم يصاحبه تغيرات مؤسسية تسهل أو تيسر عمل المرأة من ناحية أخرى.

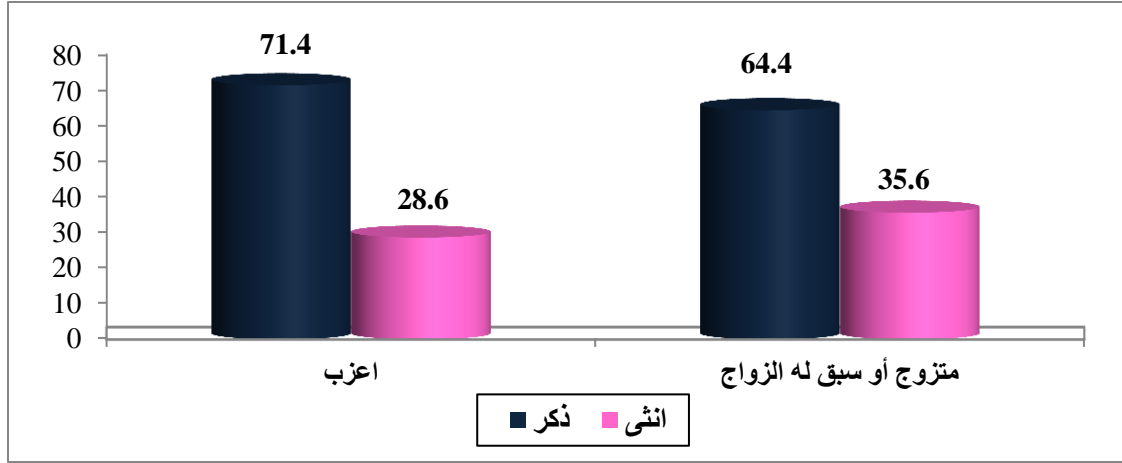
شكل 27.3: التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الحالة الزوجية والجنس، 2011



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2011

إضافة إلى ما سبق، فإن البيانات في الشكل (28.3) تشير إلى أن ثلث المتعطلين المتزوجين أو الذين سبق لهم الزواج هن إناث، وفي المقابل تنخفض هذه النسبة بين المتعطلات اللاتي لم يسبق لهن الزواج إلى 28.6% من مجموع المتعطلين الذي لم يسبق لهم الزواج.

شكل 28.3: التوزيع النسبي للمتعطلين حسب الحالة الزوجية والجنس، 2011

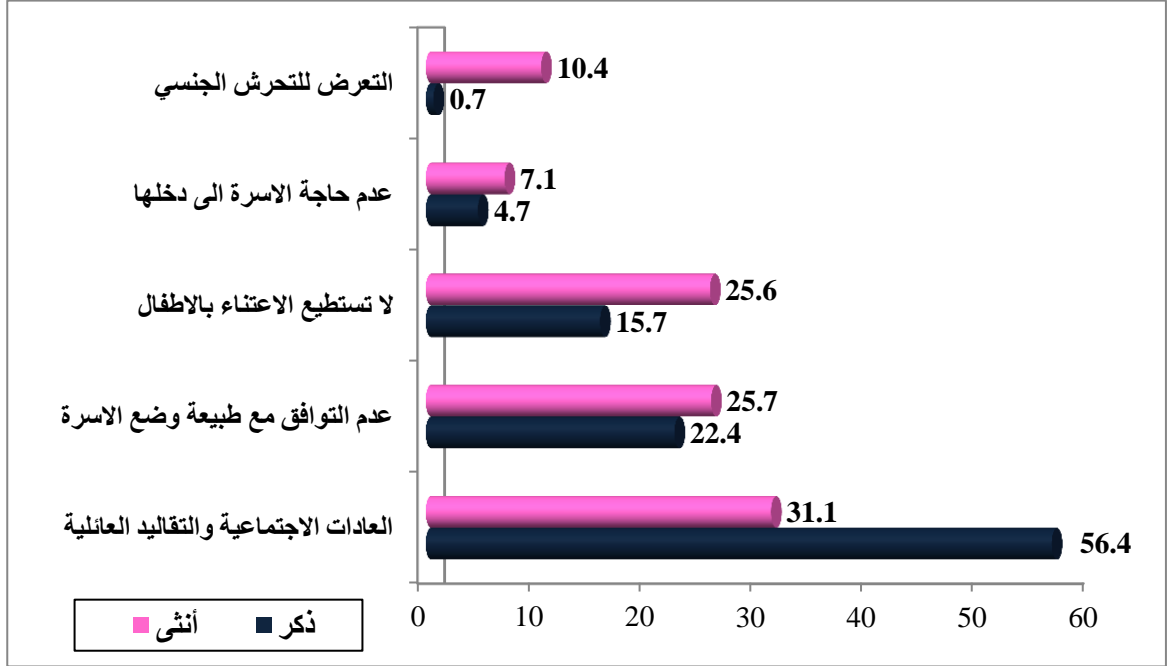


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2011

ومما يعزز ما تم التوصل إليه سابقاً النتائج التي خرجت بها دراسة مسح مشاركة المرأة في القطاع غير المنظم والمبينة في الشكل (29.3) والتي كان من أهمها ما يلي:

- احتلت العادات الاجتماعية والتقاليد العائلية صدارة الأسباب والعوامل التي تقف وراء عدم الموافقة على عمل المرأة وخاصة لدى الرجال فقد أجاب ما نسبته 56.4% من الرجال، وأجابت ما نسبته 31.1% من النساء أن عمل المرأة لا يتوافق أو يتماشى مع عادات المجتمع وتقاليد الأسرة.
- احتل سبب عدم توافق العمل مع طبيعة الأسرة ووضعها المرتبة الثانية بين الأسباب والعوامل التي تقف وراء عدم موافقة كل من الرجال والنساء على عمل المرأة، وذلك بنسبة بلغت 25.7% بين النساء، وبنسبة بلغت 22.4% بين الرجال.
- وأما السبب الثالث الذي تعزى إليه عدم الموافقة على العمل فهو العناية بالأطفال. فقد أجابت ما نسبته 25.6% من النساء، وما نسبته 15.7% من الرجال أن عمل المرأة لا يجعلها قادرة على العناية بالأطفال.

شكل 29.3: التوزيع النسبي لإجابات الرجال والنساء حول أسباب عدم الموافقة على العمل حسب الجنس، 2008



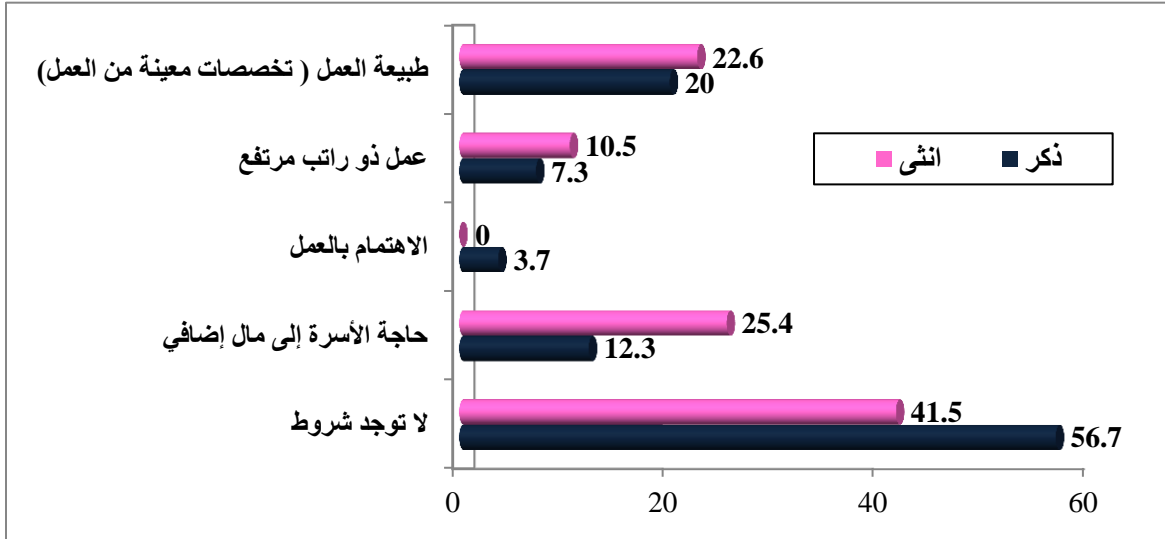
المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، مسح مشاركة المرأة في قطاع العمل غير المنظم 2008

وبعد أن تم التعرف على الأسباب التي تحد من مشاركة المرأة في سوق العمل، تم توجيه سؤال إلى أفراد الدراسة تتعلق بالشروط التي تجعلهم يوافقون على عمل المرأة، وفي هذا الصدد أظهرت النتائج في الشكل (30.3) ما يلي:

- احتل شرط توافق العمل مع طبيعة المرأة المركز الأول فقد ذكر ما نسبته 20% من الرجال و22.6% من النساء أن موافقتهم على العمل مرتبط بمدى موافقة العمل مع طبيعة أدوار المرأة التقليدية، وهذا يعني أن موافقتهم على العمل مشروطة بنوع هذا العمل، أي أنهم يرون أن هناك أعمالاً تصلح لأن تعمل فيها المرأة، وأخرى لا تصلح لها.
- أما الشرط الثاني لعمل المرأة فيتعلق بحاجة الأسرة إلى المال الإضافي الذي يجلبه ذلك العمل، فقد أجاب ما نسبته 25.4% من النساء، وما نسبته 12.3% من الرجال أنهم لا يمانعون العمل لأنهم بحاجة إلى الدخل المتأتي من ذلك العمل.

- اشترط ما نسبته 10.5% من النساء، وما نسبته 7.3% من الرجال ارتفاع الراتب حتى يوافقوا على العمل، أي أنهم لا يمانعون العمل إذا كان الراتب مرتفعاً أو عالياً.

شكل 30.3: التوزيع النسبي لإجابات الرجال والنساء حول شروط الموافقة على العمل حسب الجنس، 2008



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح مشاركة المرأة في قطاع العمل غير المنظم 2008

2.15.3 فجوة الأجر

تشير الإحصاءات إلى هناك فجوة في الأجور بين الرجال والنساء في سوق العمل الأردني. وبشكل عام، يلاحظ بأن المرأة تتقاضى ما نسبته 89% من متوسط الأجر الشهري للرجل. وعلى صعيد النشاط الاقتصادي يلاحظ بأن الفارق في متوسط الأجر الشهري بين المرأة والرجل يكون أعلى ما يكون في قطاع الصناعة حيث تحصل المرأة على 57% من متوسط الأجر الشهري للرجل، وأقل ما يكون في الخدمات حيث تتقاضى المرأة 85.8% من أجر الرجل.

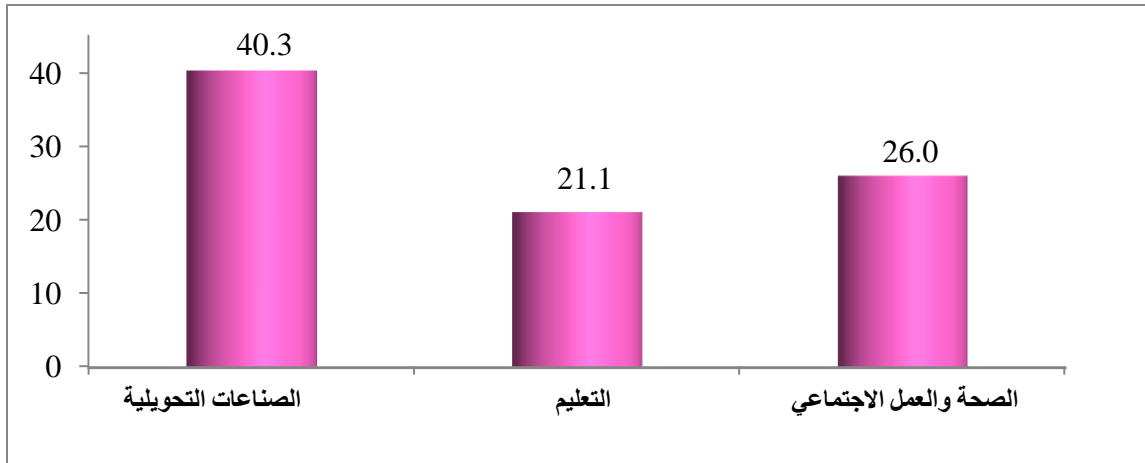
من ناحية أخرى وعلى صعيد المهنة الرئيسية، فإن الإحصاءات تشير إلى أن فارق الأجر بين النساء والرجال يبلغ الذروة بين العاملات في مهن الحرف وما إليها من المهن حيث تتقاضى المرأة 53.9% من متوسط الأجر الشهري للرجل في هذه المهنة. وفي المقابل، فإن البيانات تشير إلى أن فارق الأجر بين

النساء والرجال يصل إلى أقل قيمة له في مهن الخدمات والباة في الأسواق حيث تتقاضى النساء متوسط أجر شهري يزيد عنه لدى الرجال في هذه المهنة بمقدار 5.7%.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن البيانات تشير إلى أن المرأة العاملة التي تحمل مؤهل علمي ثانوي أو دبلوم متوسط تحصل على 85.8% من متوسط الأجر الشهري للرجل الذي يحمل نفس المؤهل العلمي، وتتقاضى المرأة العاملة التي تحمل بكالوريوس أو أعلى حوالي 63.1% من متوسط الأجر الشهري للرجل في نفس الفئة. وحسب القطاع، تشير الإحصاءات إلى أن متوسط الأجر الشهري للمرأة قد بلغ حوالي 88.2% من متوسط الأجر الشهري للرجل في القطاع العام، مقابل 83.3% في القطاع الخاص.

وعلاوة على ذلك، فإن فجوة الأجر حسب النشاط الاقتصادي كانت الأقل في قطاع التعليم فقد بلغت 21.1%. وتمثل هذه الفجوة تحدياً كبيراً نظراً لارتفاع نسبة النساء العاملات في التعليم. وفي المقابل، بينت الأرقام أن أعلى قيمة لفجوة الأجور بين الجنسين كانت في قطاع الصناعات التحويلية، حيث بلغت 40.3%، على الرغم من أن نسبة العاملات في هذا القطاع تصل 16% من مجموع النساء العاملات (الشكل 31.3).

الشكل 31.3: فجوة الأجر حسب أنشطة اقتصادية مختارة، 2010



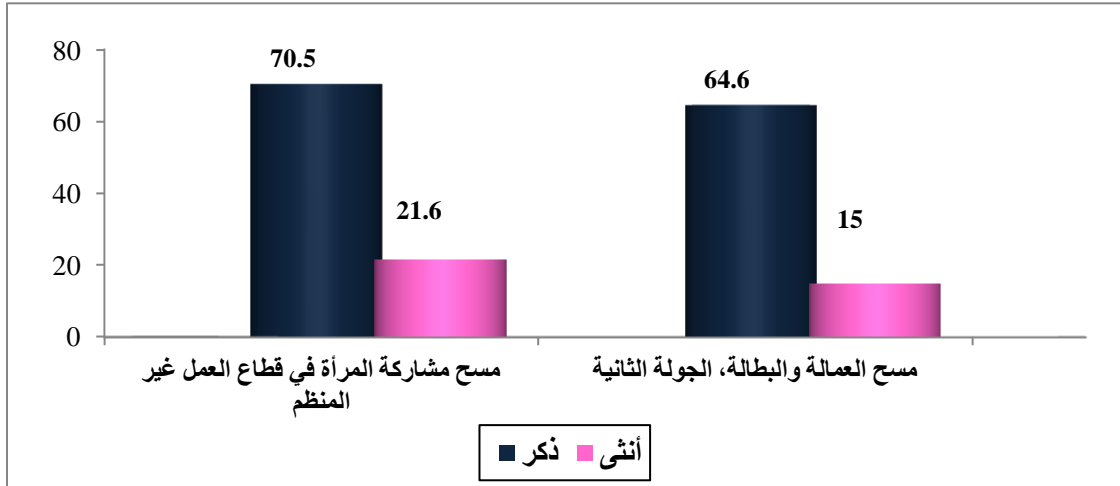
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام 2010

3.15.3 صعوبة قياس مشاركة المرأة في القطاع غير المنظم

يلاحظ أنه بالرغم من التطور الكبير الذي شهده المجال الإحصائي في الأردن خلال العقود الثلاثة الماضية، وخاصة في أساليب جمع البيانات المتعلقة بمعرفة مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل، تبقى تغطية جميع النشيطات اقتصاديا في المجتمع غير متحققة بشكل كامل، فهناك نسبة ممن يعملن في قطاع العمل غير المنظم لم يتم التعرف إليهن، ولا على نسبة مشاركتهن الاقتصادية، ولا على طبيعة هذه المشاركة ومما يعزز هذه الحقائق النتائج التي خرجت بها دراسة مشاركة المرأة في قطاع العمل غير المنظم لعام 2008 والتي بينت:

- ارتفاع معدل المشاركة الاقتصادية للنساء (قوة العمل منسوبة إلى السكان 15 سنة فأكثر) من 15% (والذي يمثل الرقم الصادر عن مسح العمالة والبطالة 2008) إلى 22% (والذي يمثل الرقم الصادر عن مشاركة المرأة في قطاع العمل غير المنظم لعام 2008) (شكل 32.3).

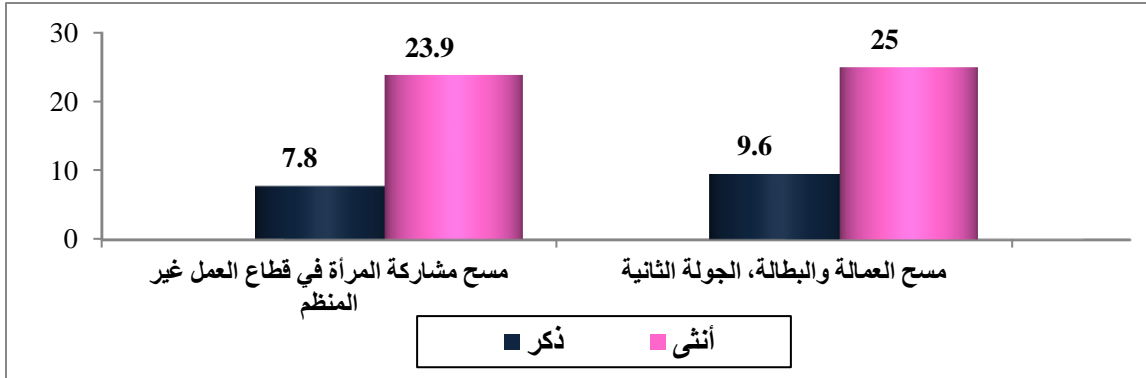
شكل 32.3: معدل النشاط الاقتصادي حسب المسح والجنس، 2008



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح مشاركة المرأة في قطاع العمل غير المنظم 2008 ومسح العمالة والبطالة الجولة الثانية 2008

- انخفاض معدل البطالة للنساء (المتعطلون منسوبة إلى قوة العمل) وفقاً للبيانات الصادرة عن مسح العمالة والبطالة لعام 2008 من 25% إلى 23.9% وفقاً للبيانات الصادرة عن دراسة مشاركة المرأة في القطاع العمل غير المنظم 2008 (شكل 33.3).

شكل 33.3: معدل البطالة حسب المسح والجنس، 2008

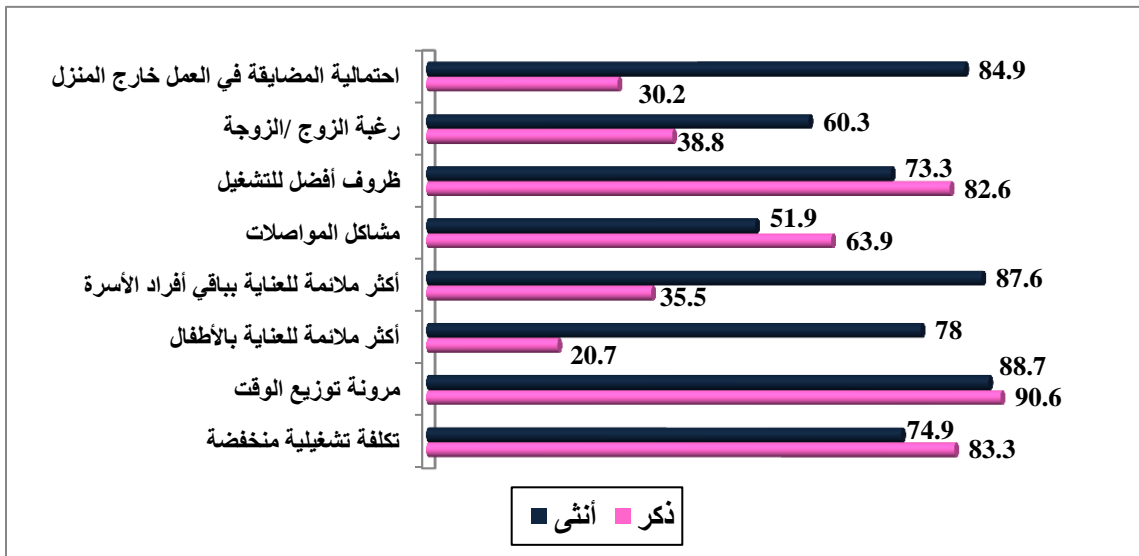


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح مشاركة المرأة في قطاع العمل غير المنظم 2008 ومسح العمالة والبطالة الجولة الثانية 2008

4.15.3 عدم توفر سياسات مساندة لعمل المرأة

أكد مسح مشاركة المرأة في القطاع العمل غير المنظم والتي نفذته دائرة الإحصاءات العامة بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، بأن أهم سبب لاختيار المرأة العمل من داخل المنزل كان يتعلق بعناية المرأة بأطفالها وعدم توفر دور حضانة بتكلفة معقولة وبنسبة اجابات بلغت 65%. إن هذه النتائج تؤكد على ضرورة اتخاذ التدابير المناسبة لمساندة المرأة في دورها الإنجابي مما يعزز القدرة الاستيعابية للنساء في سوق العمل ومقدرتها على التنافس (شكل 34.3).

شكل 34.3: النسبة المئوية لاختيار العمل من داخل المنزل حسب الجنس، 2008



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح مشاركة المرأة في قطاع العمل غير المنظم 2008

الفصل الرابع: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

1.4 مقدمة

تميز القرن الحادي والعشرين بالتطور التكنولوجي وثروة الاتصال والمعلومات والذي لعب دوراً أساسياً في خلق فرص العمل والتفاعل الاجتماعي والسياسي حول العالم. ولقد باتت معروفاً أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً اجتماعياً واقتصادياً هاماً من حيث تطوير نمط العلاقات والعمل، ولما له من دور إيجابي حيث أصبح من الضروري البحث عن إمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات للمساهمة في تقليص الفجوة بين الرجل والمرأة وخاصة الفجوة المعرفية وما يرافقها من تبعات مثل الاستبعاد وعدم تكافؤ الفرص. كما لا بد من العمل على تطوير وزيادة مساهمة المرأة في مجالات العلم والتكنولوجيا وهي بالتالي ترفع من مشاركتها الفعلية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جانب الرجل.

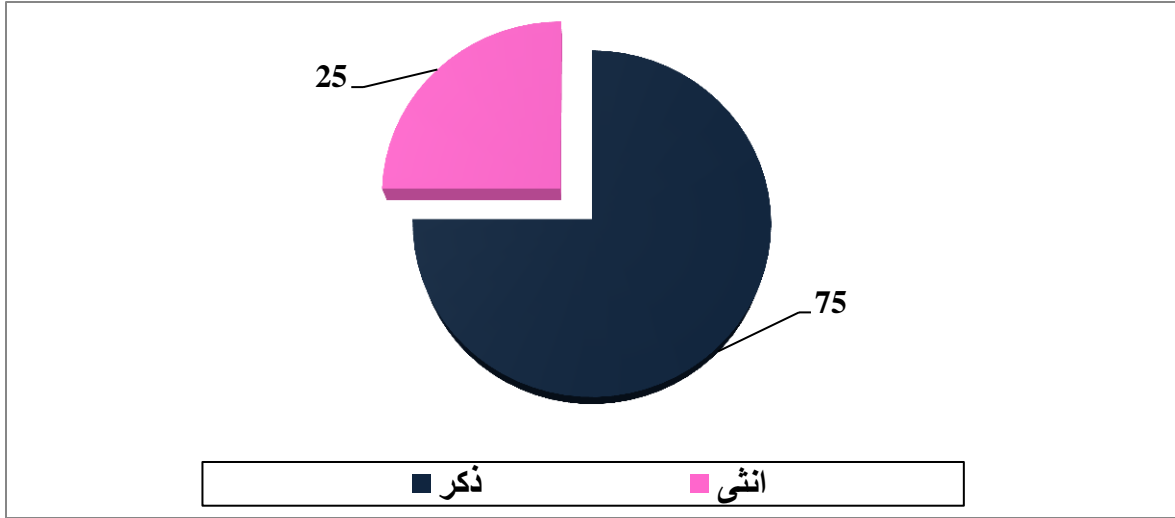
شهد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الاردن تطوراً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، ويعد هذا القطاع دافعاً أساسياً للنمو الاقتصادي، فقد ساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 31% في عام 2006، وهو من أكثر القطاعات التي ساعدت في نمو الاقتصاد. من هنا جاءت أهمية دراسة أوضاع المرأة في هذا القطاع وكيفية النهوض بها فيما يتعلق بالتشغيل والتعليم والاستخدام.

ويتناول هذا الفصل أهم المؤشرات التي تهدف إلى تقديم صورة واضحة عن وضع المرأة الأردنية مقارنة بالرجل في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وإبراز الفجوات والتحديات التي تواجه المرأة كما يهدف إلى إبراز التقدم المحرز اتجاه العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بينهما في هذا المجال.

2.4 دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خلق فرص عمل

يشهد قطاع تكنولوجيا المعلومات في الأردن تطوراً كبيراً بسبب الاهتمام والدعم الكبير الذي يوليه جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم لهذا القطاع والذي أحدث تغييراً كبيراً في الاقتصاد الأردني حيث عمل هذا القطاع على توفير 1,963 فرصة عمل جديدة في عام 2011 استفادت منها الإناث بنسبة 25% (الشكل 1.4).

شكل 1.4 : التوزيع النسبي لفرص العمل المستحدثة في قطاع تكنولوجيا المعلومات حسب الجنس، 2011

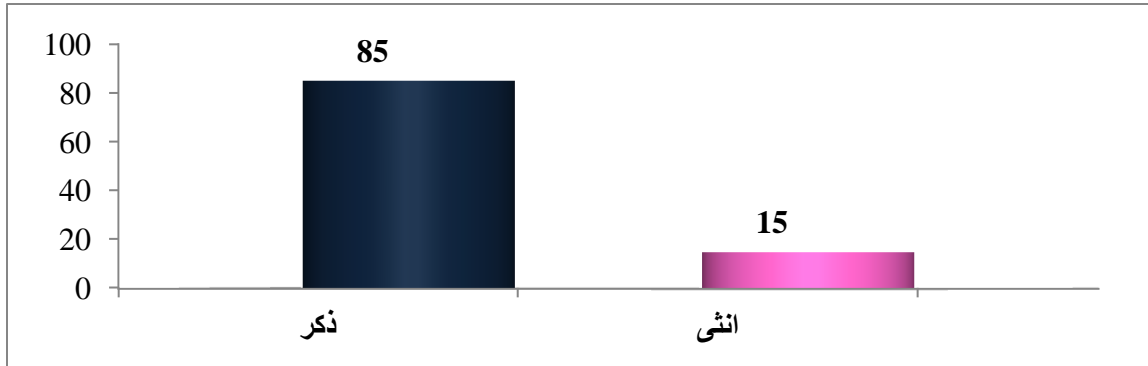


المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، مسح فرص العمل المستحدثة 2011

3.4 العاملون في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تساهم مشاركة النساء في مجال تكنولوجيا المعلومات في تمكينهن في المجتمع نتيجة لما يكتسبونه من خبرات ومهارات ومستوى عالي من التعليم يؤهلهن للحصول على وظائف متميزة وتبوء مناصب عالية، فضلاً عن مشاركتهن في اتخاذ وصنع القرار. وتشير نتائج مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل الذي تجريه دائرة الاحصاءات العامة لعام 2011 إلى أن نسبة الإناث المشتغلات في هذا القطاع بلغت 15% من مجموع المشتغلين في هذا القطاع في عام 2011 (شكل 2.4).

شكل 2.4: التوزيع النسبي للمشتغلين في قطاع تكنولوجيا المعلومات حسب الجنس، 2011

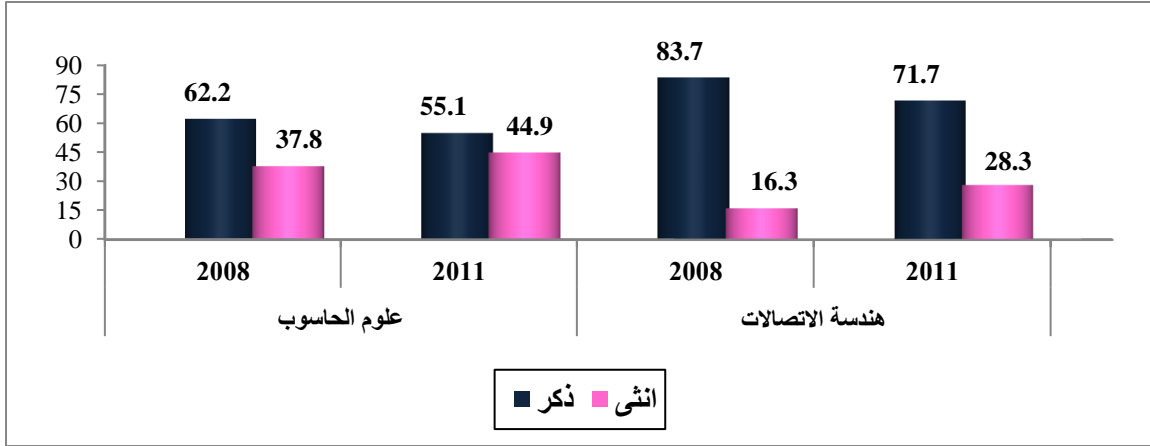


المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل 2011

4.4 الطلبة الخريجون في تخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أثبتت المرأة وخلال الفترات الماضية وحتى اليوم تميزها في مجالات عديدة من أهمها مجالات العلوم والثقافة والعمل والبناء والتطوير. فقد أتيح للمرأة العديد من المجالات في النواحي العلمية والعملية جنباً إلى جنب مع الرجل سواء في المجتمع الأردني أو في بقية المجتمعات وهو ظاهر وبشكل ملفت عند النظر لزيادة نسبة الإناث الخريجات في تخصصي هندسة الاتصالات وعلوم الحاسوب خلال الفترة 2008-2011 فقد بلغت نسبة الإناث الخريجات من تخصص هندسة الاتصالات 16.3% في عام 2008 وارتفعت إلى 28.3% عام 2011، في حين شكلت الخريجات من تخصص علوم الحاسوب ثلث الخريجين من هذا التخصص في عام 2008 وارتفعت هذه النسبة لتشكّل 44.9% في عام 2011 (الشكل 3.4).

شكل 3.4: التوزيع النسبي للطلبة الخريجين من تخصصي علوم الحاسوب وهندسة الاتصالات حسب الجنس، 2008 و2011



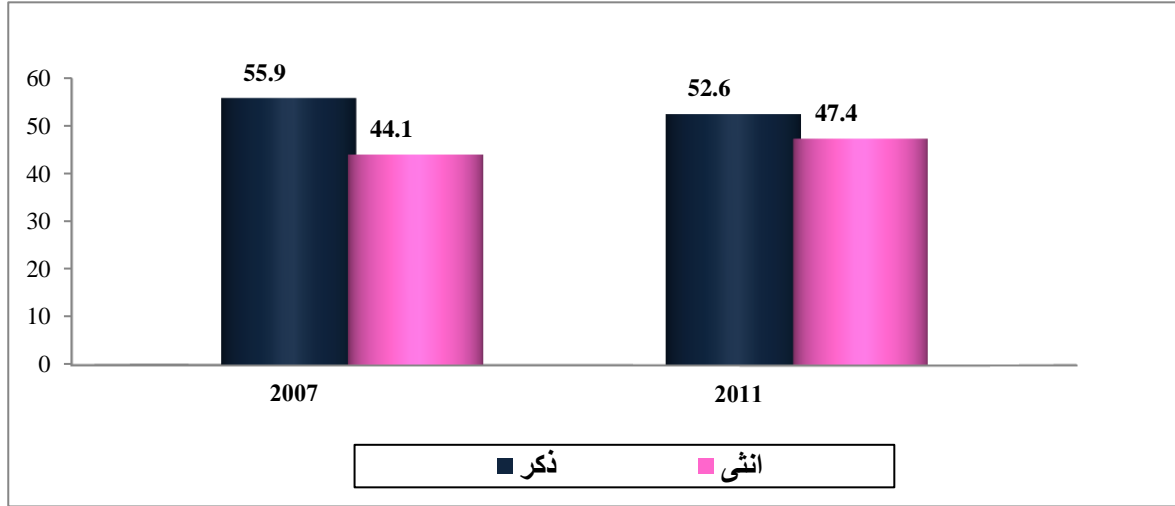
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل

5.4 مستخدمو الحاسوب

من أهم مؤشرات تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ارتفاع نسبة مستخدمي الحاسوب من الإناث من 44.1% في عام 2007 إلى 47.4% في عام 2011 بزيادة بلغت 3% خلال الأربعة أعوام. ومن الجدير بالذكر أن النسب في الشكل (4.4) تشير إلى أن نسبة مستخدمي الحاسوب من الذكور في عام 2007 تزيد عن نسبة مستخدميه من الإناث بحوالي 12 نقطة مئوية، في حين انخفضت هذه الزيادة في

عام 2011 إلى أكثر من النصف لتصبح حوالي 5 نقاط مئوية. وتشير هذه النتائج إلى الجهود المبذولة لرفع الوعي بأهمية استخدام الحاسوب بين الإناث والذي أصبح متطلباً أساسياً في مختلف نواحي الحياة العصرية.

شكل 4.4: التوزيع النسبي للأفراد مستخدمي الحاسوب من أعمارهم 5 سنوات فأكثر حسب الجنس، 2007 و2011



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل

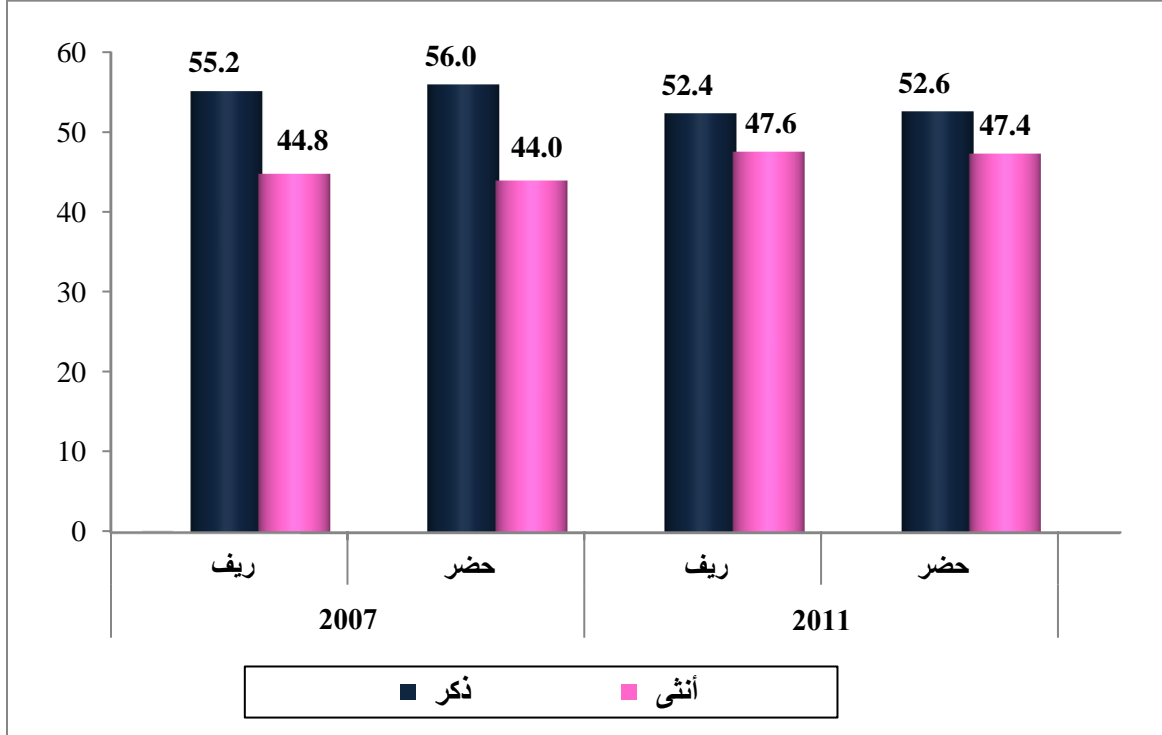
6.4 خصائص مستخدمي الحاسوب

1.6.4 مكان الإقامة

يظهر الشكل (5.4) أنه لا يوجد أي تأثير لمكان الإقامة للأفراد حسب الحضر والريف على استخدام الحاسوب لكلا الجنسين، حيث بلغت نسبة الإناث المستخدمين للحاسوب والمقيمات في الحضر والريف حوالي 44% في العام 2007 وارتفعت هذه النسبة إلى حوالي 47% في عام 2011. في المقابل، بلغت نسبة المستخدمين الذكور للحاسوب في عام 2007 والمقيمون في الريف والحضر 55% و56% على التوالي، في حين انخفضت هذه النسبة في عام 2011 إلى 52% لكل من الحضر والريف. وهذا التطور الحاصل في قطاع تكنولوجيا المعلومات خلال الأربعة أعوام للذكور والإناث وعلى مستوى

الحضر والريف يظهر الجهود المبذولة لرفع مشاركة المرأة الفعلية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جانب الرجل.

شكل 5.4: النسبة المئوية لمستخدمي الحاسوب الذين أعمارهم 5 سنوات فأكثر حسب الجنس والحضر والريف، 2007 و2011

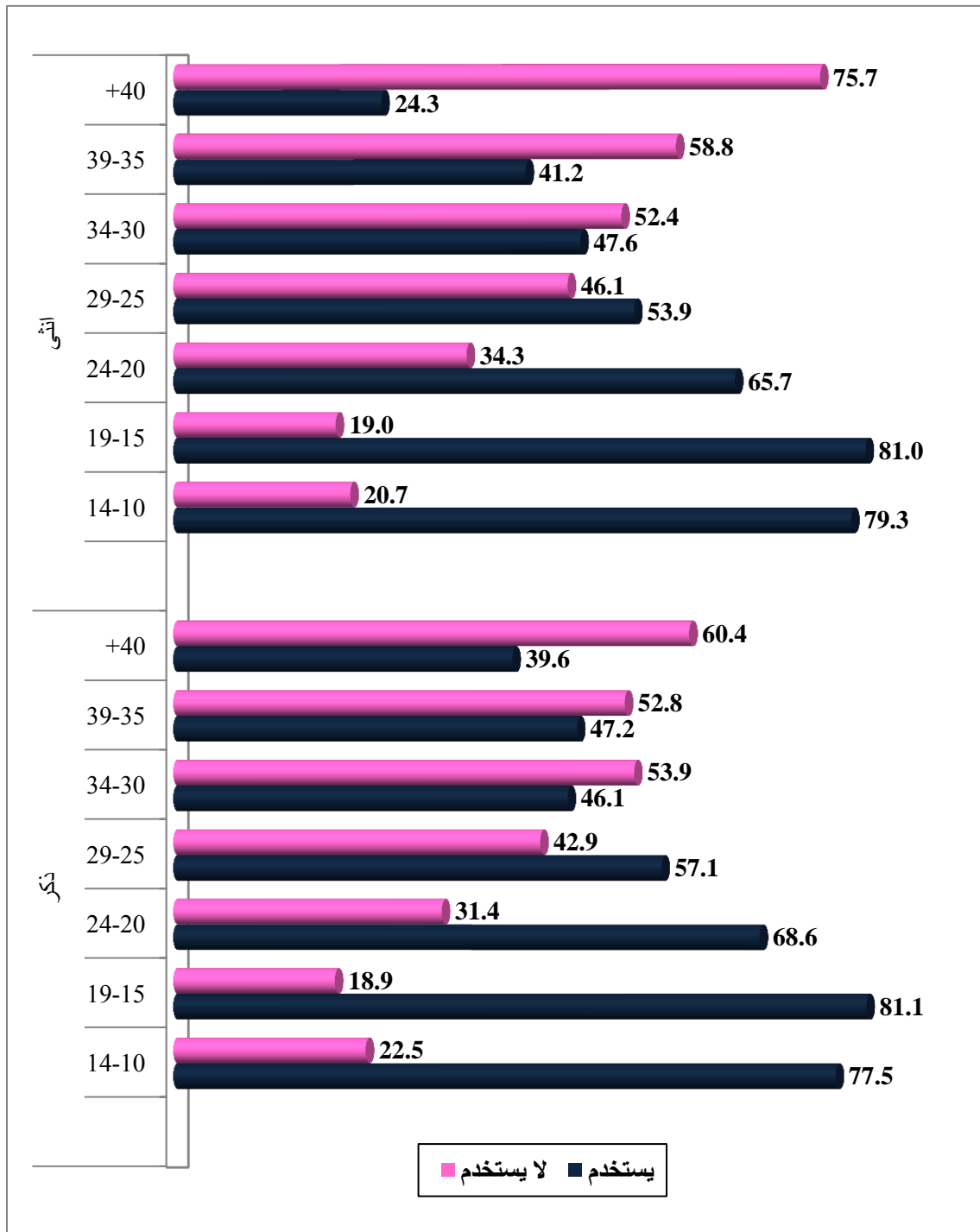


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل

2.6.4 التوزيع العمري

وبمقارنة مستخدمي الحاسوب من الذكور والإناث حسب الفئة العمرية، يشير الشكل (6.4) إلى أن نسبة مستخدمي الحاسوب من الذكور والإناث قد أظهرت نمطاً مشابهاً، حيث تبدأ في الارتفاع التدريجي في الفئة العمرية 10-14 سنة لتصل ذروتها في الفئة العمرية 15-19 ثم تبدأ بعد ذلك بالانخفاض التدريجي لتصل إلى أدنى قيمة لها في الفئة العمرية 40 فأكثر. وتدلل هذه النتائج على فعالية السياسات التعليمية في المدارس التي هدفت إلى إدخال تكنولوجيا المعلومات في مناهجها التعليمية مما ساهم في رفع نسبة المتعاملين مع الحاسوب من كلا الجنسين.

شكل 6.4: التوزيع النسبي للأفراد ممن أعمارهم 10 سنوات فأكثر حسب استخدام الحاسوب والفئة العمرية والجنس، 2011

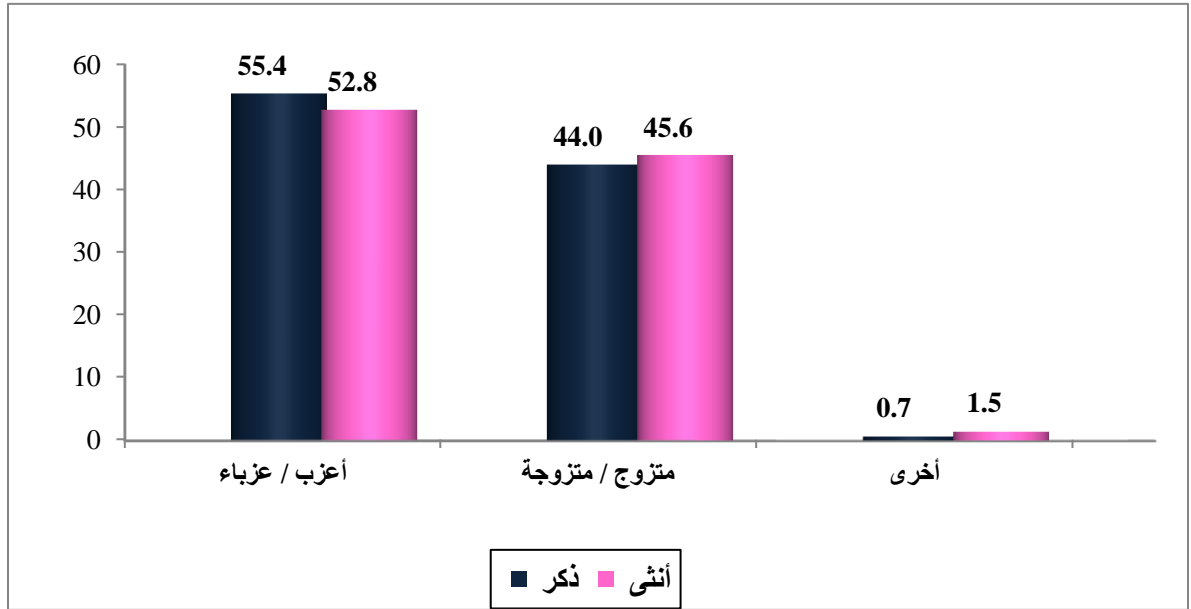


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل 2011

3.6.4 الحالة الزوجية

يشير الشكل (7.4) إلى أن أكثر من نصف مستخدمي الحاسوب من الذكور والإناث هم من العزاب (غير المتزوجين). في حين كانت هذه النسبة بين المتزوجين من الذكور والإناث 44%، 45.6% على التوالي.

شكل 7.4: التوزيع النسبي للأفراد مستخدمي الحاسوب من أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية والجنس، 2011

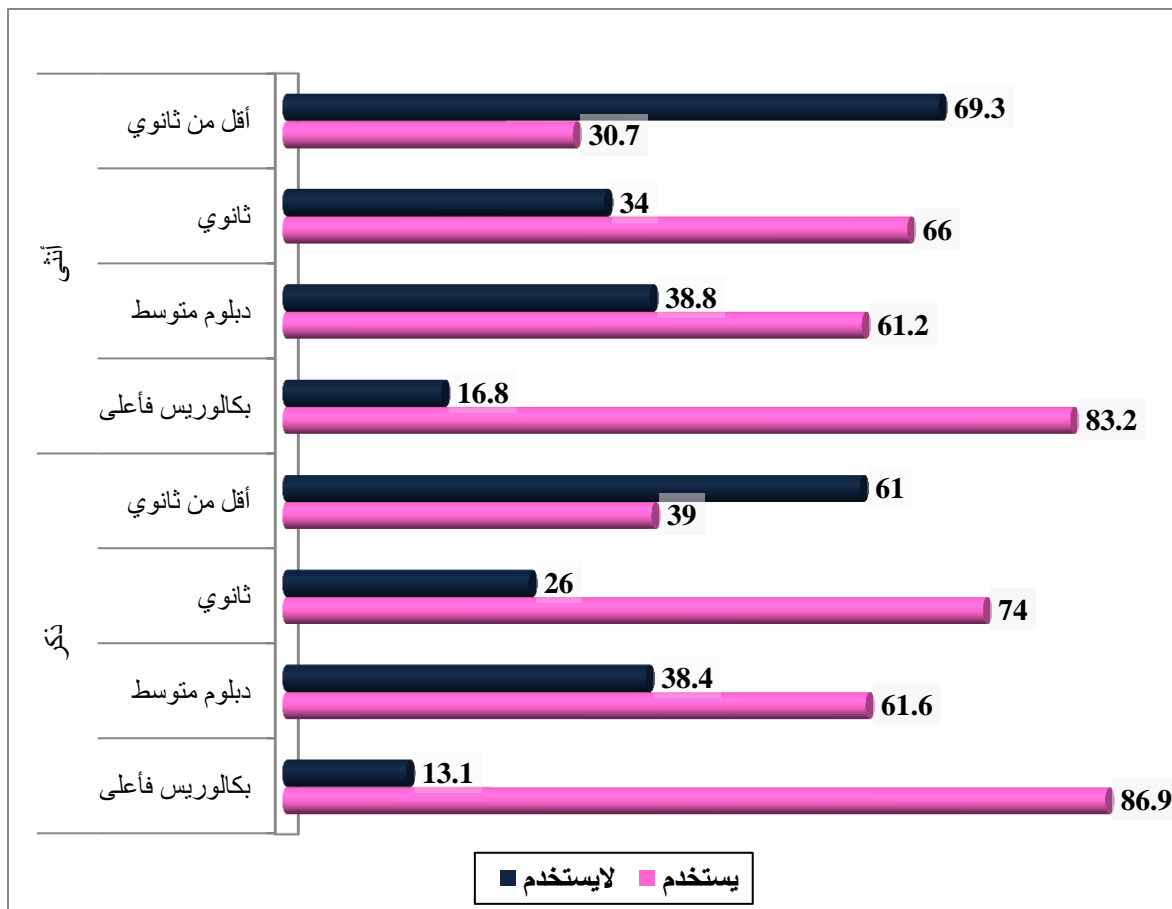


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل 2011

4.6.4 المستوى التعليمي

وعند أخذ المستوى التعليمي للأفراد مستخدمي الحاسوب، يلاحظ أن نسبة عالية منهم كان مستواهم التعليمي بكالوريوس فأعلى، حيث بلغت النسبة للذكور 87% وللإناث 83%. وفي المقابل، كانت النسبة الأقل لمستخدمي الحاسوب من حملة المؤهل التعليمي أقل من ثانوي ونسبة بلغت 39% ذكور و31% إناث. وتشير هذه النتائج إلى العلاقة الطردية بين المستوى التعليمي واستخدام الحاسوب (الشكل 8.4).

شكل 8.4: التوزيع النسبي للأفراد ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب استخدام الحاسوب والمستوى التعليمي والجنس، 2011

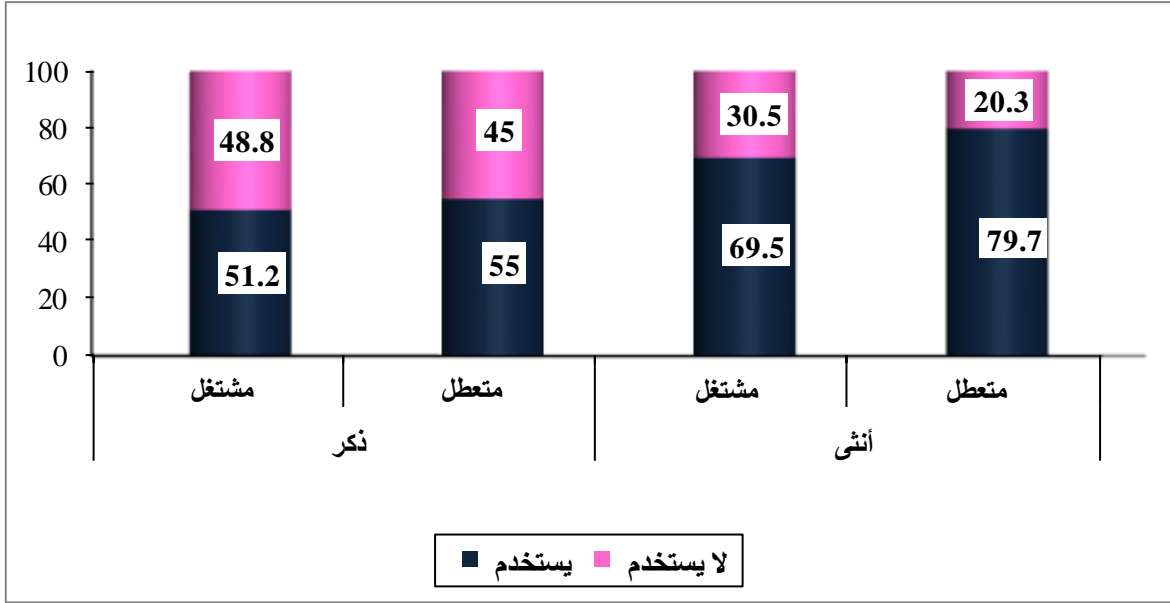


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل 2011

5.6.4 النشاط الاقتصادي

أظهرت النتائج وجود تبايناً ملحوظاً في استخدام الحاسوب بين الجنسين من المشغولين والمتعطلين لصالح الإناث، حيث بلغت نسبة المتعطلات اللاتي أعمارهن 15 سنة فأكثر و يستخدمن الحاسوب 79.7% مقابل 55% للمتعطلين الذكور الذين يستخدمون الحاسوب و 69.5% للمشتغلات اللاتي يستخدمن الحاسوب مقابل 51% للذكور المشغولين. ويلعب استخدام الحاسوب دوراً رئيسياً في تمكين المرأة من خلال مساعدتها على تقليص ما تقضيه من وقت وعمل في إنجاز أنشطة إنتاجية تؤدي إلى زيادة دخلها وتحسين مركزها في المجتمعات المحلية (شكل 9.4).

شكل 9.4: التوزيع النسبي للأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب حالة النشاط الاقتصادي والجنس،
2011

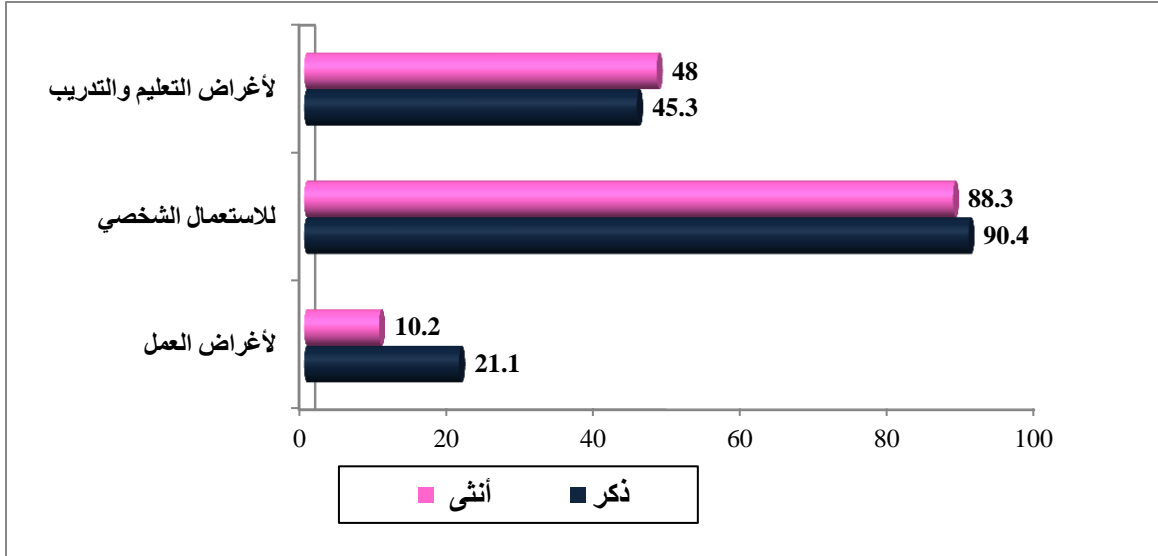


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل 2011

7.4 أسباب استخدام الحاسوب

أشارت البيانات في الشكل (10.4) لعام 2011، أن الاستخدام الأكثر للحاسوب لدى الذكور والإناث كان للاستعمال الشخصي. كما أظهرت البيانات تبايناً بين الذكور والإناث في استخدام الحاسوب لأغراض التدريب والتعليم حيث بينت النتائج أن نسبة الإناث اللاتي يستخدمن الحاسوب كانت أعلى من نسبة الذكور بمقدار ثلاث نقاط مئوية، حيث تبين أن 64% من الإناث العازبات يستخدمن الحاسوب لأغراض التدريب والتعليم، بينما 56% من الذكور العزاب يستخدمون الحاسوب لنفس الغاية. وفي المقابل، كانت نسبة الذكور الذين يستخدمون الحاسوب من أجل العمل أعلى من نسبة الإناث المستخدمات للحاسوب لنفس غاية الاستخدام بمقدار عشر نقاط مئوية. وعلاوة على ما سبق، أظهرت البيانات أن 21% من الإناث اللاتي سبق لهن الزواج يستخدمن الحاسوب لأغراض العمل بينما 51% من الذكور الذين سبق لهم الزواج يستخدمونه لذات الغاية.

شكل 10.4: توزيع الأفراد مستخدمي الحاسوب ممن أعمارهم 5 سنوات فأكثر حسب سبب الاستخدام، 2011

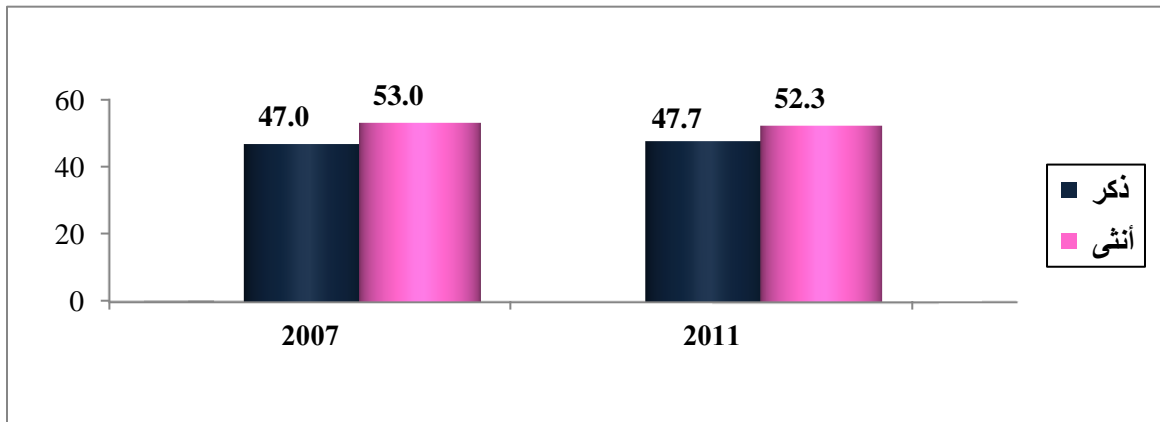


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل 2011

8.4 الأفراد غير المستخدمين للحاسوب

يظهر الشكل (11.4) أن نسبة غير المستخدمين للحاسوب من الإناث أكثر من النصف خلال الفترة 2007 - 2011. كما ويلاحظ أن نسبة غير المستخدمين للحاسوب من الذكور قد ارتفعت بشكل طفيف خلال الأربعة أعوام الماضية بمقدار لم يتجاوز 1%.

شكل 11.4: نسبة الأفراد غير المستخدمين للحاسوب ممن أعمارهم 5 سنوات فأكثر حسب الجنس، 2007 و2011



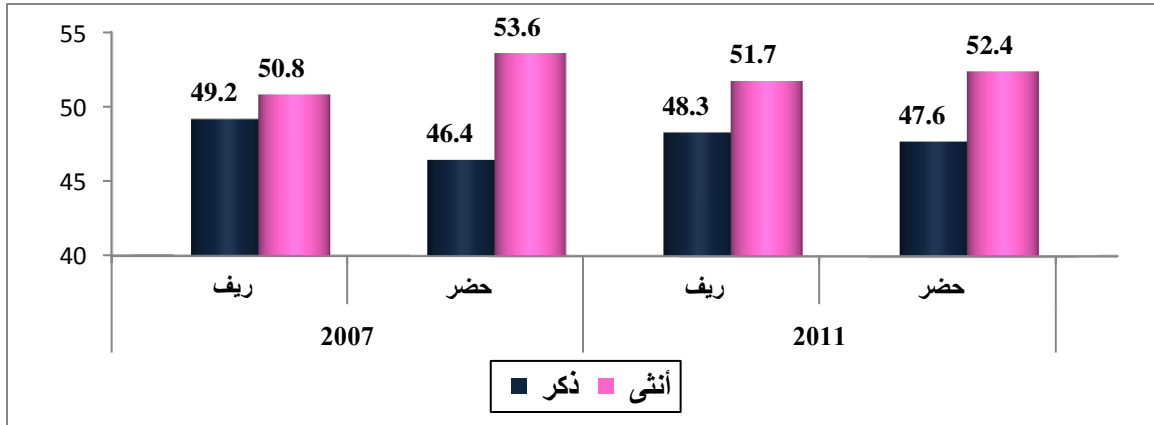
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل

9.4 خصائص الأفراد غير المستخدمين للحاسوب

1.9.4 مكان الإقامة

يشير الشكل (12.4) إلى أن الإناث غير المستخدمين للحاسوب واللاتي يقمن في الريف والحضر لعامي 2007-2011 يشكلن أكثر من نصف الأفراد غير المستخدمين للحاسوب، كما تشير البيانات إلى انخفاض نسبة الإناث غير المستخدمين للحاسوب في الحضر وارتفاعها ارتفاعاً طفيفاً في الريف خلال الفترة الزمنية 2007-2011. وفي المقابل، أظهرت البيانات انخفاضاً طفيفاً في نسبة الذكور غير المستخدمين للحاسوب المقيمين في الريف وارتفاعاً طفيفاً في نسبة المقيمين في الحضر خلال نفس الفترة الزمنية.

شكل 12.4: النسبة المئوية للأفراد غير المستخدمين للحاسوب الذين أعمارهم 5 سنوات فأكثر حسب الجنس والحضر والريف، 2007 و2011

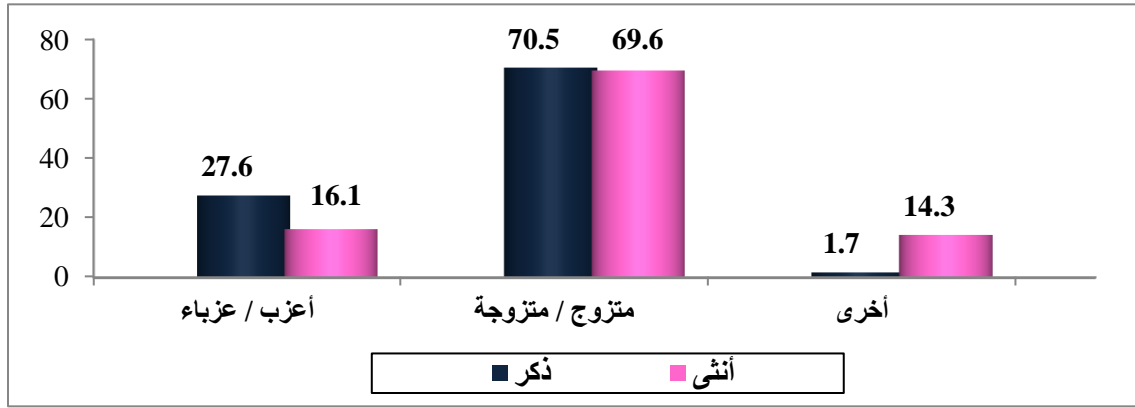


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل

2.9.4 الحالة الزوجية

يبين الشكل (13.4) إلى أن الغالبية العظمى من غير مستخدمي الحاسوب من الذكور والإناث هم من المتزوجين. في حين بلغت نسبة غير مستخدمي الحاسوب العزاب من الذكور والإناث 27.6%، 16.1% على التوالي.

شكل 13.4: التوزيع النسبي للأفراد غير المستخدمين للحاسوب ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية والجنس، 2011

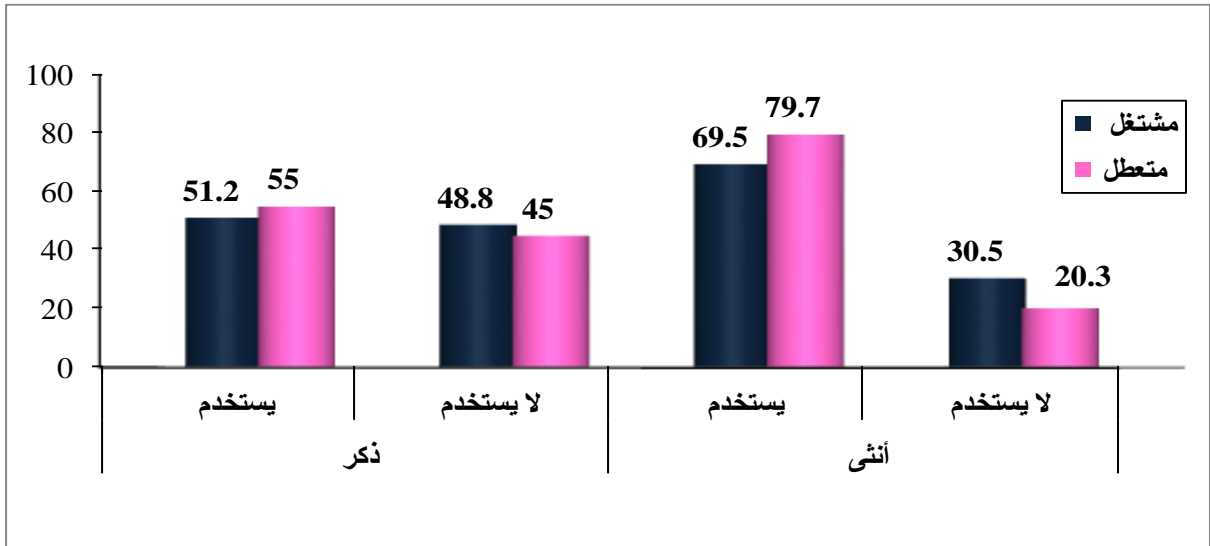


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل 2011

3.9.4 النشاط الاقتصادي

يبين الشكل (14.4) أن نسبة المتعطلات اللاتي لا يستخدمن الحاسوب بلغت 20.3% مقابل 45% للمتغطين الذكور الذين لا يستخدمون الحاسوب و30.5% للمشتغلات اللاتي لا يستخدمن الحاسوب مقابل 49% للمشتغلين الذين لا يستخدمون الحاسوب.

شكل 14.4: التوزيع النسبي للأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب حالة النشاط الاقتصادي واستخدام الحاسوب والجنس، 2011

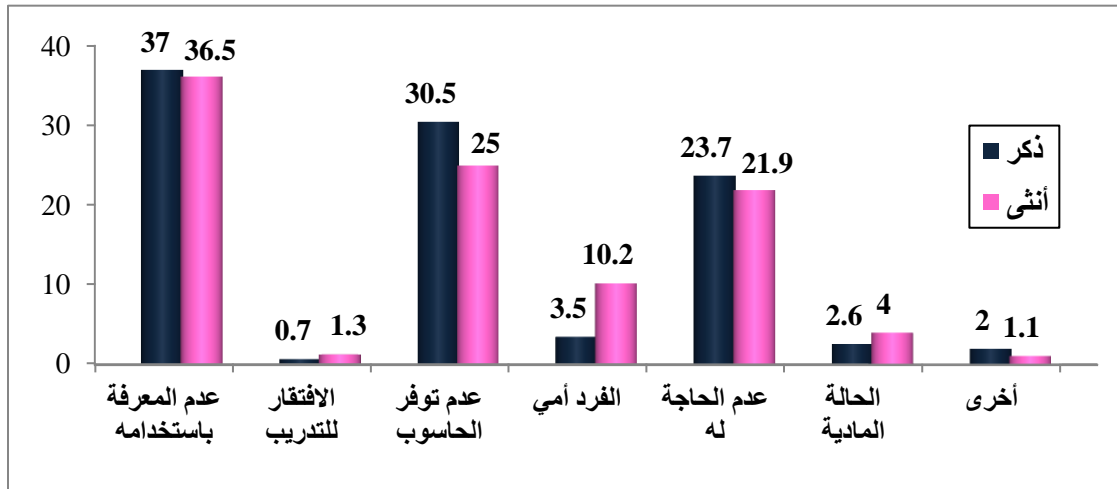


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل 2011

10.4 أسباب عدم استخدام الحاسوب

أظهرت البيانات في الشكل (15.4) أن أكثر من ثلث الذكور والإناث لا يستخدمون الحاسوب بسبب عدم المعرفة بكيفية استخدامه، وربع الإناث اللاتي لا يستخدمن الحاسوب كان بسبب عدم توفر جهاز حاسوب مقابل 30.5% من الذكور. ومن الجدير بالذكر أن الافتقار للتدريب والحالة المادية كانت من أقل الأسباب لعدم استخدام الحاسوب بين الذكور والإناث مما يعكس الجهود المبذولة في توفير فرص التعليم والتدريب للحصول على المعرفة من أجل وضع البنية الأساسية لمجتمع معلوماتي على أيدي كفاءات ماهرة في المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة.

شكل 15.4: توزيع الأفراد الذين أعمارهم 5 سنوات فأكثر الذين لا يستخدمون الحاسوب حسب سبب عدم الاستخدام والجنس، 2011

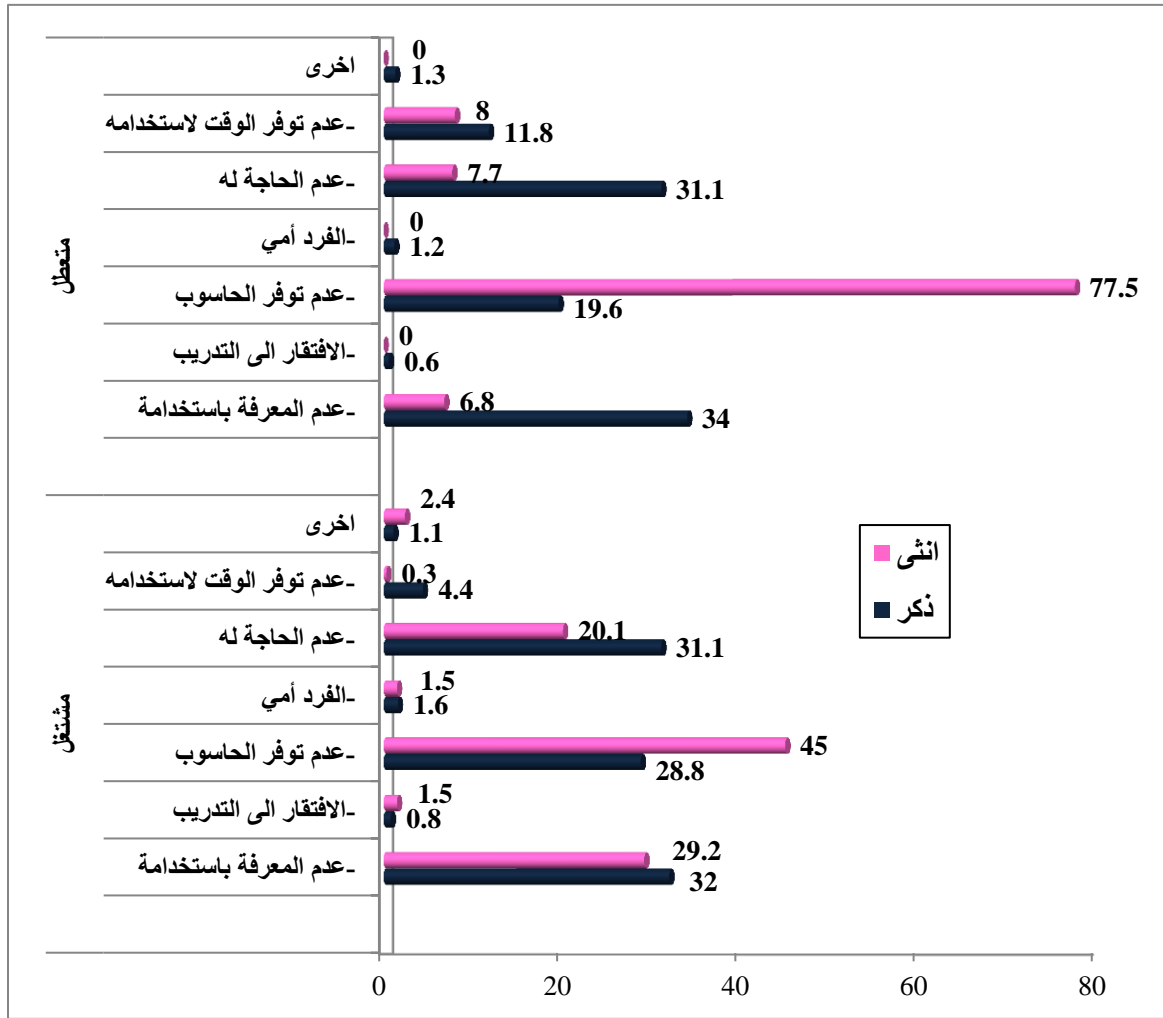


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل 2011

11.4 أسباب عدم استخدام الحاسوب بين المشتغلين والمتعطلين

أظهرت البيانات في الشكل (16.4) أن 77.5% من الإناث المتعطلات اللاتي لا يستخدمن الحاسوب كان بسبب عدم توفر جهاز حاسوب، في حين أن 34% من الذكور المتعطلين لا يستخدمون الحاسوب بسبب عدم المعرفة باستخدامه. مقابل 6.8% من إناث. تجدر الإشارة إلى أن سببي الأمية وقلّة التدريب لم يكن لهما أي تأثير على استخدام الحاسوب عند كل من المتعطلين الذكور والإناث.

شكل 16.4: توزيع الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر الذين لا يستخدمون الحاسوب حسب سبب عدم الاستخدام والجنس، 2011



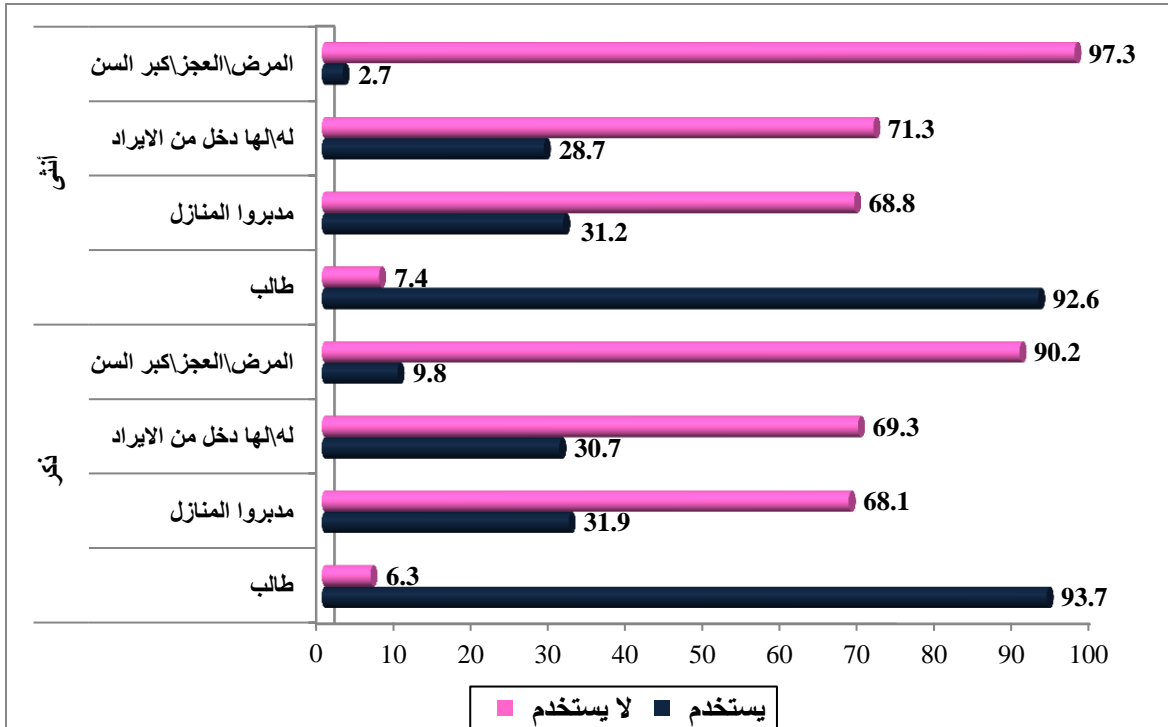
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل 2011

وتباينت نسب غير المستخدمين للحاسوب بين الذكور والإناث المشتغلين حسب سبب عدم الاستخدام. فقد أظهرت البيانات أن أكثر سبب لعدم استخدام الحاسوب بين الإناث المشتغلين هو عدم توفر جهاز حاسوب وبنسبة بلغت 45% من مجموع الإناث المشتغلين واللاتي لا يستخدمون الحاسوب ثم تلاه سبب عدم المعرفة باستخدامه وبنسبة بلغت 29.2%. في المقابل، حوالي الثلث من الذكور المشتغلين لا يستخدمون الحاسوب بسبب عدم المعرفة باستخدامه وسبب عدم الحاجة له.

12.4 الأفراد خارج قوة العمل حسب استخدام الحاسوب

أشارت النتائج في الشكل (17.4) إلى أن الغالبية العظمى من الأفراد الذكور والإناث خارج قوة العمل المستخدمين للحاسوب كانوا من الطلبة وذلك نتيجة لإتاحة الفرصة للجميع لتعلم تكنولوجيا المعلومات في المدارس. وتبين بأن معظم الإناث والذكور خارج قوة العمل الذين لا يستخدمون الحاسوب هم من كبار السن والمرضى والعجزة وأن المشكلة تكمن في الجيل الأكبر سناً الذين لم تتح لهم الفرصة لتعلم تكنولوجيا المعلومات، وأن 69% من الإناث مدبرات المنازل لا يستخدمن الحاسوب ويعود ذلك إلى أن 38% من الإناث مدبرات المنازل لا يعرفن استخدام الحاسوب، بينما 25% منهن ليسوا بحاجة له و21% لعدم توفر الحاسوب لديهن، في حين أن 13% يعود سبب عدم استخدامهن للحاسوب للأمية والتي تشكل عائقاً مهماً أمامهن، وافتقاد المرأة إلى فرص التدريب على مهارات الحاسوب، إضافة إلى المسؤوليات المنزلية الملقاة على عاتق النساء والذي يؤدي إلى تهميشهن في القطاع المعلوماتي.

شكل 17.4: توزيع الأفراد خارج قوة العمل من أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الجنس واستخدام الحاسوب، 2011



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل 2011

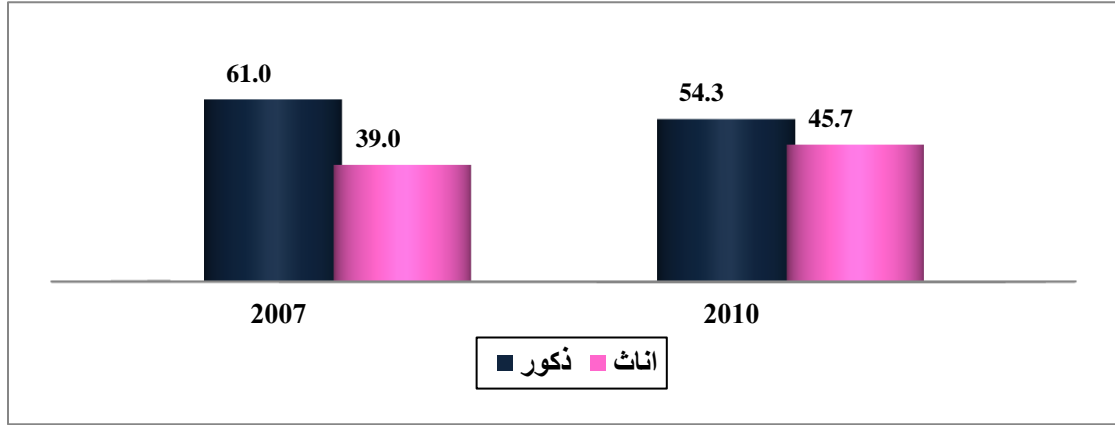
13.4 الشبكة العنكبوتية (الانترنت)

تزايد أهمية تكنولوجيا المعلومات مع انتشار الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) التي مكنت الفرد من الوصول إلى عدد لا يحصى من الخدمات بدءاً من الحصول على مختلف أنواع المعلومات إلى تسهيلات التسوق ووسائل الترفيه والتسلية، ناهيك عن السهولة التي تتيحها الشبكة العنكبوتية للاتصال بالأفراد داخل البلاد وخارجها. وتتيح شبكات المعلومات والأدوات المعرفية الحديثة تكافؤ فرص الحصول على المعرفة والعمل بين الجنسين، بالإضافة إلى نشر التوعية في وضع البنية الأساسية لمجتمع معلوماتي، يكون للنساء دوراً بارزاً فيه.

وأظهرت نتائج مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل، ارتفاع نسبة الإناث المستخدمات للإنترنت من 39% في عام 2007 إلى 45.7% من مجموع المستخدمين في عام 2011 (الشكل 18.4).

شكل 18.4: التوزيع النسبي للأفراد الذين أعمارهم 5 سنوات فأكثر المستخدمين للإنترنت حسب الجنس،

2011 و 2007

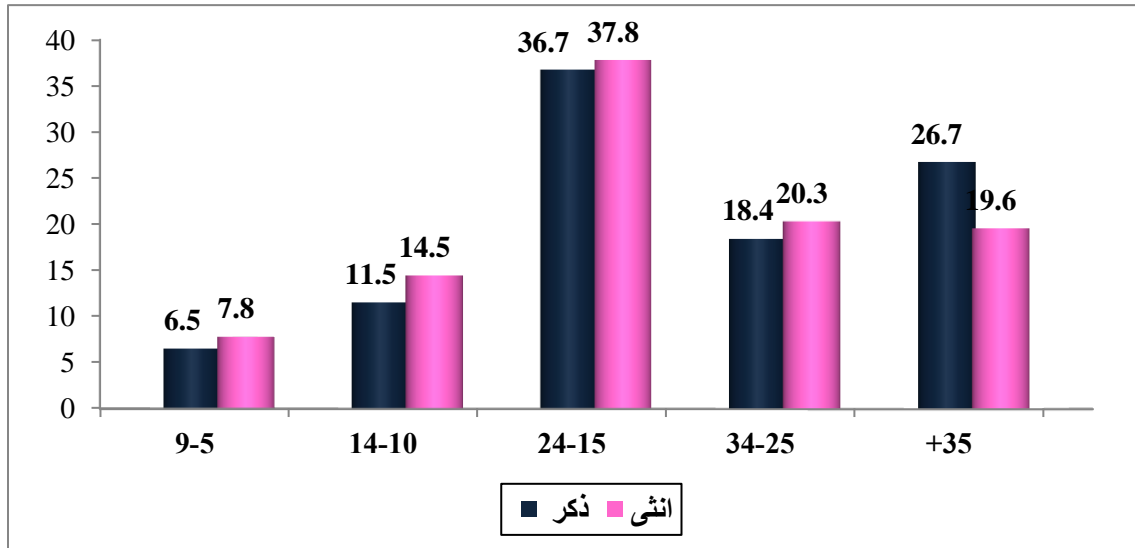


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل

إن المجتمع الأردني من أكثر المجتمعات العربية تأثراً في مجال التكنولوجيا وبشتى أشكالها حيث لم يعد استخدام الحاسوب والإنترنت حكراً على الرجال أو النساء أو الشباب أو الطلبة كما جرت العادة. وأظهرت البيانات تباين في نسب مستخدمي الإنترنت حسب العمر والجنس، فيلاحظ من الشكل (19.4) أن أكثر من ثلث المستخدمين للإنترنت كانت في الفئة العمرية الشابة (15-24) وذلك للذكور

والإناث، في حين أن أكثر من ربع مستخدمي الإنترنت من الذكور كانت في الفئة العمرية 35 سنة فأكثر مقابل 19.6% من مجموع الإناث المستخدمين للإنترنت، كما بلغت النسبة من بين الإناث في الفئة العمرية (25-34) سنة 20.3% من مجموع الإناث المستخدمين للإنترنت. وهذا يدل على التطور الحاصل في استخدام الإنترنت والذي يشمل جميع الأعمار.

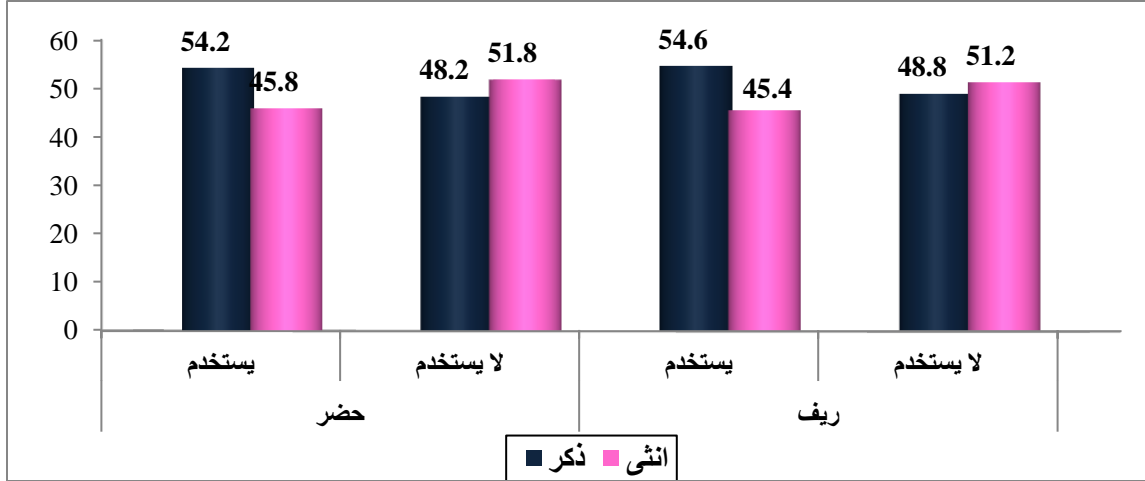
شكل 19.4: التوزيع النسبي لمستخدمي الإنترنت الذين أعمارهم 5 سنوات فأكثر حسب الفئات العمرية والجنس، 2011



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل 2011

أما مكان الإقامة (الحضر والريف) فلم يكن له أي تأثير على استخدام الإنترنت فقد تبين من الشكل (20.4) أنه لا يوجد اختلاف كبير بين نسب المستخدمين، حيث بلغت نسبة الإناث المستخدمين واللاتي يقمن في الحضر والريف 45.8% و45.4% على التوالي في عام 2011، في المقابل بلغت نسبة الذكور الذين يستخدمون الإنترنت في الحضر 54.2% وفي الريف 54.6%، في حين كانت نسبة الإناث اللاتي لا يستخدمن الإنترنت أعلى من نسب الذكور الذين لا يستخدمون الإنترنت بـ 3.6 نقطة مئوية لصالح الإناث في الحضر و2.4 نقطة مئوية لصالح الإناث في الريف.

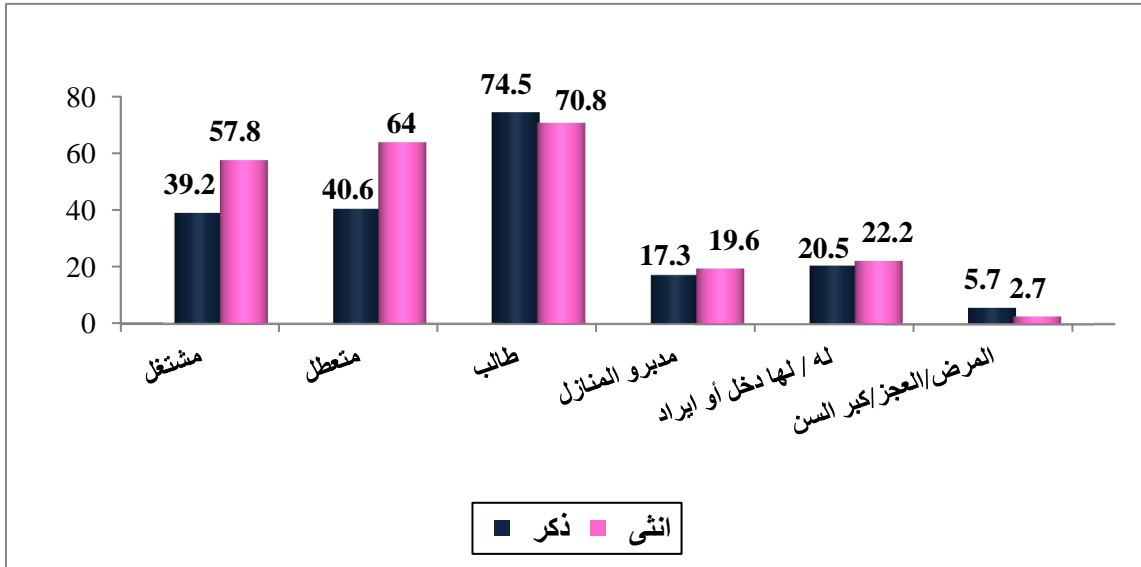
شكل 20.4: توزيع الأفراد الذين أعمارهم 5 سنوات فأكثر حسب استخدام الانترنت والجنس والحضر والريف،
2011



المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل 2011

أظهرت البيانات أن استخدام الإنترنت بين الأفراد 15 سنة فأكثر كان الأعلى بين الطلاب الذكور منهم والإناث. كما يلاحظ ارتفاع نسبة من يستخدمون الانترنت بين المشتغلات والمتعطلات حيث بلغت النسبة 57.8% و64% لكل منهما على التوالي (الشكل 21.4).

شكل 21.4: التوزيع النسبي للأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر مستخدمي الإنترنت حسب حالة النشاط الاقتصادي، 2011

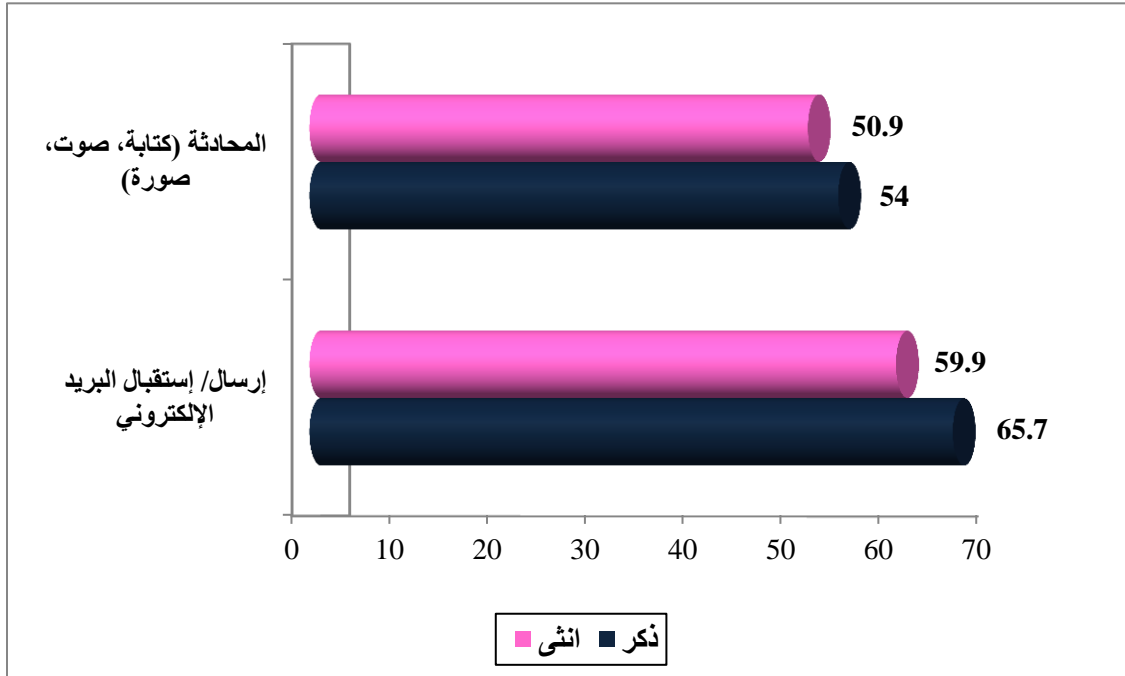


المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل 2011

14.4 الإنترنت والحصول على خدمات الاتصال

أظهرت بيانات مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل لعام 2011 الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة تبايناً بين الذكور والإناث في استخدام الإنترنت للحصول على خدمات الاتصال حيث كانت نسبة الذكور المستخدمين للإنترنت لأغراض المحادثة بكافة أشكالها وإرسال واستقبال البريد الإلكتروني أعلى من مثلتها بين الإناث وبفجوة نوعية بلغت 3% و6% (الشكل 22.4).

شكل 22.4: التوزيع النسبي للأفراد الذين أعمارهم 5 سنوات فأكثر الذين يستخدمون الإنترنت للحصول على خدمات الاتصال حسب الجنس، 2011



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل 2011

وتشير البيانات إلى أن 39% من الأفراد مستخدمي الحاسوب ممن أعمارهم 5 سنوات فأكثر كان لديهم عنواناً بريدياً إلكترونياً خاص بهم، وتفاوتت هذه النسبة حسب مكان الإقامة والجنس، حيث زادت نسبة الإناث المقيمت في الحضر اللاتي لديهن عنواناً بريدياً إلكترونياً عن مثيلتهن المقيمت في الريف بمقدار الضعف (الشكل 23.4).

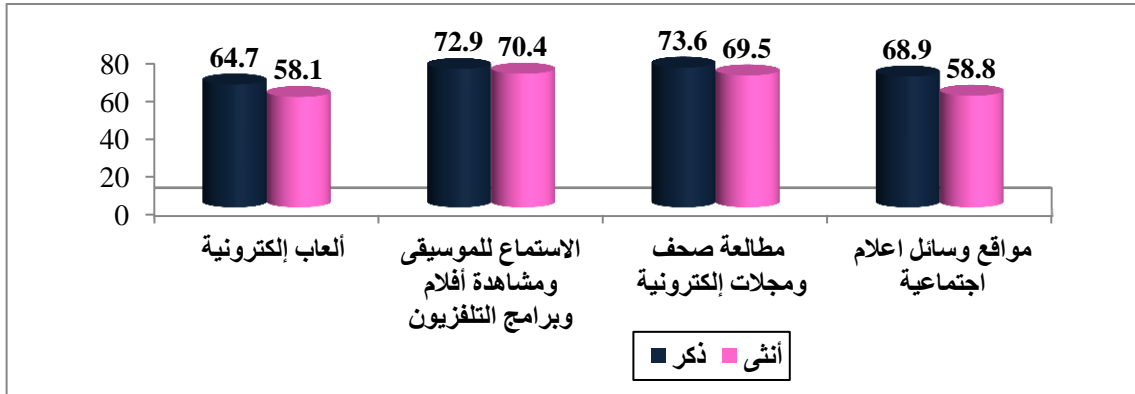
شكل 23.4: النسبة المئوية للأفراد الذين أعمارهم 5 سنوات فأكثر ولديهم عنوان بريد إلكتروني حسب الحضر والريف والجنس، 2011



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل 2011

ويتبين من الشكل (24.4) أن النسبة الأعلى لاستخدام الإنترنت بين الذكور والإناث كانت من أجل خدمتي مطالعة الصحف والمجلات الإلكترونية، حيث بلغت النسب 73.6% للذكور و69.5% للإناث في عام 2011 والاستماع للموسيقى ومشاهدة أفلام وبرامج التلفزيون ونسب بلغت 72.9% للذكور و70.4% للإناث، في حين كانت أقل نسبة لاستخدام الإنترنت بين الذكور والإناث في الألعاب الإلكترونية.

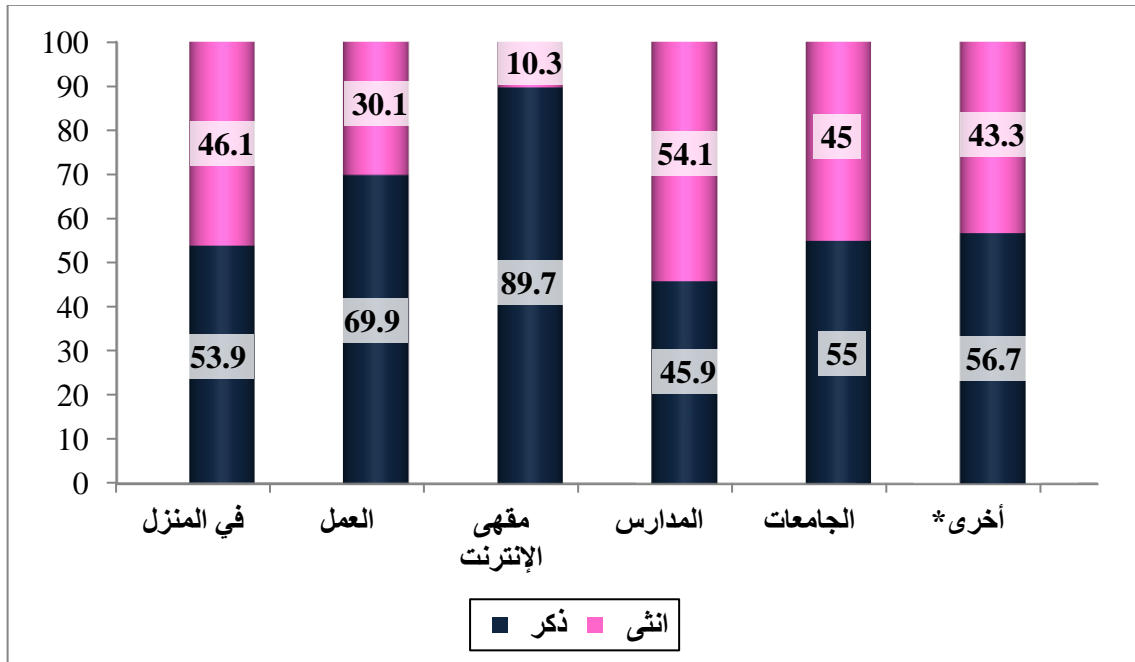
شكل 24.4: التوزيع النسبي للأفراد الذين أعمارهم 5 سنوات فأكثر ممن استخدموا الإنترنت للحصول على خدمات ترفيهية حسب نوع الخدمة والجنس، 2011



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل 2011

وعند تتبع أماكن استخدام الإنترنت يلاحظ من الشكل (25.4) أن 54% من الإناث يستخدمون الإنترنت في المدارس في عام 2011، في حين كان معظم المستخدمين للإنترنت في المقاهي من الذكور. وتتخوف الأمهات من المخاطر المحتملة التي قد يتعرضن إليها أبنائهن بسبب سوء استخدامهم للإنترنت في الوقت الذي يعجزن عن حمايتهم. وتزداد تلك المخاطر التي يتعرض لها الذكور والإناث بسبب انتشار مقاهي الإنترنت.

شكل 25.4: التوزيع النسبي للأفراد الذين أعمارهم 5 سنوات حسب أماكن استخدام الإنترنت، 2011

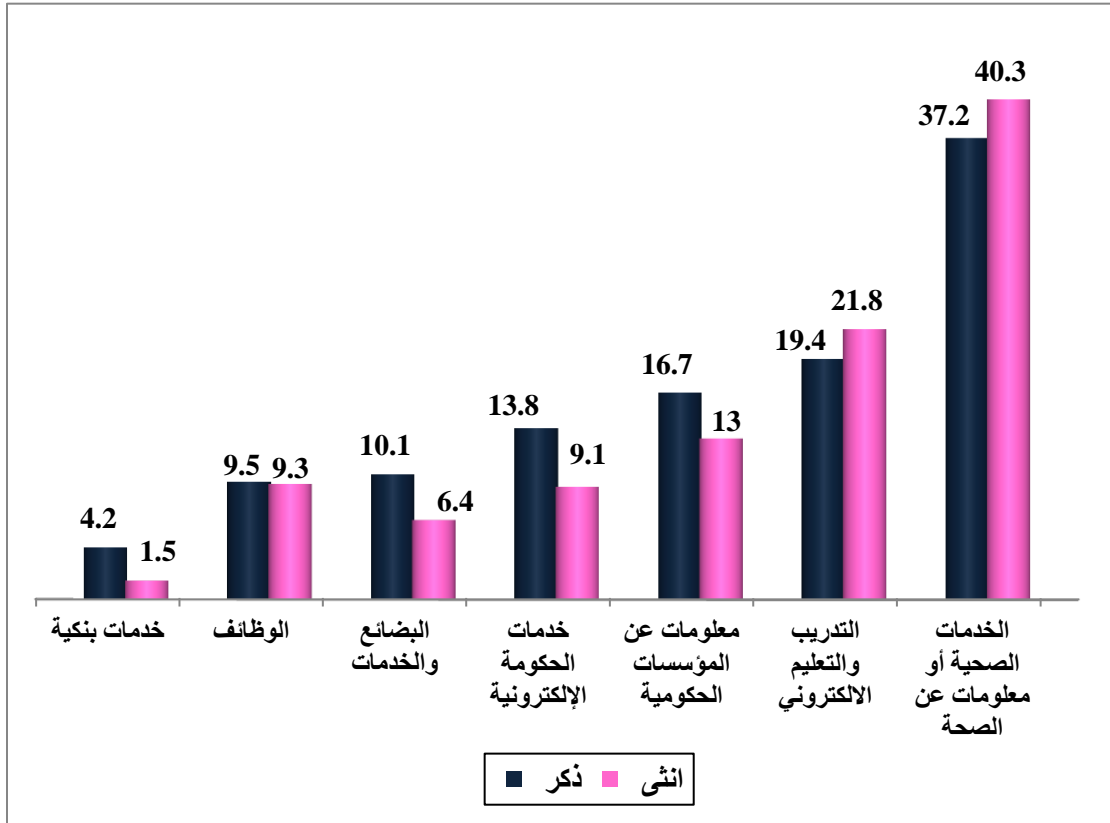


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل 2011

تنوعت الخدمات التي يحصل عليها الأفراد عن طريق الإنترنت، فقد أظهرت النتائج في الشكل (26.4) أن النسبة الأعلى للذكور والإناث الذين أعمارهم 5 سنوات فأكثر ويستخدمون الإنترنت كانت على المعلومات الصحية حيث تبين أن الإناث يستخدمونها بنسبة تزيد عن الذكور بمقدار 3%. كما يلاحظ أن نسبة الذكور والإناث المستخدمين للإنترنت للحصول على معلومات عن الوظائف قد تساوت، في حين كانت نسبة الذكور الذين يستخدمون الإنترنت للحصول على معلومات عن الخدمات البنكية

وخدمات الحكومة الإلكترونية ومعلومات عن المؤسسات الحكومية وشراء البضائع أعلى من نسبة الإناث.

شكل 26.4: النسبة المئوية للأفراد الذين أعمارهم 5 سنوات فأكثر ممن استخدموا الانترنت خلال ال 12 شهراً السابقة حسب نوع الخدمات والجنس، 2011



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل 2011

المراجع

- وزارة التربية والتعليم، التقرير الاحصائي السنوي 1994، 1997، 2000 و2010، الأردن.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التقرير الاحصائي السنوي 2008 و2010، الأردن.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والتعليم 2010، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والعمل 2010، فلسطين.
- الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (اسكوا)، المرأة والرجل في البلدان العربية "التعليم" 2003.
- الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (اسكوا)، المرأة والرجل في البلدان العربية "العمالة" 2003.
- الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (اسكوا)، المرأة والرجل في الاردن "صورة احصائية" 1999، الاردن.
- صندوق الامم المتحدة الانمائي (اليونيفم)، تقييم وضع المرأة الفلسطينية في ضوء منهاج عمل بيجين، 2002، فلسطين.
- صندوق الامم المتحدة الانمائي (اليونيفم)، تقييم وضع المرأة العراقية في ضوء منهاج عمل بيجين، 2004، العراق.
- صندوق الامم المتحدة الانمائي (اليونيفم)، تقييم وضع المرأة الاردنية في ضوء منهاج عمل بيجين، 2003، الاردن.
- صندوق الامم المتحدة الانمائي (اليونيفم)، تقرير أوضاع المرأة في الجمهورية العربية السورية 2004، سوريا.
- صندوق الامم المتحدة الانمائي (اليونيفم)، تقرير أوضاع المرأة الأردنية 2004، الاردن.
- الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء مركز الابحاث والدراسات السكانية، وضع المرأة والرجل في مصر 2009، مصر.
- وزارة الاقتصاد الوطني، خصائص القوى العاملة في سلطنة عمان 2008، سلطنة عُمان.
- المجلس الاعلى لشؤون الاسرة وجهاز الاحصاء، المرأة والرجل في دولة قطر، صورة احصائية 2008، قطر.

- الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (اسكوا)، المرأة والرجل في العراق قضايا واحصاءات 2009، العراق.
- البنك الدولي، التقدم الاقتصادي للمرأة في الأردن: تقييم النوع الاجتماعي 2005، الاردن.
- دائرة الإحصاءات العامة، تقرير حالة الفقر بالأردن 2008، الاردن.
- دائرة الإحصاءات العامة، قسم احصاءات الفقر بالأردن، الاردن.
- دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة، التقرير السنوي، الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الاسرة، 2008 و2010، الاردن.
- دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام، الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة، مسح فرص العمل المستحدثة، التقرير السنوي 2010، الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية 2007 و2009، الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة، مسح تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل 2011، الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة، التقرير التحليلي لمسوح العمالة والبطالة، الاردن.
- دائرة الإحصاءات العامة، التقرير التحليلي لمسح فرص العمل المستحدثة 2010، الاردن.
- دائرة الإحصاءات العامة، التقرير التحليلي لمسوح تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل 2011، الاردن.
- دائرة الإحصاءات العامة، العمالة في القطاعين العام والخاص 2007-2008، الاردن.
- دائرة الإحصاءات العامة، حالة البطالة في الاردن 2010، الاردن.

Department of Statistics

P.O.Box: 2015

Postal Code : 11181 Amman - Jordan

Phone : 00962-6-5300700

Fax : 00962-6-5300710

E-mail : stat@dos.gov.jo

Website : www.dos.gov.jo

دائرة الإحصاءات العامة

ص . ب : 2015

الرمز البريدي: 11181 عمان الاردن

هاتف : 00962-6-5300700

فاكس : 00962-6-5300710

البريد الالكتروني : stat@dos.gov.jo

موقع الدائـرة : www.dos.gov.jo